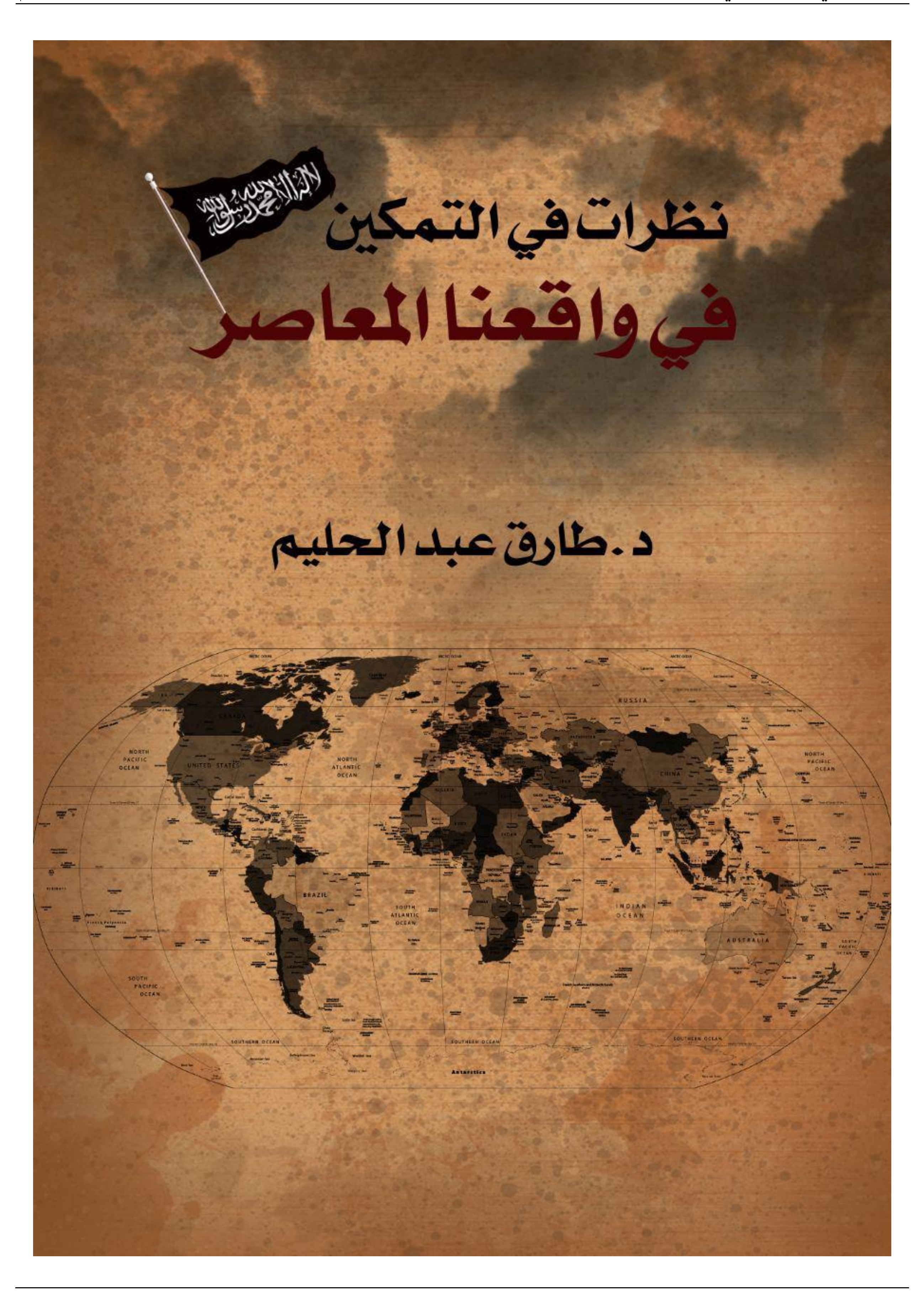

نظرات في التمكين
في واقعنا المعاصر
د. طارق عبد الحليم

نظرات في التمكيـن

في واقعنا المعاصر

د طارق عبد الحليم

تقدمة الكتاب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

أقدّم بين يديّ القارئ، كتاباً، أحسب فيه شمولاً واستيعاباً، لموضوع الساعة في حياة أمتنا الإسلامية اليوم، ألا وهو "كيف نعيد للإسلام سيطرته في الرقعة التي حكمها قرونا عديدة".

وإجابة هذا السؤال تعتمد على شخصية الكاتب، وعلى خلفيته العلمية والحركية، كما تعتمد على طريقة تناوله للواقع الحال.

فإن الكُتّاب في هذ الأمر، انقسموا إلى ثلاثة أصناف

صنفٌ استبشر وآمل خيراً يأتي من وراء الشر، فاعتمد على وعد الله سبحانه ورجاء نصره، وعلى أحاديث غالبها يتعلق بآخر الزمان، فخرج بصورة مورقة مبهجة، تصف النصر، وتعد به، بل تتعدى ذلك إلى تحديد أين، ومن أين!

وصنفٌ رأى الواقع أسوداً كئيباً محطماً، لا أمل فيه ولا رجاء. فإما نزوع إلى يأس قاتل، وإما إلى محاولة هدم الشكل المطلوب إسلامياً، والتوجه إلى النماذج الغربية بدلاً منه.

وصنفٌ ثالثٌ، وهم من أرجو الله أن أكون منهم، قد رأى الواقع على حقيقته، بسواده وكآبته، إلا جذوات من نار غائرة تحت الركام هنا وهناك. لكنه، يعرف ويؤمن أن لهذا النفق المظلم نهاية مشرقة، فهو وعد الله الذي لا يُخلف وعده. لكن الزمان والمكان والحال، لدى هذا الصنف، من عالم الغيب المحض، الذي لا ينكشف لأحد أيا من كان، حتى لرسول الله المعصوم ﷺ، قال تعالى "قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ " فمن فرض زمانا أو مكانا أو حدد طائفة فقد وهم وتألى على الله.

وهذا الصنف الثالث، يرى أن يتوجب أن نأخذ بالأسباب، دون النظر إلى مسبَبَاتها (نتائجها)، كما أشار لذلك الشاطبي في كتاب الأحكام. فلا نأمل أملاً واهماً، ولا نيأس يأساً محطماً.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا، كتاب قد دونته في مراحل متعددة، أساير به الواقع، وأجدد فيه بحسب معطياته. لذلك فقد قسمته إلى أربعة أجزاء كأنها مستقلة، وإن كانت تجمعها وحدة واحدة، وهي أنها تتعلق بتوصيف الواقع، وكيفية التعامل معه، للوصول إلى التمكين ومن ثم إلى الدولة المنشودة.

فالجزء الأول، يتناول مخططاً عاماً للفكر المطروح في ساحة العمل الإسلامي، وبيان رؤيته للواقع وإشكالياته وأطروحاته. (قيام الدولة بين الواقع والأوهام)

والجزء الثاني يقترب أكثر من الواقع الذي عليه المسلمون اليوم، وتقديم أفكار عملية تساعد في تحسينه وتوجيهه الوجهة المطلوبة. (الحقيقة العارية)

والجزء الثالث يتكون من سبعة أبحاث منفصلة، لكنها تجتمع على مناقشة مفهوم جيل التمكين وجيل الاستبدال.

والجزء الرابع، يتناول مخططاً عاماً لمنهج، أحسبه متكاملا، لتكوين الشخصية الإسلامية السنية الشابة، التي يجب إعدادها لتحمل أمانة التمكين لهذا الدين.

فهو باختصار كتاب يُلقى أضواءً على مسائل الدولة والبيعة وأهل الحلّ والعقد، والتمكين، وواقع شعوبنا، ووضع أمتنا، ويصف دواءً واقعياً عملياً علمياً، لمن أراد السير على خطوات منهجية محددة.

أدعو الله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، صحيحاً على سنة رسوله ﷺ.

د طارق عبد الحليم

الجزء الأول

قيام دولة الإسلام بين الواقع والأوهام

مقدمة البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد

كُتب هذا البحث في الفترة بين 13 رجب 1435 – 12 مايو 2014 و 14 يوليو 2014 – 16 رمضان 1435، بعد أن تبينت حقيقة تنظيم البغدادي المعروف "بالدولة الإسلامية في العراق والشام". وقد رأينا وقتها أنّ الحديث عن الدولة، ومن ورائها "الخلافة" أصبح يدور على الألسنة كأنه أمرٌ واقع، تم بحمد الله تعالى. وأنّ دولة الإسلام المنشودة قد تحققت في هذا المسخ الذي خرج به إبراهيم بن عواد على الناس. فكان لزاماً أن نبين بعض أبعاد مثل هذه "الدولة" المرتقبة، وصفاتها، وشروطها، حتى لا يكون هناك مجال للخلط بين ما هو حقيقة وما هو وهم في هذا الشأن.

ونحن لا ندعى أننا غطينا كل النقاط المتعلقة بهذه الغاية، بل ندرك أنّ هناك الكثير مما يمكن أن يضاف، أو يفصّل في هذا البحث، لكنه، كما نظن، كان واجب الوقت، لا يجوز تأخير بيانه، وتفصيل عنوانه.

وإليكم ما فتح الله به في هذا الأمر، والفضل له وحده، وله المنة التامة.

حين يتحدث "الإسلاميون" اليوم عن دولة "الإسلام"، فغالباً ما يرِد على خاطرهم خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأكثرهم واقعية، يرد على باله الخلافة الأموية أو العباسية.

وأعني بالإسلاميين صنفين من المسلمين، أحدهما عامتهم، والآخر خاصتهم من الشرعيين أو الباحثين، حسب انتماءاتهم العقدية والحركية.

فالشرعيون، في الحركات الجهادية مثلا، لا يختلفون كثيراً في تصورهم عن عامتهم في هذا الصدد، وهو التصور الذي ذكرنا، تصور بسيط مباشر "لدولة" أو "خلافة" تقوم فجأة لا يحول بيننا وبينها في عالم الناس إلا أن نجد "خليفة" نجتمِع عليه، أو يجتمع عليه من يؤصل هذا النظر منهم، ويلتزم ببيعته المسلمون، عامة وعلماء في نواحي الأرض كلها!

والباحثون، سواء المُنتمون منهم إلى حركات إسلامية كالإخوان، أو المستقلون العلمانيون، ينظرون إلي الدولة بمنظار جدّ مختلف عن أولئك الآخرين.

فهؤلاء الذين ينتمون إلى حركات إسلامية "وسطية" يرونها دولة ديموقراطية وطنية، يحكمها شرع الله بحكم الأغلبية التي تعيش على أرضها، لا أكثر. أما العلمانيون اللادينيون، فإنهم يرون الدولة بأي شكل إلا أن يكون للإسلام فيها موضع قدم، فقد تكون ديموقراطية أو دكتاتورية أو عسكرية، لابأس بأيها، طالما ليس فيها أي صبغة إسلامية. وهؤلاء الأخيرون هم من نعتبرهم، بالتعبير الشرعيّ، مرتدون.

ومن ثم، فإن بحثنا هنا لن يمس تصوراتهم إلا من حيث نقاط تلاقيها مع التصورات "الإسلامية."

والحقّ، أن دولة الإسلام، تقع وسطا بين هذين الطرفين "الإسلاميّين"، كما سنبين في هذا المبحث.

وقد أدى تصور "الإسلاميين" للدولة الإسلامية، إلى ما نراه منعكساً على الساحة اليوم، في مصر والشام والعراق على الأخص، ثم اليمن وليبيا وتونسة، ثم السودان والجزائر، بشكلٍ أو بآخر.

ففي مصر، أدى تصور الدولة الإسلامية في ذهن الإخوان إلى تضارب في المصالح، بين منهجين عقديين لا يمتا لبعضهما بصلة، منهج العلمانية اللادينية، ومنهج الإسلام.

ولم يدرك هؤلاء أن اللقاء بينهما مستحيل، وأن إمساك العصا من المنتصف، لا يقبله العلمانيون اللادينيون من ناحية، ولا يقبله الغرب الصهيو-صليبي من جهة أخرى، فسقطوا، وسقطت معهم فكرة الدولة الإسلامية المبنية على هذا التصور.

أما في العراق والشام، فإن الأمر اختلف عنه في مصر اختلافاً بيّنا.

ذلك أن "التيار السلفي الجهاديّ"، إن صحت التسمية، قد انقسم على نفسه إلى تيارين، التيار السلفي الجهاديّ الأصلي الأصيل، المتمثل في مواقف الكثير من علماء أهل السنة، عقدياً، وفي قاعدة خراسان عقدياً وعملياً، وما آثرنا أن نطلق عليه هنا "التيار السلفي الجهاديّ الجديد-أحاديّ النظرة" إلا للأسباب التي سنقدمها بعد.

فالتصور السوسيو-ديني، عند هؤلاء المنتمين "للتيار السلفي الجهاديّ الجديد-أحاديّ النظرة"،([1]) بشأن فكرة الدولة الإسلامية، بكافة طوائفهم المتصارعة، هو أنهم يرون الدولة بالمفهوم الذي قدمنا أولاً، دولة أبي بكر وعمر، أو خلافة الأمويين أو العباسيين.

وهذا التصور إنما نشأ لعدة عوامل، نذكرها بعد.

كلّ تلك العوامل، قد أنشأت جيلاً "إسلاميا"، صالحاً تقياً، لكنه أقرب إلى السذاجة في النواحي السياسية والإجتماعية، والتي نسميها في التعبير الشرعي، بالسنن الكونية في مسائل العمران، وبالسياسة الشرعية.

والأمر هنا أن كلا التصورين، الإخواني، أو السلفي الجهاديَ، بشكله الحاليّ، على خطأ في تصور "الدولة الإسلامية".

ولا بأس هنا أنْ نعيد رسم مسار الخطأ في الطريقين، لنبني عليهما ما نراه في هذا الصدد.

وسنقوم ببناء هذا البحث على ثلاثية جدلية، ننظر فيها إلى التصورين اللذين ذكرنا، وينبثق عن كل منها ثلاثة محاور، فتكون بهذا تسعة نقاط ، هذه الثلاثية هي :

- المعطيات :وفيها نضع تصورات التيار المقصود بلا نقد، سلباً أو إيجابا، بل نكتفي بسردها، إثباتا وبيانا.

---

1 - وسنطلق عليه "التيار الجهادي الجديد" اختصاراً.

- الإشكاليات :وفيها نطرح المشكلات العقدية والعملية في تلك التصورات، كما نراها، فننقدها، سلباً وإيجابا.
- الأطروحات :وفيها نبيّن الموقف السنيّ القويم في تلك المسائل، ثم نطرح لبنة بناءٍ في موضوع تصور "الدولة الإسلامية" على هذا الأساس.

وسنعتمد في هذه الدراسة على ما تراكم لدينا من معلومات تحليلية للواقع في الساحة الإسلامية، خلال العقود الأربعة الأخيرة، دون أن نشغل الصفحات بتأييد رأي أو قول من نقولات العلماء، بل نحيل إلى ما دوّن علماء السنة في موضوع السياسة الشرعية خاصة، وفي تاريخ الفرق، وما دوّن المحدثون من علماء أفاضل فيها، سواء الناحية العقدية، وما أكثرهم، كعملاق التوحيد الشهيد سيد قطب، والعلامة أبو الأعلى المودودي، والعلامة السعدي، ومن قبلهم شيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب وعلماء الدعوة النجدية. وفي الناحية السياسية-الاجتماعية، ككتابات المعلم التربويّ محمد قطب رحمه الله، والشيخ رفاعي سرور رحمه الله، والشيخ د هاني السباعي، وننوه خاصة بتحقيقات الدكتور أكرم حجازي التي يجد فيها القارئ كمّاً هائلاً من الاستشهادات والنقول من المختصين في الساحة السياسية، كذلك ما دوّنا من قبل في مجال الفرق والعقيدة .

المعطيات

معطيات الفكر السياسيّ الإخوانيّ في موضوع الدولة:

الإخوان، كأي تنظيم اجتماعيّ بشريّ، يتفقون على مبادئ عامة، ثم يختلفون على بعض تطبيقاتها، حسب شخصية الناظر منهم.

شكل الدولة:

أما المبادئ التي يجتمعون عليها بشأن "الدولة الإسلامية"، فهي أنّها دولة "حديثة"، أي تخضع، خارجياً، للمعايير الدولية في إقامة الدول، وأشكالها، وتدخل تحت هيئاتها العامة ومؤسساتها العالمية، كالأمم المتحدة، وتعترف بمواثيقها ومعاهداتها، ومنظمات العفو الدولية، بل وتتعامل مع صندوق النقد الدوليّ، بضوابط تتغير حسب شخص القياديّ الإخواني. كما أنهم يرونها داخلياً، دولة تقوم على النظام الديموقراطيّ الانتخابيّ، من حيث يصورونه على أنّه الشورى الإسلامية، وأنه الوسيلة الحديثة لتطبيق مذهب الشورى. وهم في ذلك يُدخلون عنصر الواقع في معادلة عقدية، من حيث إنهم يرون أن المسلمين هم الأغلبية بالفعل في بلاد الإسلام، فواقعياً وعملياً، ستأتي ديموقراطية الأغلبية بالمسلمين وبالتالي بشريعتهم، يُملونها من داخل التنظيمات البرلمانية، والهيئات التشريعية، بحكم الأغلبية.

الأسباب:

كما أنهم يؤمنون بارتباط الأسباب الدنيوية مع نتائجها ارتباطاً لا فكاك منه، وإن لم يصرحوا به في منشوراتهم أو يظهروه في خطابهم.

وهم في ذلك يتبعون الفكر الإعتزاليّ عملياً لا نظرياً، من حيث لا يشعرون.

فهم يتعاملون مع النظم العالمية من حيث أن قوتها ومكانتها سببٌ في وجوب اعتبار طرقها ووسائلها، وأنّ التفاعل معها على مائدتها وبشرائطها، سبب للوقوف معها على بساط واحدٍ. ومن ثم، فإنّ هذا يرتبط بما قدّمنا من أنّ "تغيير" الواقع غير ممكن، ولا يرتبط بإرادة ما، بل هو سببٌ تنشأ عنه نتائجه التي يتعاملون معها حسب قانون الأسباب والمُسبّبَات.

الواقع:

وهؤلاء، في الحقيقة، يعتبرون الواقع إعتباراً كلياً، ويرونه، من حيث يرونه، حاكم بذاته، وأن قوالبَه الحاضرة هي التي يجب أن تتشكل بها "الدولة الإسلامية"، بل إنهم لم يتلفظوا باسم "الإسلامية" مراعاة لذلك الواقع لديهم، فهم يتحدثون عن دولة مصر الديموقراطية الحديثة، لا "الإسلامية"، ولا يعتبرون هذا إلا بابا من أبواب "الحيلة" على المجتمع الدوليّ، ليمرّر دولتهم عبر قنوات مؤسساته وهيئاته. فالواقع هو الثابت، والشكل الإسلاميّ هو المتغير. ويجب أن يتشكل المتغير حسب قواعد الثابت ومعطياته. ومن ثم، فهم لا يرون إمكانية "تغيير" الواقع، لأنه الثابت.



معطيات فكر التيار السلفي الجهادي والاتجاه الحروري في موضوع الدولة : ([2])

ويختلف هذا الفكر اختلافاً جذرياً أصيلاً مع فكر جماعة الإخوان، ومن سار على دربها مؤخراً كالجماعة الإسلامية في مصر بعد انحرافها.

فالمبدأ التي تجتمع عليها طوائف الفكر السلفيّ الجهاديّ واحدٌ، ومن داخله الفكر الحروري، وإن اختلفوا في بعض تفاصيله، إلا إنها تتفق في عناوينه الكبرى، كما سنشير إليها هنا.

شكل الدولة:

الحقيقة التي قد يستغرب لها الباحث هنا، أن هذه النقطة لم تسترعِ انتباه غالب الجماعات التي تنتمي لهذا الفكر، إلا من ناحيتها العقدية، لا من الناحية التطبيقية، أو على الأقل بأي شكلٍ يحمل تفصيلاً تطبيقياً.

فمن الناحية العقدية، نجد أن أصحاب هذا التيار يرون أن "لا حكم إلا لله"، وأنّ ذلك هو أسّ التوحيد العملي، الذي دونه الكفر، وأن الشريعة هي المصدر الأوحد للتشريع، على اختلاف في مصادرها لدى البعض بين سنة أو ظاهرية. وهم من ثم يبنون مواقفهم من مخالفيهم على هذا الأساس، وهذا الأساس وحده لا غيره. ومن ثم، فهذه العقيدة هي التي يجب أن تحكم الدولة، أيا كان شكلها، داخلياً أو علاقاتها خارجياً، وهو باب الولاء والبراء.

وإذا نظرنا إلى شكل "الدولة" داخلياً، فهي تقوم على نهج "الخلافة"، فلا يسمى رأسها رئيساً، بل أميراً للمؤمنين، ثم يطلب بيعة، لا انتخاباً، ولا يحتمل الأمر تعدداً في "الترشح"، بل يُقتل من يدعو إلى نفسه للترشح في مواجهة "أمير المؤمنين".

وأمير المؤمنين، يصل إلى هذا المنصب بموافقة "أهل الحل والعقد"، وهم كجماعة البرلمان في العرف الديموقراطيّ، إلا إن العامة لم ينتخبوهم لهذا المنصب، وما يكون لهم، إذ هذا يجعل أمر الدين مشاعاً، ويُرجع الحكم للأغلبية، التي قد تكون مسلمة أو غير مسلمة. فحكم الأغلبية مرفوض عقدياً بشكل قاطع.

[2] - باستثناء قاعدة الجهاد في خراسان، فأبناؤها ومنشؤها قد خاضوا غمار التجربة عقدياً وعملياً، لأكثر من ربع قرن، بما يجعلهم ينتمون إلى مستو مختلف كلية عن هؤلاء الذين يتواجدون على الساحة اليوم في الشام والعراق واليمن ومصر وليبيا وبقية الساحة الإسلامية، من منتسبي هذا التيار.

كذلك، فإن أتباع هذا التيار لم يحزموا أمرهم بالنسبة لتعريف الدولة وحدودها، فإنه بالرغم من معارضتهم للشكل العالمي الحديث للدولة، وخاصة فيما يتعلق بالحدود، فإنهم لم يقدموا بديلاً واقعياً لهذا الشكل، بل اكتفوا بالحديث عن سقوط سايكس-بيكو، ووحدة "الأمة"، وردة القومية والوطنية، وهذه المفاهيم التي يجب أن تختفي من "الدولة" الإسلامية.

وهناك طائفة داخل هذا التيار، وأقصد به الحروري، تميزت عن بقيته، وأصبحت مؤخراً "ظاهرة"، تلفت انتباه علماء الاجتماع والباحثين خاصة.

خلاصة الأمر في "شكل الدولة"، عند هؤلاء الحرورية، هي الدولة "الدكتاتورية" التي تتخذ النموذج "الهتلري" أنموذجاً في العلاقة بين التابع و"التنظيم".

وهذا الشكل، قد نجح من خلال عملية دعاية مكثفة، تدعو "للتنظيم" ذاته، وتعطيه صبغة دينية بحتة، كأنه مطلوب لذاته، ومقصد شرعيّ أصليّ.

وتصل، من خلال هذا التوصيف "للدولة" المقدسة، إلى تقديس الأشخاص القائمين عليها. وهي خطة في غاية الذكاء والمهارة. وقد تهيأ لي منذ أمد قريب، مناقشة شخصية من أحد أتباع "الدولة"، فإذا بتغيير رهيب ساحق، قد طرأ على طريقة تناولها للأمور، ونظرتها للعامة والعلماء، وتصوراتها لقدسية "الدولة" ككيان "باقٍ" وإسباغ صفة الخلود عليه، وكانت هذه المناقشة هي ما أوردت في نفسي النموذج الهتلري، الذي جعل "الرايخ الثالث" دولة مقدسة، وجعل هتلر، تبعاً لذلك، مقدساً لدى الأتباع.

وفي ظاهرتنا هذه، فقد استخدم "الدين" و"الشرع" لإصباغ هذه الصفة التقديسية، والتي تمثلت في أعلى درجاتها في تعبير "باقية"، وجعلت حتى مناقشة أمرها، بأي شكل من الأشكال، هرطقة غير مقبولة، وجعل مخالفيها "مرتدين" ديناً.

وهي الظاهرة التي تُعرف في عالم الفرق الإسلامية "بالحرورية".

أما عن شكل العلاقات الخارجية لهذه "الدولة"، عند أتباع هذا التيار السلفي الجهادي الجديد عامة، بما فيه أصحاب تلك الظاهرة، فإنه لم يظهر في هذا البعد أي منحى يصف من قريب أو بعيد كيف يكون هذا التعامل، إلا، مرة أخرى، نصوص للفقهاء الأُول، كالجويني وابن القيم والماورديّ.

وتقوم فكرة العلاقات الخارجية، عند أصحاب هذا التيار على مفهوم الولاء والبراء.

وهو، بالنسبة لهم، مفهوم مباشر لا التواء فيه، بل ولا تفصيل، يتلخص في آية الممتحنة "قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ."

الأسباب:

والبعد السببيّ في نظر هذا التيار هو بعدٌ قريب الشبه إلى التصور السببيّ الصوفيّ، أو الأشعريّ، بشكلٍ لا-شعوري.

والحق إنهم للتصور الصوفي أقرب، إذ الأشاعرة يفصلون بين السبب ونتيجته صورياً، ولا يرفعونه من صورة الأفعال بالتمام.

بينما النظر الصوفي، وقريب منه التصور السلفي الجهاديّ (الحروري) الجديد، يعتمد على البعد الغيبي والمدد الإلهي بطريق مباشر، دون النظر إلى السلسلة السببية التي بنى الله سبحانه عليها الكون، وسننه في الدنيا والآخرة، وربط بها الأعمال بنتائجها، في الدنيا والآخرة.

وهي سبب طبيعي ومباشر لتصورهم عن الواقع كما سيأتي.

الواقع:

أما عن نظرة أبناء هذا التيار للواقع (سواء السلفي الجهادي أو الاتجاه الحروريّ)، فهي مختلفة تماماً عن نظرة الحركات "الإسلامية" التي ذكرنا.

والحق، أنهم لا يكادون ينظرون إلى الواقع على الإطلاق، أعني خارج دائرتهم الضيقة.

فالواقع بالنسبة إليهم، شيء حادث، غريبٌ، يجب أن لا يكون موجوداً، بل يجب أن يكون معدوماً، يمكن بتجاهله أن يختفي.

فبمجرد إعلان دولة الإسلام، أو خلافة أو إمارة، أو ما شئت، ستختفي بقية دول العالم، بقدّها وقديدها، ولن يكون هناك، من ثم، داع لعلاقاتٍ أو تعاملات أو تطبيقات لولاء أو براء**!** بل هو مجرد غزوهم في عقر دارهم، في القارة الأمريكية، وأوروبا، ثم آسيا والصين، وهم - هؤلاء الكفرة - ساكتون لا يحيرون فعلا، ولا يردّون غزواً.

ذلك هو، في حقيقة الأمر، تقدير هذا التيار للواقع الخارجيّ.

إلا من آثر منهم التعامل بشكلٍ خفيٍّ مع "الواقع"، فأخذ مالاً، وعتاداً، ودخل بهما حلبة التيار السلفي الجهاديّ، من الباب الخلفيّ!

وقد أفرزت الأحداث الأخيرة، على الصعيدين العراقي والشامي، عدداً من الجماعات الإسلامية التي تحمل هذا التصور، تتراوح في أعداد منتسبيها بين العشرة والعشرة آلاف مقاتل، على أكثر تقدير. بدأت في قتال الروافض في العراق، ثم تابعت إلى الشام، ثم لحقت إحدى هذه التنظيمات، المعروفة بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق "، إلى الشام، وخاضوا، ولا يزالوا، معارك مع بقية الجبهات والكتائب المسلحة في الشام، على أصل أنهم "الدولة"، وأن بيعتهم هي "البيعة"، وأن أميرهم هو "الأمير"، بل أمير المؤمنين كما يسمونه.

إلا أنّ كل تلك الأحداث، والتنظيمات التي أحدثتها، والأصول التي بنيت عليها تلك التنظيمات، عليها إشكالات عديدة، منها شرعية، ومنها واقعية، أعني في تطبيق أحكام الشرع على مناطاتها.

من ذلك مفهوم البيعة والإمامة والتمكين.

لكن، الأهم، هو ما سنتناوله في بيان صحة تطبيق تلك المفاهيم على واقعنا الحالي، كما سنبيّن لاحقاً إن شاء الله.



الإشكاليات

نعزو تلك التصورات كلها، والتي تعجّ بها ساحة العمل الإسلاميّ إلى عاملين مشتركين بينها، ثم إلى عوامل خاصة بكل جماعة.

أولهما: الإحباط الديني والنفسيّ الذي يشعر به أبناء هذا الجيل من جرّاء بُعد مجتمعاتهم عن الإسلام، عقيدة وعملاً.

فالأمر بُعده نفسيّ أولاً وأخيراً، سواء عند قادة تلك الجماعات، أو عامتهم.

والحق، أنه ليس في قيادات ذلك التيار "السلفي الجهادي الجديد" قيادات لها خبرة وتأسيس، إذ هو تيارٌ ناشئ وليد كله، لا تزيد أعمار قياداته عن بداية الأربعينيات، مما يجعلهم جيلاً حديثاً قليل البضاعة في الخبرة، ويكاد يُلحقهم بأتباعهم في هذا المجال.

بينما اتجاهات أخرى، كالإخوان أو قاعدة الجهاد، تجد فيهم جيلاً مخضرماً، عاش خلال عهود مختلفة وعاشر أنظمة طاغوتية متعددة، ومنهم من جاهد مختلف قوى الصهيو-صليبية كالشيخ الجليل أيمن الظواهريّ، حفظه الله، أو قيادات الإخوان عامة، على انحراف منهجهم.

والعامل الثاني هو ضعف العلم الشرعيّ بين "شرعييهم" أو "فقهائهم"، في التيارين، واقتصار عوامهم على التقليد الأعمى في طرفٍ، والاجتهاد المطلق في بعض المسائل المفصلية في طرفٍ آخر.



إشكاليات الفكر السياسيّ الإخوانيّ في موضوع الدولة:

أما العوامل التي اختصت بها جماعات الحركة الإسلامية الديموقراطية، فهي تتلخص في إشكالية التعامل مع أبناء الأمة ممن ليسوا من المبايعين لها.

فمن ناحية، تجد الجماعة منفتحة على "الأمة"، التي هي كلّ من عاش على أرض الوطن المشترك لديها، حتى اليهود والنصارى والمجوس.

وقد رأينا كيف أنّ تلك الجماعة لا ترى مانعاً من حاكم قبطيّ، أو امرأة، بل تجد في هيئتها الحزبية نصارى مثل رفيق حبيب.

لكنها في نفس الوقت، من ناحية أخرى، منغلقة على نفسها، تستخدم من لا يبايعونها، ولا تتحشى من هذا الاستغلال، الذي تبرره بالصالح العام لجماعتها.

وهذا أسوأ ما يمكن أن يكون من تصور للعلاقة بين "الجماعة" و"الأمة"، إذ فيه ما فيه من كذب واستغلال وخداع، بل ونفاق.

كما أنك واجدٌ، نتيجة لهذا المنهج، إشكالية أخرى، وهي بناء تنظيمهم على مبدأ "الولاء لا الكفاءة". فالجماعة لا تقبل في هيكلها إلا من ينتمون إليها، وإن قلّت أو انعدمت كفاءاتهم.

والآخرون إنما هم "متعاطفون"، يستخدمونهم لتحقيق أغراض، مادية أو معنوية.

شكل الدولة:

- والشكل الذي تطرحه معطيات الفكر الإخواني الديموقراطي، لا يكاد يتميز عن الطّرح الديموقراطيّ العلمانيّ، سواءً في البنية أو الهيكل التشريعي والتنفيذي والقضائي، والذي يعتمد الانتخابات العامة طريقا لشغل مناصب هذا الهيكل.

  وهذا الطرح له إشكاليته في الفكرة الإسلامية، إذ إن هذا البناء يقوم على قواعد الديموقراطية، التي هي حكم الأغلبية، مسلمة كانت أو نصرانية أو مجوسية.

وهي فكرة مرفوضة عقدياً، إذ تخالف أساس التوحيد الذي لا يمنح المُشرك ابتداء أيّ حقٍ في الهيكل التشريعي والقضائي، ويقيد دوره في الهيكل التنفيذي.

- ولهذا، فإن الطرح الإخواني لم يقدم جديداً في هذا المضمار، ولم يتخذ من المصادر الشرعية مصدراً إلا مبادئ عامة، في أعلى مستوياتها، والتي أسموها "مبادئ الشريعة" ([3])

وهذا يتفق مع النظرة العلمانية التي لا تبالي إن أخذت بالمبادئ العامة للشريعة، فهي قواسم مشتركة لدى المسلم والكافر، وهي من قبيل العوائد التي لا تختلف باختلاف الأعصار والأمصار، والتي غالبا تكون مما اتفق عليه عقلاء الجاهليات المتتابعة، بعيدا عن هدي الوحي، وتلقته عقولهم بالقبول. ([4])

- أما عن العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية الإخوانية، فإن إقرارها بالمعاهدات والمواثيق الدولية، يُعتبر إشكالية أخرى، من المنظور الإسلاميّ.

إذ إن تلك المعاهدات والمواثيق تقوم على مبدئين، أولهما حفظ المصالح الحيوية الصهيو-صليبية، وثانيهما المرجعية العلمانية لتلك المواثيق.

لكنّ هذا التوافق يأتي من مبدأ اعتمدته الجماعة في تنظيم الدولة الداخليّ، وهو "المشاركة لا المغالبة".

وهذا يوقع الجماعة في حرج كبير واشكالية عميقة مع الفكرة الاسلامية؛ إذ يقود مباشرة إلى التصادم مع النصوص، والاجتهادات المبنية عليها، بدافع المصلحة، التي يجعلونها مرجعاً شرعياً عاماً، كما فعل الطوفي الحنبليّ. ([5])

بل يقودها إلى التسليم المطلق للقوى الخارجية في نهاية الأمر، فمتى بدأ الانزلاق في هذا الاتجاه صعب تقييده وتحديده.

---

3 - راجع مقالنا "بين مقاصد الشريعة ومبادئها" http://tariq-abdelhaleem.net/ar/post/53959/%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%D9%87%D8%A7-%D8%B1%D8%AF%D9%8C-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D8%B1-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9

4 - الموافقات ج2 ص297.

5 - راجع كتابنا "المصلحة في الشريعة الاسلامية"، طبعة دار ريم ص51 وبعدها.

ولا يخفى ما في مثل هذا الانزلاق من هدم لأساسياتٍ ومطلقات وثوابت شرعية تودي غاليا إلى خرم التوحيد والتلفت من الدين بالكلية.

الأسباب:

والنظرة الإخوانية في علاقة الأسباب بالمسببات، نظرة خاطئة ابتداء من المنظور الإسلاميّ، فإن الله خلق النتائج تتبع أسبابها، لكنّ هذا لا يعنى أنّ ما نراه في عالم الأسباب لا يمكن أن تنشأ نتيجة بخلافه، أو يقع أمر لا يوافقها.

وكمثال، ادعاء أنّ أمريكا تمسك بمفاتح الدنيا كلها، وهو صحيح في عالم الأسباب التي تحدّها أمور كثيرة، فإن أمريكا لها حساباتها الخاصة في تناول الأمور أولاً، ثم إن ما يراه الخصم من قوتها وسيطرتها، فإنما يراه من منظور ضعفه هو، قبل منظور قوتها.

وهذا التصور ينشأ في النفس استلاماً للأقوى، من حيث أنّ قوة الخصم لا بد أن ينشأ عنها هزيمة الأضعف واستسلامه له، بلا استثناس، كما ذكر ابن خلدون في مقدمته.

ولو عرضنا مواقف الإخوان بعامة على هذا النظر لوجدناه سبباً في الكوارث التي حلّت بالحركة المصرية والتونسية، ومفسراً لمواقفهم الانهزامية في علاقاتهم الخارجية وضعفهم في وجه القوى الفاسدة الداخلية.

الواقع:

والواقع الذي تحدثنا عنه عند قادة هذا التيار، ينشأ عنه إشكالية محيرة، إذ إنه يعتبر السطوة الصهيو-صليبية كاملة تامة، ومن ثم يحاول التحاور معها، والرضا والخضوع لقراراتها، من حيث هو يريد، غائياً، أن يتخلص من سطوتها.

كذلك إشكالية التعامل مع الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والتنفيذية القائمة، فإن الواقع يملى التعامل معها، إذ لا داعٍ لاستبدالها، فالقائمون عليها "مسلمون"، وهي مؤسسات "شرعية" لا تحتاج هدماً بل إصلاحاً، حتى المؤسسات العسكرية والأمنية. وهذا ما يبرر سقوط دولة الإخوان في مصر في عامٍ واحدٍ، بسبب خلل تقييم الواقع لديهم، ومن ثم كيفية التعامل معه.



<u>إشكاليات الفكر السياسيّ الحروري الجديد في موضوع الدولة:</u>

أما هذا الفكر، فحدث ولا حرج عن نقاط ضعفه وتناقضه وتبسيطه المخلّ. ولعل من أسباب اتباع كثير من الشباب العاميّ لهذا الفكر ما يلي:

- اليأس من التغيير، بأي طريقة أخرى غير التي يرونها، خاصة ما كان من تجاربٍ فاشلة، عقدياً وعملياً، في مصر وتركيا على سبيل المثال، مما استبدل مواجهة "الواقع" لدى هؤلاء، باستبطان "حلم"، ثم العمل على الوصول اليه، دون التفكير في مدى واقعيته.
- ضعف العلم الشرعيّ والوضعيّ، والإقتصار على مصادر السلف الصالح في وضع تصور دولة إسلامية، في القرن الحادي والعشرين، أو الخامس عشر هجرية.
- قلة الخبرة والوعي بما هو عليه واقع الدنيا اليوم، وعدم إدراك التوازنات العالمية على الأرض.
- انعدام العلماء الربانيين من الطبقة الأولى، الموجّهين لحركة هذا القطاع من الجيل ([6]) ، في الاتجاه الصحيح، مما أدى إلى أن يكون تحرك أبناء الإتجاه مبنيّ على تصورات طلبة علم، صغار في السن والعلم والخبرة، فباءت محاولاتهم بالفشل، كما رأينا في تجربة "الجماعة الإسلامية المسلحة"، التي كانت وليدة تجربة حركة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، والتي فشلت بدورها لتبنيها النهج الديموقراطيّ، ولأسباب أخرى ذكرناها في محل آخر، وبرغم ذلك، فإنها قد أنتجت حركة جهادية أخرى كانت الأقرب للنجاح، وهي الجماعة الإسلامية المسلحة" في طورها الأول، بقيادة أبو عبد الله أحمد، لولا ما آل اليه فكرها الحروريّ، على يد الزيتوني والزوابري من بعده، فأجهضاها، وأفشلا التجربة الجهادية برمتها. فكأنما ولدت حركة الإنقاذ المُفرّطة حركة الجماعة المسلحة المُفرِطة،

6 - راجع مقالنا "عن تنظيم الدولة ..لعلهم يتقون 2 – شهادة العلماء " http://tariq-abdelhaleem.net/ar/post/72614/%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%87%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D9%88%D9%86!-2-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1

حسب نظرية "البندول"، التي نتبناها في فهم الحركة التبادلية بين طرفيّ المعادلة الإسلامية.

لكننا هنا لا نرى أنّ شكل "الدولة" كان من النضوج الكافي لدى هؤلاء جميعا كي يصل بها إلى مرسى الأمان، على أية حال.

شكل الدولة:

(1)

مقدمة:

- وهذا البعد النفسيّ الذي ذكرنا آنفا، هو الذي يجب أن يشد اهتمام الباحثين في أمر الإسلام، والجهاد العالمي خاصة؛ فإنه هو المحرك الدافع وراء كافة التصرفات، والتصورات التي تعج بها الساحة، إن استثنينا العملاء فيها.

وهذه الحقيقة تجعل أبناء هذا التيار، سواءً المشاركين فيه فعلاً على الأرض من مجاهدين، أو أتباع الفصائل المختلفة على الصعيد الإعلاميّ، هم آخر من يجب أن يُستمع إليهم في تحليل الموقف القائم في ساحة القتال، إذ إن نظرهم يفتقر إلى الموضوعية اللازمة للوصول إلى القرار الصائب، وأعني به على المستوى الاستراتيجي، لا على مستوى التحركات اليومية من موقع إلى آخر، أو تقديم وتأخير أوقات الهجوم وغير ذلك.

وهذه القرارات الأخيرة، هي من عمل القادة الميدانيين بالقطع.

- أما ما قصد إليه علماء السلف، ممن أشاروا إلى أنه يُستمع إلى علماء ([7]) الثغور، فهو فيما يخص أوضاعهم في الساحة الجهادية، إذ يلجأ إليهم القادة هناك ليُفتوا لهم في معضلاتهم الشرعية، كموضوعات الأسر ومعاملة المحاربين، وتوزيع الغنائم وما إلى ذلك، وأما ما نقصد إليه هنا، فهو أمر مخالف للشأنين اللذين ذكرنا.

7 -وحين نقول "علماء" لا نقصد "شرعيون" انتقلوا من بلادهم وهم أنصاف طلاب علم، ليلتحقوا بالجهاد، فصاروا علماء بين تلك الجماعات بين عشية وضحاها! هذا باب من أعظم أبواب الخلل في الساحة الجهادية، خاصة منذ أيام الجهاد الجزائري، إلا من عصم الله كالحركة في أفغانستان.

فإن التقدير العام لتوجه الحركة الجهادية، يصعب، بل قد يستحيل على من هم في غمار الأحداث أن يقوّموه.

وهو أمر عام شائع في كافة أمور الحياة، أن يعجز المرء عن تقدير حقيقة موقف ما طالما هو جزء منه. بل الأفضل إما أن ينفصل عنه أو أن يكون أساساً ممن هو خارجه، ليصلح النظر، ويصح الاستدلال.

- لهذا، فإنه قد غابت حقائق وتقديرات كثيرة جدا، عن أنظار قادة تلك التنظيمات، حتى ورّطوا الساحة في أوضاع لا يرون حقيقة أبعادها وخطورة نتائجها، مما يجعل نهاية هذا الوضع الحاليّ لا تشير إلى أيّة بشارة خيرٍ، عند أصحاب العلم والخبرة والموضوعية.

(2)

- الحركة الجهادية السنية العالمية، التي تقوم بالجهاد اليوم، منها ما يعرف معنى الدولة من حيث مارسها، كما في قاعدة خراسان، من خلال ملازمتهم ومصاحبتهم لدولة طالبان.

ومنهم من يريد أن يعرف ضوابطها وحدودها، وهم من في قاعدة الشام، كالنصرة[8]، أو الملتزمون بالقاعدة في بلاد أخر.

ومنهم من يتيه في صحراء الأحلام، لا يعرف "دولة" شكلاً ولا موضوعاً، إلا أمنيات تجترها قياداتهم، يغذون بها أحلام تابعيهم، وهم أصحاب الجهاد الحروريّ.

ونركز كلمتنا هنا على هؤلاء الأخر، من حيث أنّ قاعدة الشام، تسمع وتطيع لمن هم أعلم منها وأسبق في هذا المضمار[9]، أما هؤلاء فإن رؤوسهم حديثة عهد بعلم وجهاد، مع انحراف رؤية وتصور، مما يسميه أهل السنة ابتداعاً.

- والاشكاليات على النظر الحروريّ منه، كثيرة متعددة، لدرجة تجعل تكوين الدولة ذاتها، وبناءها الداخلي، أمر مشكوك في القدرة على تطبيقه، لضبابية مفاهيمه، بل لانعدامها نظرياً.

---

[8] مع الأسف تحولت النصرة إلى جبهة ثم هيئة، ثم خاب مسعاها مؤخرا بتبنيها العمل السياسي

[9] انفصل الجولاني عن القاعدة ففقدت الحركة توازنها وانهارت وانتهت بحصارها في الشام

فالحركة هي التي تحدد شكل الكيان الذي يرسمون صورته، لا استقرار وضع على الأرض، وهو ما يجعل "الدولة" هلامية الشكل لا استقرار فيها، إذ هي في مكان ما في يوم من الأيام، ثم إذا بها تتركه في اليوم التالي، كما حدث في إعزاز وحريتان وكفر حمرة على سبيل المثال، حين تمّ إخلاؤها من قبل تنظيم "الدولة"[10].

وهذه إشكالية كبرى تنعكس أساساً على موضوع البيعة كله، وتضعه رهن التساؤل.

- و"الدولة" عند هؤلاء هي "اسم" أكثر منه حقيقة، سواءً في التعريف الغربيّ، أو في التعريف الإسلاميّ.

فأنت واجدٌ أنّ ما أطلقوا عليه "الدولة الإسلامية في العراق والشام" هو في حقيقته تنظيم كبقية التنظيمات التي تعُجّ بها الساحة، تتحدد جغرافياً بحواجز على مناطق سيطروا عليها، وتتكون من مجموعة مقاتلين، وهيئات تدير بعض أنشطة اجتماعية قائمة بالفعل في تلك المناطق، بعد تغيير اللافتات التي على جدران منشآتها.

ثم هذه الحواجز يتغير وضعها بين يوم وليلة، حسب الكرّ والفرّ.

وليس لهم منطقة مركزية يُرجع لهم فيها، وهي ما اصطلح على تسميتها "العاصمة"، والتي تمثل مركز الدولة في المفهوم الحديث، وفي المفهوم الإسلاميّ المُحدث على السواء.

والفكرة العقدية ([11]) التي تبنونها فكرة إسلامية بدعية، عرفت بالحرورية ([12]) ، وهي فرقة لم يكن لها في يوم مركزاً أو عاصمة أو دولة أو حتى إمارة صحيحة في الشرق، إلا بعض دول في الغرب الإسلامي كالدولة الرستمية ودولة بني مدرار.

---

[10] وكما استشرفنا، فقد انتهى تنظيم الدولة الحروري إلى دمار شامل، وتحطيم كامل.

11 - أو الأيديولوجية، حسب تعبير الباحثين الاجتماعيين، وكذلك ما تبناه د أكرم حجازي في دراسته الماتعة المطوّلة.

12 - يعتقد البعض أن فكر الخوارج أصله تكفير المسلم بالسرقة أو بالقتل أو بالزنا أو ما شابه من المعاصي. وهذا تبسيط مخل بأصل الفرقة، ووصف لها بأعراضها، فأصلها تكفير المسلمين ممن يرتكب معصية في نظرهم، لذلك بدؤوا بتكفيرعلي ومعاوية ولم يكونا سارقين ولا زانيين رضى الله عنهما. فقد رأوا أن تحكيم الرجال هو كفر بمبدأ الحكم لله، ثم ألبسوا هذه الصورة من التحكيم لباس الكفر فكفروا فاعلها ثم حاربوا ووالوا وعادوا عليها، ثم تطورت فكرتهم بعد ذلك مع الزمن لتشمل المعاصي الواردة مع اختلاف شاسع بين فرقهم فيها.

وهذا الأصل هو ما عليه هذه الدولة المارقة، لكن بالنسبة لآمور منها ما قد يكون معاصٍ مثل بعض صور التعاون مع المشركين، أو ممن أوّل في موضوع الديموقراطية، فيكفرون العاذر، ومنها مه هو محض افتراء مثل ما فعل العدناني الحروري في تكفير الظواهري، برميه

ذلك أن فكرتها تقوم على محاربة "الأمة" التي تعتبرها كافرة بعامة، ومن ثم، فإن تلك الفرقة قد آل أمرها على الدوام إلى أن استهلكتها الأمة، وهضمتها، وقذفت بها خارج جسدها كما يقذف المرء بقاياه.

- ثم إشكالية أخرى، لا تختصّ بها الفكرة الحرورية على وجه الحق، بل تشاركها فيها كافة تيارات السلفية الجهادية، وهي إنها لا تعرف آلية حقيقية حتى الآن، لتمييز "أهل الحل والعقد"، عدا استناد كلّ طائفة على نصوص أئمة السنة والجماعة، في تعريفاتهم العامة التي وردت في كتب السياسة الشرعية القديمة.

أما آلية اختيارهم، ومن يستحق أن يكون منهم ومن لا يستحق، وأي محلة لها أن تدعى أنّ أهل حلّها وعقدها هم "أهل حل وعقد" كافة مسلمي الأرض؟ فهذه الأسئلة لم تُطرح بأي جديّة على وجه الإطلاق.

إقامة الدولة:

سبق أن قررنا بعض الإشكاليات التي تُطرح على الفكر الجهاديّ، خاصة الحروريّ، بشأن إقامة "دولة". ونعيد القول الذي سبق أن قررناه من قبل بهذا الشأن، في رسالتنا المفتوحة إلى قادة تنظيم البغداديّ، قلنا فيها "التعامل مع مصطلح "الدولة"، وما جرّه ذلك المصطلح من أزمات على ساحة الحركة الإسلامية كلها في الشام.

فقد انطلقت "الدولة" من قناعات وتصورات، قد خُلّط عليها أمرها فيها، فاستصحبت أفكارا وأوضاعا سياسية وتركيبات اجتماعية لا تنطبق على أرض الواقع من ناحية، ولا تسير على نهج الشرع أو رواية التاريخ من جهة أخرى، حتى وإن أقرّ عليها الشيخان أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وهي إنها "دولة" نتيجة ظروف تاريخية لا محل لذكرها هنا.

بكل صفة اجتمعت الأمة على كفر فاعلها. فهم إذن يتخذون معاص يلبسونها ثوب الكفر ثم يرمون بها المسلمين ثم يقاتلوهم ويقتلوهم عليها، وهو أصل دين الحرورية بلا خلاف. ولا يلزم أن يشاركوا من عشرين فرقة تختلف بين حرورية في كل جزئية، فالخوارج أكثر من عشرين فرقة يجمعها أصل واحد، هو تكفير المسلمين ثم قتالهم على ما رأوه كفرا.

ولو ظل أمر التكفير هذا نظريا لما اكتملت أركان وصفهم بالحرورية، لكنهم خرجوا بالسيف يقتلون على بدعتهم هذه، فتمت أركان التوصيف، وصح وصفهم بالحرورية.

وقد تساءلت في مقال لي، لا بأس من نقل جزء منه هنا لأهميته، قلت "غموض مفهوم "الدولة" لدى مسؤوليها، وبالتالي لدى أتباعها ومن يتبع الأحداث.

فالدول، من حيث هي دول، لا تزال تنظيمات اجتماعية، تقوم بأدوار معينة، في مجالات الحياة، وهو ما قد تقوم به جبهات أو إمارات، أو ما شئت أن تسميه.

وفي رأينا أن توصيف "الإمارة" أقوى من توصيف "الدولة"، إذ توصيف الدولة أمرٌ لا دلالة عليه في الشرع، بل هو تاريخي وضعي، أمّا الإمارة، فهي مما ثبت شرعاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصحابته وتابعيهم. ومن تمسك بتعبير الدولة إنما وقع في شرك تسمية محدثة، وتعريف وضعيّ، بنكهة إسلامية! وإلا فيجب أن يتحدد معنى "الدولة" المقصودة هنا، وما تشبيهها بدولة المدينة إلا إسقاط لتسميات مؤرخين مُحدثين على وضع الجماعة المسلمة في المدينة وقت النبوة.

ولم يكن معروفا أيامها "دولة" مكة في مقابل "دولة" المدينة. وما هذا التمسك إلا أثر من الآثار الخفية لسايكس بيكو ([13])، التي تعطي تعبير "الدولة" احتراماً وحقوقاً أكثر من الإمارة أو الولاية أو الخلافة."

الشاهد أنّ تنظيم "الدولة" هنا، قد ألزم نفسه، وعامل غيره، بمفهوم غير واضح ولا مستقر.

فإن عَنى بإطلاق لفظ "الدولة" ما يقصد به القانونيون في العصر الحديث، فلابد لها من عاصمة، وحدود مستقرة، لا تتغير كل فترة حسب ما تفقد من أرضٍ، أو تستولي عليها.

وأظن أن "الدولة" لا تقصده، من حيث إنه اتباع لمفهوم سايكس بيكو في تقسيم أرض الله! وقد كانت الدولة الكندية عرضة للإنقسام عام 1996، من قبل الجزء الفرنسي فيها، وكانت تستعد لتغيير كلّ ما هو متعلق بكيانها إن حدث الانشقاق، إذ تغير الحدود يملى تغيرات كثيرة تتبعه، في منطق الدول الحديثة.

وإن لم تكن تقصد هذا المصطلح بمعناه الوضعيّ، فلماذا تحارب دونه، وتوالى وتعادى دونه، بل وتغرس في عقول أتباعها وأنصارها كلّ هذا التحيز والتعصب للمصطلح، حتى إنهم يفاصلون عليه.

13 - ولنا في مفهوم سايكس بيكو كلام في مقالٍ سابق، نعود اليه بعد إن شاء الله.

ثم إن "المدينة المنورة" لم تكن دولة، ولم يُطلق عليها أحدٌ اسم الدولة إلا المؤرخون المحدثون في القرن الماضي. ولذلك قال د أيمن الظواهري "ليس هناك شيء الآن في العراق اسمه القاعدة، ولكن تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين اندمج بفضل الله مع غيره من الجماعات الجهادية في دولة العراق الإسلامية حفظها الله، وهي إمارة شرعية تقوم على منهج شرعي صحيح وتأسست بالشورى وحازت على بيعة أغلب المجاهدين والقبائل في العراق". فكما قلنا فيما سبق، إن توصيفها الحقيقي في العراق هو "الإمارة"، وهي بإذن الله مشروع دولة، إن التزمت بالسنن.

بل إن حركة حماس، التي تتحكم في قطاع غزة منذ سنين، لا تعتبر دولة على وجه الحقيقة.

إذن، فنحن نرى أن "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ليست إلا "مشروع" إمارة شرعية، تقوم على تنظيم جهادي على الأرض، وإن اختار لنفسه أن يسمي كيانه "الدولة".

ونرى أنّ هذا كان مقنعاً في وقتٍ ما بالعراق، من حيث أنّ هناك دولة المالكيّ الرافضية، ودولة الأكراد ذات الحكم الذاتي، فلم لا يكون هناك "دولة" للسنة، إغاظة للعدو، واستعدادا لما هو آت؟ " ([14]) اهـ

ولنتحدث هنا بشكل أكثر تفصيلاً في هذا الأمر، وسأطرق هذا الموضوع بشكلٍ أحسبه جديد يناسب ما نحن فيه.

فنقرر أنّ هناك وجهان أساسيان في موضوع إقامة الدولة:

الدولة الإسلامية شكلاً وتنظيما: وهذه الوجه يتعلق أساسا بثلاثة نقاط بارزة:

التمكين: والتمكين ركن من أركان إقامة الدولة، لا شرط من شروط إقامتها. والفارق هنا أنّ الركن يقع من داخل العمل، أمّا الشرط فيقع من خارجها. وهذه من النقاط التي خفيت على مؤسسي ما أطلقوا عليه "الدولة الإسلامية"، إذ اعتبروا التمكين شرطاً، والشروط من أوصافها أنها قد تكون شروط صحة أو شروط كمال، كما يمكن أن يؤجّل الشرط لسبب من الأسباب، أو يصح العمل دونه في بعض الصور. أمّا الركن فلا. فلا دولة دون تمكين، قولا واحدا. كما لا

14 - راجع مقالنا "خطاب مفتوح إلى جماعة الدولة - الإنصاف فيما يجرى على أرض الشام من اختلاف" بتاريخ 19 أبريل 2014، http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72582

صلاة دون تكبير، ولا حج دون وقوف بعرفة. والتمكين كلمة ليس لها حدّ محدود بمعنى أنه يصف كلّ ما يقع في حيزها، وما يخرج عنه.

والتمكين له شقان:

المُمَكَّن فيه: وهو الممالك والأراضي التي يقع عليها التمكين، ولا معنى لتمكين إلا بها، وإلا كان التمكين كعدمه، وهماً لا أكثر.

وقد أكثر الناس في الحديث عن هذا الأمر، لكن نتفرد هنا بما يستحق النظر خاصة ما نرى أنه فات على أكثرهم.

وهو أنّ ما كتبه القدماء من حدود وتعريفات للتمكين، تعتمد كلها على أنّ هناك مُمَكَّن فيه ابتداءً. ومن ثم، تحدثوا عن الأئمة إن عدموا، أو تنازعوا أو شبه ذلك. وما ذلك إلا لأنهم انطلقوا في تنظيرهم من واقع وجود "أمة" وخلافة وعسكر وجيوش، ثم انعدم الإمام، كما في غياث الأمم، أو انحرف أو خرج عليه خارج، كما في الماوردي وغيره. ومن ثم، ناقشوا شرائط الإمام، والتمكين في ظلّ أرض موجودة ودول قائمة بعناصرها، يمكن أن يُمَكَّن فيها.

وادرس هذا الذي كتبه الجوينيّ في "غياث الأمم"، لتعرف مصداق ما ذهبنا اليه.

قال في معرض حديثه عن التسليم لإمامٍ ولو من غير عقد بيعة "..أن قصر العاقدون وأخروا تقديم إمام، وطالت الفترة وتمادت العسرة وانتشرت اطراف المملكة وظهرت دواعي الخلل ..". (15) ومثل هذا منتشرٌ في أنحاء الكتاب، يبني عليه أحكام نصب الإمام إنْ غاب لكن دون غيبة المُتَمَكَّن فيه، وهو الأرض والناس، وباختصار "الأمة". ومن ثم، فإننا نحسب أنّ كثرة من كتب في هذا الأمر، اعتماداً على كتب المتقدمين، لم ينتبه لهذا الفرق العظيم بين الحالين، حال وجود المُتَمَكن فيه (الأمة، الأرض..) فيه دون المُتَمَكِن (الإمام)، بينما نحن نتحدث في انعدام وجود الاثنين المُتَمَكن فيه (الأمة، الأرض..) فيه والمُتَمَكِن (الإمام). بينما تتحدث طائفة الحرورية عن إيجاد المُتَمَكِن (الإمام)، قبل إيجاد المُتَمَكن فيه (الأمة، الأرض..) (16) ! وهذا

15 - راجع "غياث الأمم في التياث الظلم" للجويني ص221، طبعة دار الدعوة

16 - وهو ما سبق أن أشرنا اليه إشارة سريعة من قبل في إحدى مقالاتنا حيث ذكرنا أن هذا من قبيل وضع العربة أمام الفرس، لا خلفه!

قلبٌ للحقائق وقصور فهم لما تدل عليه كتب السلف، ونقص في الوعي بما عليه الماضي، والحاضر، وما قد يكون عليه المستقبل.

ولقائل أن يقول: كيف هذا، والأمر اليوم هو على ما تصف، ويصف القدماء، وهاهي أراضي المسلمين منتشرة، وممالكهم متسعة، ودواعي الخلل فيها ظاهرة، أفليس هذا ما يصفه الجوينيّ؟

قلنا، لا والله بل هو فرق دقيق لا يفطن له إلا القليل. ذلك أنّ تلك الممالك محكومة ابتداءً بمن هم متمكنون فيها تمكناً أصلياً، لعقود متطاولة، ويحكمون فيها بغير ما أنزل الله، وبقوانين العلمانية. فهي ليست ممالك إسلامية البتة، بل لن يخضع منها أحدٌ لو دعي إلى إمامٍ على ما وصف الجوينيّ. بل إن ما قصد إليه القدماء هو وجود ممالك تقبل بحكم الله أصلاً، وإن مزقتها الخلافات واختلت فيها وسائل الحكم، لكنها لا تزال أرض إسلامٍ، وممالك مسلمة، مُمَكَّن فيها للإسلام، دون إمام. فتنصيب الإمام هو، حين ذاك، واجب الوقت، سواءً ببيعة أو بشوكة أو بغير ذلك لتحقيق المراد من حكم الله للعباد. لكن، هل هذا ما نحن عليه اليوم؟ إن تجاوزنا عن أنّ الأصل في الناس اليوم الإسلام، وهو ما لا تقول به طوائفٌ بدعية، فإن هذا لا يمنع أنّ هذه الممالك اليوم لا يد للإسلام فيها، ولا تمكين.

إذن، فإن السعي اليوم لتنصيب إمام حسب القواعد والأساليب الي كانت يوم كتب القدماء ما كتبوا، هو أمرٌ بعيد المنال. بل الواجب هو استلهام المنهج الذي نظر به القدماء في هذه المسائل، مسائل الإمامة والبيعة، ثم توجيه النظر بما يليق بما نحن فيه اليوم من حال.

وهذه، فيما نرى، هي الإشكالية الكبرى التي نرى كافة من تحدث في هذا الأمر قد وقع في حبائلها، ولم ينتبه لها، فراح ينقل نصوصاً ويحشد أقوالا، دون التفكر فيما تقع عليه من مناط. وللأسف، فإن هذه الثقافة، ثقافة النقولات والاستشهادات هي التي باتت تسيطر على كتابات أكثر من نرى على الساحة اليوم من طلاب علم أو رويبضاته، إلا شيوخ الدعوة وعلمائها. فترى المقال أو البيان حشداً هائلاً من نصوص ونقولات، يخرج به صاحبه، أو يخرّجه بما لا يدل عليه أصلاً ولا فرعاً، والله المستعان.

ولعل ما ذكرنا هنا، هو ما أشارت إليه كتابات عدد من علماء الأمة ومشايخ الجهاد، من ضرورة النظر إلى "الأمة" واعتبارها. وهو ما سنكشف عن الاتصال بينه وبين ما عرضنا في الحلقة الثالثة من هذا الكتاب "الأطروحات."

وهذا التمكين، يحتاج، كما ذكرنا، إلى أرضٍ مُمَكَّن فيها، لا ينازع فيها غير المُمَكَن، وأن تكون هذه الأرض ذات حدود معروفة ثابتة، ليدفع عنها الصائل وتحمى بيضتها وأموالها، كما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه سلم، والخلفاء كلهم من بعده. ولا يستلزم ذلك أن لا يُنتقص منها في حينٍ من الأحيان، لكن يبقى مركزها محفوظاً محمياً برياً و بحريا والأفضل جوياً كذلك، لتبقى لها صورة "الدولة" أو "الإمارة" قائمة على الأرض، لا على الورق وفي البيانات.

والتمكين، ليس فيه حدّ معروف جامع مانع، بل هو أقرب بالتعريف التطبيقي من التعريف المنطقي أو اللفظي أو التعريف بالماهية. كما نقول "ما التفاحة"، فيشار اليها "بهذه". إذ تختلف صوره وحدوده من وضع إلى آخر، فيقال "من المُمَكَّن" فيقال فلاناً. ولهذا علامات وأمارات يجب أن يتحقق أقلها ليمكن أن يطلق اللفظ، كما أنه لا يقال عن بذرة التفاح أنها تفاحة. وهذه العلامات والأمارات، هي ما أشار إليه العلماء في كتبهم من أنه يحصل التمكين لصاحب القوة والمنعة والشوكة، القادر على حفظ الأمة وحماية الديار والذب عن البيضة ودفع الصائل وقطاع الطرق وزجر اللصوص ومعاقبتهم، وإقامة الحدود الشرعية، وإرهاب العدو، وتحصين الحدود.

ومن هنا فإنه لا يقال لمن استولى على أرضٍ ما، وسط مملكة لا يزال ينازع العدو المغتصب في كلّ شبرٍ فيها، عسكرياً، أنها مُمَكّن فيها، إلا بالاستعمال اللفظيّ للكلمة، لا الاصطلاحيّ، والأقرب أنها أرضٌ "محررة"، لا مُمَكَّن فيها. ومن هنا جاء قول من قال بجواز عدم إقامة بعض الحدود في تلك المناطق، لعدم التمكين بأقل حدوده مما ذكرنا، بما يصلح أن يقال أن المسلمون "مُمَكَّنون" فيها.

ويجب هنا أن نعيد التذكير بأننا آثرنا استخدام مصطلح" التمكين "ومشتقاته، في بحثنا هذا، لعدة أسبابٍ:

أولها : فكّ الارتباط التلازميّ بين ما نحن فيه اليوم، وبين ما صدرت بشأنه أقوال العلماء القدامى في كتب السياسة الشرعية، لعدم تحقق مناط تلك الأقوال على كثير من المستويات، إلا تشابهاً، فيكون الاستفادة منها على مستوى الأحكام العامة، لا الفتاوى الخاصة .

والسبب الثاني : هو البعد عن التوصيفات العامة الكلية، التي يبهر بريقها عقول الخاصة بله العامة، كالأمير والإمام والبيعة. وهي أوصاف شرعية صحيحة يجب استخدامها، لكنّ الموقف

اليوم يحتاج إلى تفكيكها، واستعمال مدلولاتها، لا أعيانها، ما أمكن، حيث غابت المدلولات وبرزت الأعيان، تحمل مدلولات أخرى مضللة، للخاصة، بله العامة كذلك.

ثم سبب ثالث : وهو ربط إقامة الدولة بركنها الذي هو في رأينا "التمكين"، فمن البديهيّ إذا أن نستخدم مشتقاته لنصف مقومات الدولة وعناصر إقامتها.

***

ذكرنا من قبل أنّ ركن إقامة "الدولة" هو التمكين، وأن "التمكين ينقسم، حسب ترتيب أولوياته، إلى:

- مُمَكَّن فيه : وهو الأراضي والممالك التي يعيش فيها مسلمون قابلون للإسلام، أي مُمَكّن فيها للإسلام.
- مُمَكِّنُون : وهم أهل الحل والعقد، أو الطائفة التي يرضى بحكمها واختيارها المسلمون الذين يعيشون على تلك الأراضي والممالك القابلة للإسلام.
- المُمَكَّن له : وهو هنا إما أمير الولاية، أو الدولة، إن شئت استخدام المصطلح المحدث، أو الإمام أو الخليفة، صاحب البيعة الكبرى والولاية العظمى.

واتضح، فيما ذكرنا من قبل، أنّ ما تحدث عنه الفقهاء، من شقّ" التمكين "الأول، وهو "المُمَكَّن فيه" أي الممالك والأراضي التي يمكن أن ينصّب عليها إمامٌ، وأن تقام فيها الحدود، هي ليست أراض متناثرة تتصارع عليها قوى شتى، لعل أضعفها على الأرض هي القوى الإسلامية. بل هي الأراضي التي يتم تحريرها، والتمكن في حدودها، والقدرة على دفع الصائل عنها، وحفظ أمنها واستقرارها، بشكل دائم يوحى باستقرار حقيقيّ، لا استقرار أسابيع حتى يُطرد منها أتباعها!

والواقع الحاليّ، أو الإشكالية التي يعيشها الجهاد في العصر الحاضر، أنّ هذه الأراضي والممالك، غير موجودة تحققاً، بل هي كما سبق أن ذكرنا، قطع أرض متناثرة، غير مترابطة، لا حفظ لحدودها ولا ثبات لها، مما يقطع الحديث عن "الإمامة العظمي" من باب تحقق وجود المُمَكَّن فيه.

المُمَكِّنُون: أهل الحل والعقد:

وهذا الموضع ينقسم إلى قسمين، حسب طرق تمكين الإمام أو الأمير، إما ولاية الغلبة، أو ولاية الاختيار. والأولى بالقوة، والثانية بأهل الحل والعقد، ولكلٍ مجالها وشروطها.

فأما تمكين القوة، فهو أن يكون للأمير أو الإمام قوة يبسط بها سطوته على الأراضي والممالك التي استوفت الشروط التي ذكرنا، بما لا يدع مجالاً لخارج عليه في تلك الأراضي، أو يكون عرضة بشكل يوميّ مستمر لهجومٍ يمنع من سيطرته وسيادته عليها، وتأمين أهلها، براً وبحراً وجواً.

وما من سبيل أن تكون هناك ولاية لأميرٍ، بله إمامٍ، يُلزم الناس ببيعته، ويقتل الخارج عليه، وأراضيه تقع تحت القصف الجويّ مثلا من الداخل والخارج، بشكلٍ مستمر!

هذا لا تمكين له بأي شكلٍ من الأشكال، بل هو وهم إمارة عامة لا أكثر، يعيش في ظله عامة من المسلمين، غالبهم يعيش ابتداءً في ظل دولٍ أخرى معادية للإسلام، ويلتزم وجدانيا بما يسميه "دولة."

إذن، فالقوة المجاهدة هنا، لا يسعها إلا بيعة حرب أو جهاد، لا غير.

أما بيعة يلتزم بها الخلق في حياتهم بشكلٍ عامٍ، فهذا خلط في التصورات، وخبلٍ في التهيئات، وصدى "الأنا" المفسدة التي لا تعلم شرعاً من وضع.

وسنتعرض لحكم الأراضي المحررة بعد إن شاء الله.

أما تمكين الاختيار، فيستلزم الحديث عن المُمَكِنون أو أهل الحل والعقد وهم من يسميهم الجويني" العاقدون"، وهم قسمان، إمّا المُمَكِنون لبيعة خاصة كبيعة الجهاد، لدفع الصائل، وتحرير أراضٍ يصلح أن تنشأ عليها بعض الممالك التي يُقام عليها خلافة أو إمارة.
أو المُمَكِنون لبيعة عامة تقوم بها الإمامة العظمي. وبينهما، عموم وخصوص نبيّنه إن شاء الله.

فأهل الحل والعقد، لهم شروط وردت في كتب السياسة الشرعية، بألفاظ مختلفة. كما قد يناقش الفقهاء أمر العبد والمرأة، وغير ذلك. ومنهم من اشترط القدرة على الإفتاء أو حتى الاجتهاد.

لكننا وجدنا الأجمع فيها والأكثر قرباً من الواقع هو ما قرره الجويني بقوله "فالفاضل المطلع على مراتب الأئمة البصير بالإيالات والسياسات، ومن يصلح لها، متصف بما يليق بمنصبه في تخير الإمام . ([17]) "

ويصفهم كذلك بقوله: "وهم الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب وهذبتهم المذاهب، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية، فهذا المبلغ كاف في بصائرهم والزائد عليه في حكم ما لا تمس الحاجة اليه" ([18]) .

وتعليقاً على هذا الكلام، فإنا نقف موقفاً وسطاً بين الجويني، ومن اشترط الاجتهاد في أفراد أهل الحل والعقد، ونسير على ما قرره الباقلاني في التمهيد، مما نقله عنه الجويني، من أنه "لا نشترط بلوغ العاقد مبلغ المجتهدين، بل يكفي أن يكون ذا عقل، وكيسٍ وفضل، وتهد في عظائم الأمور، وبصيرة متقدة بمن يصلح للإمامة" ([19]) .

والنقطة الأخرى هي العدد الذي تنعقد به البيعة. وقد زعم الباقلاني في التمهيد إنها قد تنعقد بواحد! وهذا خطأ إذ يناقض أصل التعريف بأنهم "أهل" وهو ما يوحى بالتعدد، وإن لم يلزم عدد معين لذلك. وهو عين ما قال الجويني "مما يؤكد ذلك إتفاق العلماء قاطبة على أن رجلاً من أهل الحل والعقد لو استخلى بمن يصلح للإمامة، وعقد له البيعة، لم تثبت الإمامة" ([20]) .

ولكن، الأمر هنا، والذي تطابقت عليه الأمة، مهما كان العدد، هو أن "ينقاد" بقية الناس لاختيارهم.

وفي هذا يقول الجوينيّ "ولكن لمّا بايع عمر تتابعت الأيدي، واصطفقت الأكف واتسقت الطاعة، وانقادت الجماعة، فالوجه عندي في ذلك أن نعتبر في البيعة حصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياع التي يحصل بهم شوكة ظاهرة ومنعة قاهرة.

---

17 -غياث الأمم 82

18 -غياث الأمم 82

19 - وهو ما يفهم من كلام الباقلاني في التمهيد في باب الحديث في الإمامة، ولم نجده نصا عنه.

20 - الغياثي ص87

بحيث لو فرض ثَوَران خلافٍ، لما غلب على الظن أن يصطلم اتباع الإمام، فإذا تأكدت البيعة، وتأطدت بالشوكة والعدد، واعتضدت وتأيدت بالمنة، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء، فإذ ذاك تثبت الإمامة وتستقر، وتتأكد الولاية وتستمر، ولمّا بايع عمر مالت النفوس، إلى المطابقة والموافقة. ولم يبد أحدا شراسا وشماسا،، وتظافروا على بذل الطاعة حسب الاستطاعة. " ([21])

المحصلة هنا تتلخص في التالي كما نراها:

- أن أهل الحل والعقد، الذين يعقدون أو يُمَكِّنون لإمام، يجب أن يكونوا على تلك الصفات المذكورة، وأن يكونوا لذلك من المعلومين لجميع الأمة، بحيث يصح أن يوالوهم على اختيارهم، لا أن يكونوا مجاهيل، غير معروفين إلا لأصحاب محلتهم.

  وبهذا يمكن التأكد من صحة الشروط التي ذكرنا فيهم. وإلا فبيعة مجموعة ممن هم معروفون لأهل محلة خاصة لا تصلح إلا لبيعة مخصوصة كبيعة الجهاد مثلا، لا تتعدى إلى غير ذلك ولا يلزم منها أكثر من ذلك في رقاب المسلمين.

- أن العاقدين المُمَكِّنين، مسموعو الكلمة من الناس عامة، حتى تتحقق بهم، وبأتباعهم الذين يلتزمون برأيهم واختيارهم، الشوكة والمنعة الظاهرة.

  وإلا فإن لم يتحقق هذا، فهؤلاء لا فائدة منهم، ولا يحصل بهم شوكة ولا منعة.

  كما لو اختلف عليهم الناس خارج محلتهم، فصار عقدهم غير مُلزم لأحد.

- أن البيعة العامة، يُشترط فيها المتابعة والموافقة، وإلا لم تثبت.

  كما يشترط فيها حصول الشوكة و"لو فرض ثوران خلافٍ، لما غلب على الظن أن يصطلم أتباع الإمام، فإذا تأكدت البيعة، وتأطدت بالشوكة والعدد، واعتضدت وتأيدت بالمنة، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء."

وهذه الشروط غاية في الواقعية ومراعاة المصالح، ودرأ مفاسد التعارض والاختلاف، ومن ثم التشاحن والتقاتل. فإن البيعة لابد فيها من أن يكون أهل الحل والعقد، في سائر الأمصار، على

21 - المصدر السابق ص87

معرفة بمن أعطى القياد للإمام أولاً، وأن يكون هناك رضا مُتوقع منهم لثبوت البيعة. وإلا فإن من أعطى القياد أولاً، فقد أهليته في إجراء العقد، إذ هذا الرضا هو شرطٌ في صحة العقد، وهو شرط صحة، إذ بغيره لا تثبت البيعة التي هي محل العقد، كما تَحصّل من الكلام.

الاشكالية الحالية، بالنسبة للتصرفات التي اعتمدها الفكر الحروري البغدادي، المتمثل في تنظيم الدولة، أنهم خلطوا خلطا شديداً بين هذه الأمور كلها.

فهم قد أثبتوا "بيعة"، لإقامة "دولة"، قالوا إنها ليست بيعة لإمامة عظمى، بناءً على عقد أثبته لهم عدد ممن قالوا إنهم "أهل حل وعقد"، والله أعلم بحالهم على الحقيقة، من أهل أيّ محلة في العراق، ثم انتقلوا بها إلى الشام، وألزموا بها أهله، رغم عدم موافقة أهل الحل والعقد في الشام، بل ولا في غيرها، عليهم! ومن ثم، كانت النتيجة التي حذر منها الجويني رحمه الله، من أن ذلك لا ينشأ عنه إلا بيعة باطلة مبنية على عقد باطلٍ غير ملزم، لا شرعاً ولا حقيقة على الأرض، كما هو واضح، ثم حرب وقتال، وقتل وانشقاق.

وقل لي بالله عليك، مَنْ مِن أهل الحل والعقد، المسموعي الكلمة في بلادهم، من أصحاب الأتباع والأشياع، يؤيد أو يتابع على عقد هؤلاء الجمع المجاهيل في محلة بالعراق، على بيعة إمام؟ بل قد عارضها أكابر من هم من مسموعي الكلمة بالفعل من علماء أهل السنة كما هو معروف.

ودع عنك إشكالية أنّ البغدادي نفسه شق عصا الطاعة على أمرائه ابتداءً، فبطلت بيعته وكلّ بيعة أخذها بعد ذلك، إذ ما بُني على باطل فهو باطل.

ثم، إن هؤلاء قد زعموا أن بيعة أميرهم ليست بيعة عامة لإمامة، لكنهم راحوا يقاتلون غيرهم عليها، ويرونهم بغاة، بل مرتدون، لمّا قرروا أنهم يرتكبون ما يرونه أنه من المكفرات لديهم! فجمعوا بين البغي في طلب البيعة لمن لم تثبت له بيعة، والتكفير والحرورية بقتل المسلمين على شبهات وفتاوى قدّروها ثم عملوا بها.

ناهيك عن ذلك التنظيم الوهمي الذي أطلقوا عليه "دولة" دون أي مقوم من مقوماتها.

وما ذكرته آنفا، أن أهل الحلّ والعقد، في محلة معينة، يمكن أن يعقدوا بيعة خاصة، لحرب أو جهاد، في تلك المحلة بذاتها، والتي لهم فيها أو على أهلها، كلاماً مسموعاً. أما من وراء ذلك، فهو تعدٍ على حدود الله، وتسوّرٍ على حقوق الآخرين، لا ترضي به شريعة ولا يقبله عرف،

ولا ينطبق في واقع. وهذا هو ما حدث في بيعة البغدادي، الخاصة بالحرب، والتي أقرها له أمراء الجهاد في خراسان، بشرطها، فإذا به يحوّلها إلى بيعة عامة، دون أن يُسميها بذلك، ويستخدم اسم "الدولة"، الذي لا يصاحب إلا بيعة عامة، بل ويمتد بها إلى الشام، تأكيداً على حقيقة ما يراه وشيعته، من إنها بيعة عامة، دون أن يسمونها بذلك لعلمهم أن لن يطير لهم بها جناح! ([22])

فالإشكالية هنا، هي:

- اعتقاد أن جمع من المجاهيل على المستوى الإسلامي، وإن كانوا معروفين محلياً لأهل محلتهم، يمكن أن يكونوا أهل حلّ وعقد بالنسبة لجموع المسلمين في أي مكان آخر. وهو ضد طبائع الناس، ومعاكس لفائدة أهل العقد ابتداءً، إذ إن قد شُرِعَ الأخذ برأيهم، لحقيقة إمكانهم السيطرة على كلّ من يطلب منهم أميرهم البيعة، لا مجرد أنهم "أهل حل وعقد" صورياً. وهو التصور المريض الذي نشأت عنه هذه الحرب بين المسلمين.
- تحويل بيعة هؤلاء النفر إلى بيعة عامة على الحقيقة، تجب التوبة على من لا يأخذ بها، ثم مدّ أثرها إلى الشام، حيث لا قدر لهؤلاء النفر ولا سمع ولا طاعة.

المُمَكَّن له: وهو الأمير أو الإمام

والحديث عن الإمام حديث ذو شجون. فقد أصبح "الإمام" عند أهل السنة اليوم، أقرب إلى أسطورة "الإمام الغائب" عند الشيعة. فالسنة يؤمنون بوجوب نصب إمامٍ، وهو صحيح، لتنتظم به أمور الدين والدنيا، كما عبر عن ذلك فقهاؤنا القدماء. كما أنه مطلوب عقلاً وعرفاً. فإن الجماعات الإنسانية عامة لا تحيا إلا بزعامة، تأخذ بزمام الأمور، فتقيم المعوج، وتصلح الفاسد، حسب ما تصطلح عليه تلك الجماعة من سياسات وتصورات ومبادئ، وضعية أو شرعية.

لا يصلح الناس فوضى لا سُراة لهم ولا سُراة إذا جُهَّالهم سادوا

لكنّ أمر تنصيب إمام للمسلمين اليوم، بات أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد. بل تواجهه إشكاليات لا حصر لها، عملياً وواقعياً. وما ذلك لعدم وجود من تتحقق فيه الشروط الشرعية

[22] - بل قد تعدى بها أخيراً بعد كتابة هذا البحث إلى إعلان "خلافة" المسلمين! مما يؤكد الانحراف الأصيل في فكر تلك الجماعة.

التي عدّها الفقهاء القدامى، بل لعدم وجود الشروط التي يمكن فيها وبها تعيين هذا الإمام، وتنصيبه واقعاً لا وهماً ولا خيالاً، وانتفاء الموانع التي تمنع من ذلك، وهي أكثر من أن تُحصى.

فإنه قبل أن يُنصّب إمام لإمامة، ونعنى بها الإمامة العظمي، التي تعم كافة أقطار الإسلام، وتُلزم بسطوتها كافة المسلمين، يجب أن يكون هناك مسلمون يلتزمون بها، ومكانٌ محصّنٌ تقع فيه. وهم، إن واصلنا الحديث عن مكونات "التمكين" :

المُمَكّن فيه، وهي الأرض التي يُمَكّن للإمام عليها، دون منازعة.

والمُمَكِّنون وهم "أهل الحل والعقد" من بين جموع المسلمين الراضين بهم، ومن ثم، بما يقررونه.

وهؤلاء المُمَكِّنون يجب أن يكون لهم السطوة الشرعية على من يُطلب منهم البيعة لذاك الإمام الذي اختاروه. أمّا أن يختار جمعٌ من الناس، يعتقدون، أو يعتقد من اختارهم من حملة السلاح، أنهم أهل حلّ وعقد، في محلة، فينصبون أحداً، ثم يطلبون من كافة المسلمين القبول به، فهذا استدعاء للفتنة، بل هي الفتنة بعينها.

وقد رأينا ما يمكن أن يحدث حين يستبدل الخارجون عن منهج أهل السنة جمعاً لا هنا ولا هنالك، بأهل الحلّ والعقد في تصورهم الصحيح المؤدي لجمع الشمل لا لتفرقته، ثم كيف إنّهم خرجوا على مشايخهم ومعلميهم، الذين هم أصلح ما يكونوا اتصافاً بأهل الحلّ والعقد، كالمقدسي وأبي قتادة والسباعي والعلوان وغيرهم كثير من أهل الفضل في بلاد المسلمين، فاختاروا لأنفسهم، وأهل حلهم وعقدهم طلبة علم، أو أقل من ذلك، كالعدناني والبنعلي، ومن ليس لهم في عالم الشريعة ناقة ولا جمل، إلا التتلمذ على أيدى هؤلاء الأفاضل، ولا قيمة لهم، احتراما وتبجيلاً إلا بين حاملي السلاح من جماعتهم ثم عدد من الناس لا يعلم بحالهم إلا الله، في بلدة من بلاد العراق، فإذا، بقدرة قادرٍ، هم أهل الحلّ والعقد الذين تسري كلمتهم على مسلمي الدنيا، ويُقتل من يخالف اختيارهم!

وقد ذكرنا أنّ كافة الممالك والأراضي التي يعيش عليها "مسلمون" اليوم، ليس فيها تمكين، لا لإمام ولا لإسلام.

بل المسلمون ([23]) فيها عبيد خاضعون لأحكامٍ لا يرضونها ولا يؤمنون بها، بل يسجنون ويقتلون ويعذبون إن طالبوا بتمكينها. ثم إن كافة المسلمين، الذين نجوا بعقيدتهم من كفر العلمانية، أو الإلحاد، هم شتات في البلاد. والعلماء الذين يثقون بهم، ويمكن أن يكون لهم السطوة الشرعية على غالبهم، هم إما في السجون أو مكممي الأفواه في بلادهم، أو هاربون إلى الغرب. وهو موقف يستدعى تطويراً لمواجهة هذه المسألة، نتعرض له في القسم الثالث إن شاء الله "الأطروحات."

أمّا إمارة الجهاد، فهذا أمرٌ قد سار عليه الناس منذ نشأة الحركة الجهادية في أنحاء الدنيا، لا غضاضة فيه، بل ثابت بالسنة والقياس. ويجب فيه مراعاة التسلسل التنظيميّ، حتى لا ترتبك الأمور. كما حدث حين نزع البغداديّ يداً من طاعة للشيخ الفاضل أيمن الظواهري.

وتبرز من الشروط السبعة التي ذكرها العلماء، وأبدع في تحقيقها الجويني، حيث قال، متحدثاً عن صفات الاستقلال المكتسبة ولواحقها "توقد الرأي في عظائم الأمور، والنظر في مغبات العواقب، وهذه الصفة ينتجها نحيزة العقل ويهذبها التدريب في طرق التجارب، والغرض الأعظم من الإمامة جمع شتات الرأي، واستتباع رجل أصناف الخلق على تفاوت إراداتهم، واختلاف اخلاقهم ومآربهم وحالاتهم، فإن معزم الخبال والاختلال يتطرق إلى الأحوال من اضطراب الآراء، فإذا لم يكن الناس مجموعين على رأي واحد لم ينتظم تدبير، ولم يستتب من إيالة الملك قليل ولا كثير، ولاصطلمت الحوزة واستؤصلت البيضة" . ([24])

وهذا النص درة من درر الجويني في هذا الأمر. فإنه بلا عقل للإمام المختار، يؤدى به إلى جمع الشمل وشتات الآراء المختلفة، قامت الحرب، وفقدت الإمامة غرضها، فإن الإمامة ذاتها لا معنى لها على الأرض، إن ظلت فرقة بين الفرق المتناحرة، لا أكثر. وما ذكره الجويني هو ما رأيناه في بيعة أبي بكرٍ الصديق رضى الله عنه. إذ توالت البيعات عليه من كلّ مكانٍ، بمجرد أن سلمّ له عمر رضى الله عنه صفقة يده، دون مغالبة. فإن تحجج أحدٌ بفعل معاوية رضى الله عنه في عدم التسليم لعليّ، قلنا، هيهات، هذا ليس بناقض على الإطلاق، إذ مغالبة معاوية لم تكن عن رفضٍ لعليّ رضى الله عنه بذاته، بل قد سلّم له من حيث الكفاية والدراية والاستحقاق، لكنها كانت أولويات بالنسبة إليه، يجب أن تراعى قبل استقرار البيعة، وهي حدّ

23 - وأقصد بالمسلمين أولئك الرهط الذي لا يزال على التوحيد، ومحبة الله ورسوله، لا شعب السيسي على سبيل المثال.

24 - الغياثي ص 96

قتلة عثمان رضى الله عنه. والخروج عن رأي إمام اجتمعت عليه غالب فئات المسلمين، في أمرٍ اجتهاديّ، فيه بغي عليه.

والإشكالية هنا، في الفكر الحروري الحديث، هو أنهم يريدون أن يثبتوا "دولة"، وإمام أو أمير أو رئيس لها، سمه ما شئت، دون المبايعين لها، أو المُمَكِّنِين منها، بل ودون الأرض التي يُمَكّن عليها. "فالدولة"، ومن ثمّ الإمام أو الأمير أو الرئيس، يأتي أولاً، ولو بشكليات تشبه الشرعية صورة، ولا توافقها مقصداً ولا حقيقة، بل تناقضها على طول الخط، من حيث صارت يداً للأعداء يقتلون المسلمين المخالفين لهم، بدلاً من قتل النصيرية، وهذا هو عين الضلال، ولب الفساد والإفساد. فهم، باختصار يجعلون السبق للاسم قبل تحقق الفعالية على الأرض. ومن كان هذا منتهى عقله وآخر دربته، فكيف بالله عليك يحقق "الغرض الأعظم من الإمامة جمع شتات الرأي، واستتباع رجل أصناف الخلق على تفاوت إراداتهم، واختلاف أخلاقهم ومآربهم وحالاتهم!"

هذا الخلل العميق في فهم منظومة الإمامة، وعلاقتها بقيام "دولة" هو من أشدّ الأمور اضطراباً في الفكر الجهادي عامة والحروري خاصة.

وخلاصة القول فيها أنه يجب ان يكون أهل الحل والعقد ممن يحصل باختيارهم الوئام والاتفاق، لا الخلاف والقتال، وهي ذات الصفة التي يجب توفرها في الإمام المختار كذلك، عدا غيرها مما نراه أقل أهمية منها خاصة في عصرنا هذا. إذ إن "الإمامة" قصدها جمع الشمل والكلمة، لمواجهة العدو، لا لمواجهة بين المسلمين بعضهم البعض، فإن لم تتوفر أدت النتيجة إلى فوات القصد، وهو عكس مقصود الشارع.

"الدولة الإسلامية" في مواجهة الخارج :

وهذه إشكالية كبيرة في الفكر الجهادي عامة، والحروري خاصة. فإن تحرير مفهوم "الولاء" وعلاقته بالاتفاقات الدولية، ومدى توافق محدثاته مع الشريعة، سيكون محتاجاً إلى إجتهاد عظيم، وفهم تام لمقاصد الشرع، ولمدلولات أحداث السيرة ومفاهيم الحديث الشريف. كذلك يحتاج إلى دراية كاملة بالخريطة السياسية، ثوابتها ومتغيراتها، والقدرة على التأثير فيها. فإن البندقية لا تقدم حلاً في كلّ وقت ولكل مشكلة .السلاح يشكِّل بداية الحلِّ ونهايته .أما في خضم الحياة، فلا دور له إلا إرهاب العدو المتربص، أو دفع الصائل المعتدي.

إشكالية العوائق:

العوائق السياسية التي تواجه قيام "دولة إسلامية"، للناظر من باب الأسباب الدنيوية البحتة، لا يكاد يحصرها العدّ. فقد تكالبت القوى العالمية، على اختلاف مذاهبها وأديانها وتوجهاتها، على أن لا تقوم للإسلام دولة مركزية، تخلف الخلافة العثمانية، سواءً كانت دولة أو خلافة، سمها ما شئت. اجتمع على ذلك الغرب الصليبي الصهيوني متمثلاً في أمريكا وأوروبا، والشرق الشيوعيّ، متمثلاً في روسيا والصين، والشعوب اللادينية التي تعبد الأحجار والأبقار، في الهند وجنوب شرق آسيا. لم يختلفوا على هذا القدر، ثم اختلفوا على كلّ شيء من ورائه.

بل، قد اتفق حكام العرب، من العلمانيين المرتدين، بلا استثناء، سواء كانوا رؤساء جمهوريات أو تيجان ملكيات، على ألا تقوم مثل هذه الدولة، بأيّ حالٍ من الأحوال، إذ في المركزية فقدان كلّ منهم ما يتمتع به من ميّزات.

ومن ثم، فإن فكرة قيام "دولة إسلامية سنية على النهج النبويّ" هي فكرة أسهل ما تكون تمنياً، وأصعب ما تكون تحقيقاً على الأرض.

وقد رأينا مِصداق ذلك في مصر، حيث تحركت قوى الخليج العميلة، لتضرب الإخوان، على ما في دولتهم التي صمدت عاماً يتيماً واحداً، من كلّ بلاء واستسلام، يجعلها أسوأ مثال لدولة سنية. لكن هذا لم يشفع لها عند الشرق، ولا الغرب، ولا العرب!

كما رأينا كيف استطاعت تلك القوى الصهيو-صليبية، بالتعاون مع عملاء الخليج، أن يحوّلوا ما كان صحوة للشعوب ضد قاهريها، إلى حكومات علمانية في تونس ومصر، ولا يزال الصراع دائر في ليبيا واليمن والسودان والجزائر.

ثم، لا يجب أن ننسى في معادلة "الدولة الإسلامية" أنّ الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بقوة ضاربة هائلة في شرق جزيرة العرب، وفي قطر والبحرين والكويت. وهي قوى مستعدة للتدخل إن هُدّدت مصالحها النفطية بأي شكلٍ، أو بأي كيان. فأمريكا لا يهمّها من يقود، وبأي عقيدة يقود، وأي شعب يقتل، رافضة أو سنية أو حرورية، كلهم سواء، طالما أن مصادر النفط وقواعدها العسكرية محفوظة. هؤلاء لا يتحركون بوازع دينيّ، بل بوازع اقتصاديّ تحميه القوة، لا غير.

ثم، العامل الأهم في هذه المعادلة، هو القوة الصهيونية النووية، التي تقبع في قلب الرقعة المسلمة، تهددها كلها، إن تعرضت لأي تهديد كان. بل قد تحالفت معها بقية عملاء العرب، كفاحاً، كمصر والخليج بعامة، تحالفاً ذليلاً، حين شعروا بالخوف من القوى الصفوية المتعاظمة، ومن الخلاف مع تركيا، ومن الخطر الجهاديّ القادم من العراق والشام، والذي قد ينتج عنه "دولة" لا يعلمون ما يفعلون إزاءها!

كذلك، فإننا رأينا أنّ "الحصار" الاقتصاديّ عامل مؤثرٌ في الدول التي يقف منها العالم كله موقف عداءٍ، مثلما حدث مع العراق قبلاً، ومع كوريا الشمالية ومع غزة الحبيبة اليوم. ومع علمنا بأن الحصار لا يهزم الأمم، ولا يكسر الهمم، إلا إنه مؤثر هام قوي يعين على إضعاف الكيانات القائمة إضعافا شديداً، خاصة إن كانت مخترقة من الداخل بالروافض، أو كانت حكوماتها غير مقبولة قبولاً واسعاً كما لو تحكّم الحرورية في العراق.

أما العوائق العقدية، فتتمثل في وجود ذلك الانشقاق الأخير، الذي ظهر في صفوف المجاهدين، بظهور تنظيم البغداديّ الحروريّ، في مقابل غالب الجبهات الأخرى التي انقسمت إلى سنة عامة، كجبهة النصرة[25] وعدد من الكتائب المستقلة، وإرجائية إخوانية ظهرت في الجبهة الإسلامية[26]. هذا الاختلاف، هو ضربة قوية لإمكانية قيام دولة سنية موعودة. إذ إن الحرورية، لو قامت لهم دولة، ولا نظنها قائمة، فلن تكون تلك الدولة التي بشر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا هي التي تقيم الإسلام على نهج النبوة. وإن ظفرت الجبهة الإسلامية بهذا النصيب، فإنها لن تكون إلا تابعاً، في غالب أمرها للخليج، ماديا ومعنوياً. أما عن مجاهدي السنة، وهم قليل، فهم مُحاصرون بين كافة الجبهات "الجهادية" الأخرى، منهم من يكفّرها ويقاتلها كالحرورية، ومنهم من يحرجها باتفاقيات ومواثيق تجعل التقارب والتعاون بينهم مستحيلاً دون خيانة الله ورسوله.

و"الدولة الإسلامية"، حين قيامها، ستكون مطالبة بالتعامل مع جوار. وهذا الجوار، في أيامنا هذه عَفنٌ خَرِبٌ، لا دين له. لكنه مرتبط بقوى عالمية لن تسمح بأن تتحطم مصالحها كلها في المنطقة، وأن تخسر كلّ رصيدها، خاصة والكيان الصهيونيّ في وسط هذه المعمعة. وهو كيانٌ

[25] وقد كتبنا ذلك قبل أن تتبدا حال النصرة، وتتحول لتوجّه إخوانيّ موال للأتراك، وترك دفع الصائل، ولا حول ولا قوة إلا بالله

[26] وهذه الجبهة أصبحت اليوم أثرا بعد عين، بعد أنّ سلم جيشها الممول سعوديا، الغوطة على طبق من ذهب للنصيرية!

متسلحٌ بقوى نووية، وأحدث أنواع الأسلحة في العالم، بل ويقوم بتصنيعها وتطويرها بنفسه على أرض فلسطين المحتلة.

لكن، لغرض هذا الجزء من الدراسة الذي يتعامل مع الإشكاليات، علينا أن نفترض إمكانية قيام مثل تلك الدولة، حتى نكمل دراستنا، فننظر في الأطروحات التي يمكن أن يتبناها العمل الإسلامي، الجهاديّ أو السياسيّ، ليصل إلى غرض قيام تلك الدولة، إن شاء الله.

الأطروحات

إنشاء الدولة في النظر الإخواني :

فلنقرر أولاً وقبل كل شيء أنّ التوجه الإخوانيّ السلمي الديموقراطي، لن يُنشأ دولة إسلامية، مهما توهّم أتباعه، ودع عنك التوجه السروريّ، فلهؤلاء نظرة لدينهم لا تطابق لها مع معنى التوحيد إلا لماماً.

الأطروحة الإخوانية فاشلة بكلّ معايير العقل والشرع والواقع. فالشرع يعاكس المبدأ الديموقراطيّ على طول الخط. إذ الديموقراطية هي تقنين ما تراه الغالبية الشعبية صالحاً، وتجريم ما تراه فاسداً. وهذا النظر لا محل له في دين الإسلام البتة. إذ الصالح هو ما أحله الله وأوجبه، والفاسد هو ما حرمه الله ومنعه في شرعه، دون استثناء. ثم إن العقل يشهد أنّ الغالبية الشعبية عادة هي من العوام الجهلة، فبأي منطق عقليّ يوكل لها تحديد الصالح والفاسد؟

فإن قيل: بل يوكل إلى ممثليها، قلنا: هي عين المسألة، كيف تحدد ممثليها ممن يوثق فيهم ابتداءً، بغير معايير الدين والخلق؟ ثم إن العادة والواقع قد استقر على عدم جدوى هذا التوجه، لمضادته لمصالح الدول الكبرى، وأذنابهم من رؤساء وملوك وأمراء العرب. ويكفي تجربة الجزائر والسودان ومصر وليبيا وتونس واليمن والكويت في إثبات أن حكومة إسلامية لن تأتي بالحل الديموقراطيّ، كما لن يتمكن مصاب بسرطان الرئة من معالجة دائه بالإكثار من التدخين!

إذن يجب أن يحذف هذا الخيار من برنامج المخلصين المصلحين الأتقياء، ويُترك للعابثين المُخلطين العملاء.

أطروحات إنشاء الدولة في النظر السنيّ:

بعد هذا البيان في مفهوم الدولة، وبعض ما يحيط به من متعلقات تختص بالوضع الحاليّ، فسنعاود النظر في الإشكاليات المعروضة، ونعقب عليها، ثم نحاول أن نتصور طريقاً لإقامة الدولة المَنشودة.

وحتى نلتزم الوضوح في حديثنا، فإننا نرى أن لا طريق لإقامة دولة إسلامية، تحكم بالشريعة، في هذا الواقع الذي تحدثنا عنه، إلا عن الطريق الجهادي في الرقعة الإسلامية، الذي يستهدف إزالة حكم، وإحلال حكم بديل. هي عملية هدم وبناء كامل. هدم لنظام قائم، من جذوره، بكل مؤسساته، وتصوراته، وبناء نظامٍ بديلٍ يقوم على التصور الإسلاميّ، ومن ثم تقوم عليه كلّ مؤسساته.

هذا هو الهدف المنشود. لكن الطريق إليه، لا يتم، ولن يتم، فيما نرى، في قفزة واحدة، مما نحن فيه اليوم، إلى هذا الواقع الذي نحلم به. ومن يتصور هذا، ويعمل عليه، هو إما واهم أو مغفل، أو كلاهما، كما هو الحال فيما تفعله اليوم جماعة الحرورية البغدادية. وسنتوسع في هذا الصدد فيما يأتي.

ناقشنا فيما سبق، موضوع التمكين ومكوناته. وقررنا أنّ الوضع اليوم يختلف كلية عن المناط الذي تحدثت عنه كتب السياسة الشرعية، ونظّر له علماء السنة القدماء. إذ نحن ننطلق من أرض عاش عليها الإسلام أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان، كحاكم متمَكن، وإن تغيرت أشكال الدول وأسماؤها. ولا يزال تعيش على أرضها بقايا "أمة"، آمنت يوماً بهذا الدين، ومكنته، ورَضت به، وأقامت حياتها على أساسه، تصوّراً وتطبيقاً.

مفهوم التمكين هنا يأتي بمعنى خاص، وهو "استعادة" السيطرة على أزمَّة الأمور، بطريق القوة، في "دولة" قائمة بالفعل، أو في جزء متحيزٍ من أرضها، يمكن "لأهلها" حمايته والدفاع عنه.

ونقول "استعادة السيطرة" إذ إن هذه الأرض هي أرض مسلمة ابتداءً، وهو معنى لا يجب أن يغيب عن أذهان "الأمة" أو أولئك المقاتلين للحصول على هذه السيطرة.

ونقول "بطريق القوة"، إذ لا طريق إلا القوة المسلحة في مرحلة نهائية، لإزالة حكم الطغاة الطواغيت وإزاحتهم عن عروشهم، بهدم قوتهم العسكرية والأمنية، التي يتقوون بها.

ونقول في "دولة قائمة بالفعل، أو جزء مُتحيّز منه"، إذ هي عملية استعادة لا إنشاء من عدم، بل هي تحرير لأرض مغتصبة. والتحيّز هنا ضرورة واقعية على الأرض، إذ إن انتشار المقاتلين على مسافات متباعدة، لا يعنى تمكيناً حقيقياً، ولا يتوافق مع مفهوم الدولة أو الإمارة على الأصح، لا شرعاً ولا وضعاً.

ونقول "يمكن "لأهلها" حمايته والدفاع عنه" إذ إن الأصل هو أنّ أهل المحلة قابلون للمجاهدين، مرحّبون بهم، حاضنون لهم، بلا ضغط أو تهديد. وذلك من حيث أن عملية التحرير والسيطرة ليست كما حدث في الفتوحات الأولى، للأسباب التي قدّمنا. فإن لم يكن أهل المحلة قابلون، لم يكن هناك تمكين، بل هو شكلٌ آخر من أشكال الاحتلال، يؤدى إلى تخالفٍ وتقاتل.

<u>"الأمة" و "الحاضنات الشعبية"</u>

ولا نرى ذلك يتم إلا من خلال "الحاضنة الشعبية المُسلمة"، أو ذلك الجزء من "الأمة السّنية" التي تعيش على تلك الأرض.

ولابد هنا أن نبيّن مفهوم" الأمة "عند أصحاب الفكر الحروريّ. فهؤلاء يرون أنّ الأمة هي كلّ من ناصرهم ووافقهم فكراً وعملاً، وأنّ قلبها هم المقاتلون من حاملي السلاح. وهو نفس المنطق العسكري الذي تتعامل به الديكتاتوريات على مر التاريخ، كما كان هتلر وموسوليني وستالين. القوة العسكرية هي الأمة، لا غيرها. ومن وافقهم وخضع لهم خضوع الذليل الموافق، فهو "مقبول" لديهم، مجرد مقبول. ومن خالفهم فكراً أو عملاً، فهو مرتد يستحق القتل على الفور دون رحمة. ولا يغرنك أقوالهم، فهم يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما ينكرون. أصحاب هذا الفكر لا يعترفون بأمة سبقت وجودهم، أو خرجت على مراسيمهم. ومن ثمّ، هاجموا الحاضنة الشعبية، وهو حق أريد به باطل. فكما بيّنا من قبل، أنه إن أريد بالحاضنة الشعبية ذلك الخليط من الكفار والمرتدين العلمانيين والمسلمين، كما تراها الإخوان، فهي حاضنة غير مبروكة، لن تنتج إلا خداجاً، وهو ما رفضناه ورددناه سابقاً. وإن أريد بها المسلمون ممن لا يوال إلا على حب الله ورسوله، مطيعهم وعاصيهم، فهي التي تقوم عليها "الأمة"، كما كان "أهل المدينة" من الأنصار هم "الحاضنة الشعبية" لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

فمفهوم "الأمة" مغلق محدود بالموافق في الفكر الحروريّ. وهو منفتح متنوع، محكوم بالكتاب والسنة وفهم القرون الثلاثة الأولى الفضلى في الفكر السنيّ.

وهذا التنافر بين المنهجين نابعٌ من الفهم العقديّ الأصلي لموضوع الإيمان. فالحرورية يرون أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، بل هو عندهم ثابت، بينما أهل السنة يرون أن الإيمان يزيد وينقص، وأن المسلم تقع منه الطاعة كما تقع منه المعصية بدرجاتها دون الكفر بيقين. ونحن نعلم أنّ حرورية هذا الزمن لا يصرحون بهذا القول، بل يردونه ما استطاعوا. لكن القول في هذا ليس إليهم، إذ لا يقر صاحب بدعة ببدعته، وهو يعلم تفاصيلها، ويعلم أن مخالفيه يعلمون تفاصيلها. إنما الحكم هنا يرجع إلى تصرفاتهم التي تحكم على عقيدتهم وفهمهم للإيمان وحدّه. فهذا النظر إلى الإيمان هو الذي يبرر تكفيرهم لمن خالفهم، وإلباسهم أفعال معصية، لباس الكفر، والقتل عليه.

ولا يخفي ما في هذا التوجه من نفاق ظاهر. إذ يمكن للموافق المصاحب لهم أن يرتكب معاصٍ، أو حتى كفراً مما يرونه كذلك، فيغفر له، أو يعاقب عليه كما في السنة، لكن نفس الفعل من المخالف المفارق يُعتبر كفراً لا معصية فيه، يُقتل عليه. وانظر إن شئت كيف قتلوا أبا سعد الحَضرمي لأخذه بيعاتٍ من بعض عوام أتباع الجيش الحرّ "المرتدين"عندهم، بينما هم أنفسهم قبلوا بيعات بعثيين من العسكريين بين صفوفهم الأولى، وأتباع للأركان في موحسن مؤخراً، غير تعاونهم مع النصيرية في حصار وقتل مسلمي الدير!

الأمة إذن هي مفهوم هلاميّ في الفكر الحروري، يتغير حسب موقع أفرادها وجماعاتها من تنظيمهم بالذات، لكنه واضح جليّ في المفهوم السنيّ. وهو الذي أشار إليه الشيخ المجاهد أسامة بن لادن رحمه الله من قبل، حين فرح بالربيع العربيّ، واقترح إقامة مجلس شورى لدعمهم وتوجيههم، وما أقره الشيخ المجاهد أيمن الظواهريّ في كلّ قوله، ضداً لما قالته الخوارج البغدادية.

فالساعون لإقامة الدولة الإسلامية المنشودة، يجب أن يلتزموا بهذا المفهوم للأمة، وأن يتبنوا الحاضنة الشعبية المسلمة في صراعها للوصول إلى الوجود، ثم البقاء.

وقد تحدثنا عن "حاضنات شعبية" بصيغة الجمع، من حيث إنّ ذلك يتمشى مع مفهومنا للتمكين، وهو أنه استعادة السيطرة في أماكن متعددة من أرض الإسلام. ومن هنا، فإن "الدولة"

قد تنشأ في أماكن متعددة، مستخدمة لحاضنتها الشعبية الخاصة. وهو أمرٌ طبيعي بالنسبة لتعدد العادات والخصائص والطبائع، ومن ثم طرق التعامل والتعاون والمقاومة.

ومن هنا كذلك، يفترق مفهوم "الدولة" أو "الإمارة" عن مفهوم "الخلافة."

فمفهوم "الدولة" أو "الإمارة" هو الأليق بأن يسعى له الساعون اليوم، للعوائق المُتراكبة التي تحدثنا عنها، والتي لن يتمكن فريق أنّ يتخطاها، إلا من عاش في وهم أنه يعمل في فراغٍ سياسيّ، بلا مراقب متربص أو عدو مترصد.

ولهذا فإن مجاهدي أفغانستان كانوا من الحَصافة والذكاء أن لم يسعو لتسمية إمارتهم أو دولتهم خلافة، بل لم يغيّروا اسمها الأصلي "أفغانستان". هذا من قبيل تحييد المراقب المتربص والعدو المترصد. ومع ذلك لم تتركهم القوة الغربية الصليبية إلا خمس سنوات، مُتمكنين حقاً في بلادهم. وهو درس لا نعرف كيف يغيب عمن يتحدث اليوم عن خلافة إسلامية، بل عن دولة إسلامية تتجاوز حدود المناطق التي لا تزال تجاهد فيها دون تمكّنٍ بعد.

ومن ثمّ، فإننا نرى أنّ انتشار "الوعي الإسلامي" وتوسيع رقعة "الحاضنة الشعبية"، هو من أهم عوامل إقامة "الدولة أو "الإمارة". ويشبه تصورنا هذا في إقامة "الدولة" بعملية "تفتح الزهرة" أكثر من "تفجّر القنبلة"، وإن كانت العمليتان تنتجان أثراً واحدا، لكن الأولى تدوم وتتنتج حياة وتترعرع، والثانية تؤذى وتقتل وينتهي أثرها .

وهذا لا يعنى أن "الجهاد المسلح" هو وسيلة التغيير الوحيدة، كما قررناه من قبل، بل يعنى أنّ هناك فرقٌ بين التعامل مع الحاضنة الشعبية، وهو مَثَل تفتح الورد، وبين التعامل مع العدو الصائل، وهو مَثَل تفجّر القنبلة. والأول يراد له الدوام وإقامة الحياة، والثاني محدود بتحقيق الهدف وهو هدم النظام، لا أكثر.

<u>التمكين:</u>

لابد أن يكون واضحاً أنّ التمكين الذي تقوم عليه "دولة" أو "إمارة" في هذا العصر، بل وفي كل ّعصر، يرتبط بوجود "حدود" ثابتة، تحت السيطرة الدائمة، وعلى وجود عاصمة للإمارة، تدير شؤون الحكومة المركزية، وأن يكون هناك "أمير" لهذه الإمارة معلوم ظاهرٌ بين الناس.

والشكل الذي تدير به الجماعات والتنظيمات الإسلامية جهادها اليوم، لا يمت لشكل "الإمارة" أو "الدولة" بصلة، وإن ادّعى بعضها التسمية.

فالأمر ليس أمر تسميات، وإلا كان عبثاً لا معنى له، لكنه أمر حقائق وترتيبات على الأرض، يكون فيها تمكن حقيقي، لا عسكريّ محض، لهذه الإمارة أو الدولة الناشئة.

وسبب هذا، هو أنّ المقصود بهذه "الإمارة" أو "الدولة" هو إدارة شؤون الرعية في تلك البقعة، بما يضمن سلاسة حياتهم، وأمنهم وحمايتهم من العدو.

ولو فرضنا أنّ جماعة، أو تجمعاً، استولى على أرضٍ ما، مهما اتسعت، وتناثرت فيها قواته العسكرية، وما زال يحارب عدواً يعيش بين ظهرانيه، ولم تتمتع رعاياها بالأمن أو الاستقرار، ولم يظهر لها أميرها، ولم تعرف تصاريف ماليتها وإدارتها، ما كانت هذه الجماعة أو التجمع دولة أو إمارة بعد، بل ظلت "مشروع دولة أو إمارة"، وظلت تلك الجماعة أو التجمع تحارب في سبيل ترسيخ الوضع الحقيقي المطلوب للدولة أو الإمارة.

<u>واقع الحصار:</u>

الذي يجب أن يفهمه الناظر في مسألة قيام "دولة" الإسلام، هو ذلك الحصار الشامل التي تفرضه قوى العلمانية والصهيو-صليبية، بدعم حكام العرب في المنطقة بلا استثناء، على أية محاولة لقيام "دولة" إسلامية في المنطقة، ويقر لها قرار، وتستمر في أداء وظيفتها لحماية رعيتها.

وهذا لا يعنى استحالة هذا الأمر، بل يعنى أنه يجب أن يكون هذا التصور قائماً في أذهان المخططين لهذه الدولة، وواضعي تصوراتها وأهدافها القريبة والبعيدة.

ورفع هذا الحصار، ولو جزئياً، يجب أن يكون من التصورات التي تقوم عليها الجهود الساعية لإقامة مثل هذه الدولة. ولا يكون ذلك بمخالفة الشرع الحنيف، مثلما يفعل البرزاني العلماني الكردي اليوم من بيع نفطه للكيان الصهيونيّ[27]، فهذا فشل وضعيّ وشرعيّ، إذ فيه تقوية للعدو الذي يريد هدم كيانك، كردياً كنت أو غير كُرديّ، طالما تنتسب لإسلام ما، بصيغة ما.

[27] وقد ظهرت كارثة التطبيع بهد كتابة هذه السطور فصار ابن زايد وابن سلمان أنجس من االبرزاني وأشد تصهينا من نتنياهو!

وصيغة الاكتفاء الذاتيّ هي الصيغة الأقرب في هذا الصدد، إلا إننا لا نزال نصارع فطرة الاكتفاء الذاتيّ في التسليح. فتقنيات الأسلحة الثقيلة والتكنولوجيا، لن يُسمح لها بالتسرب إلى هذا الكيان الوليد، إلا ما تسرب منها، بأي شكلٍ من الأشكال. وفرض الحصار البريّ أو البَحريّ أو الجويّ هو من الأسلحة التي يجب أن تحذرها الكيان الوليد، لشدة أثره الذي رأيناه على جيش صدام والشعب العراقيّ عقب حرب الخليج الأولى.

<u>أهل الحل والعقد:</u>

فإن ترسخ وضع الدولة، وكان أهل تلك الأنحاء في حرية من أمرهم، جمع الناس أهل الحل والعقد فيهم، واتفقوا على أمير للدولة. وهذا الأمير لا علاقة له بأمير الجماعة أو التنظيم بالمرة. فهذه بيعة وتلك بيعة. ومن ثم، فإن فرَضَت تلك الجماعة المسلحة بيعتها وأميرها على أبناء "الأمة" في تلك الأرض المحررة، كانت بيعة غصبٍ، لا بيعة شرعية، وأصبحت تلك الجماعة غاصبة للسلطة، معادية للأمة ولرعاياها، فإن تغلب عليهم بلا مقاومة كانت إمارة تغلب، وإن ظلت المقاومة ضده قوية فليست بإمارة.

والمشكلة هنا هي أنّ الإسلام جاء لتحرير رقاب الناس من كلّ مغتصب، حتى لو كان من هم من أبناء جلدتهم، لحقّهم في المخالفة داخل إطار السنة. ونظام الحكم في الاسلام السنيّ يقوم على الشورى لا على الحكم الجبريّ، أو النظام الديكتاتوري، حتى لو تبنى الشريعة نظاماً، فالدكتاتورية أمرٌ لا يعرفه الإسلام ولا يقره، وإن ادّعى أصحابه توخى المصلحة، تماما كما لا يعرف الديموقراطية وإن ادّعى أصحابها نفس الدعوى.

الإسلام نظامٌ ثالث لا يعرف ديكتاتورية ولا ديمقراطية. لا يعرف ديكتاتورية الحرورية، ولا ديموقراطية الإخوان. كلاهما ساقطٌ في النظر السنيّ. وهنا يأتي التوصيف الصحيح والوظيفة الحقيقية لأهل الحلّ والعقد.

ومن ثمّ، فإن أهل الحلّ والعقد، يجب أن يجتَمعوا، بعد مرحلة التمكن، وأن تكون كلمتهم هي الأعلى. وليس لأمير تنظيمٍ، قاتَل في مراحل التمكن، قبل التمكين، وأسمى نفسه "أمير المؤمنين" أن يفرض نفسه على كافة رعايا "الدولة"، فإن هذا لا يكون إلا نتيجة فهمٍ منحرفٍ ظاهريّ لقواعد الإمامة ودور الإمام ووظيفة أهل الحلّ والعقد. ومثل هذا التصور الظاهريّ، الجبريّ، الديكتاتوريّ، لن يُنتج إلا صراعا مستمراً داخل "الأمة"، ولن يكون إلا أداة لقتل الأرواح المسلمة، بدلا من حمايتها، بمبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة. وحتى إن ظهر أتباع هذا

الفهم المُنحرف الظاهري الديكتاتوريّ الحروريّ، فإن هذا الكيان لن يكون ممثلاً "للدولة" التي تقوم على منهاج النبوة، وإن ظن أتباعها ذلك، بل سيكون ذلك محض تخرّص على السنة وعلى الإسلام. ويكون، في تلك الحالة، لا يزال الحكم الجبريّ الشامل، واقعٌ على "الأمة"، لكن مع تغيير المسميات دون الحقائق[28].

والصفتان الأهم في صفات أهل الحل والعقد، في هذه الحالة هما نفاذ الكلمة على العامة، مع العلم الشرعيّ. وبدون أيهما، لا يصح أن يُعتبر الفرد من أهل الحل والعقد. فبدون الأولى، لا تجتمع الكلمة، وبدون الثانية ينحرف النظر والتصور.

هل تقوم "الدولة" دون عصبية؟

ومفهوم العصبية الذي قرره ابن خلدون هو مفهوم رائعٌ حقٌ كلّه، وإنما يتلبس بصفة مغايرةٍ مع الزمن. فالعصبية القبلية، والعزوة العشائرية التي قصدها في مقدمته، كانت هي السبب في قيام الدول الأولى في الإسلام، بعد عصر الراشدين.

لكن، مع تطاول الأزمان، وتخالف العادات بين المتابعين للدين، في أنحاء الأرض، واستقرار الكثير من القبائل والعشائر، وظهور النعرات القومية التي حاول الغرب جعلها مكان النزعة المتسلطة في نفوس البشر من الولاء العصبيّ، وهو ظاهر فيما اقام من الحزبية السياسية، وأو الدوريات الرياضية، كقنوات تفريغ للطاقة تشغل الناس عن توجيه العصبية إلى أمرِ مالكي السلطة، فيزعزعها تدخلهم فيها.

يقول ابن خلدون" في أن الدول العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين، إما من نبوة أو دعوة حق. وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة. وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة دينه. قال تعالى: " لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم "، وسره أن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التنافس وفشا الخلاف، وإذا انصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا والباطل وأقبلت على الله. اتحدت وجهتها فذهب التنافس وقل الخلاف وحسن التعاون

[28] وهو الأمر الذي تفرضه هيئة تحرير الشام اليوم في إدلب.

والتعاضد، واتسع نطاق الكلمة لذلك، فعظمت الدولة، كما نبين لك بعد أن شاء الله سبحانه وتعالى، وبه التوفيق لا رب سواه ". ([29])

وقد رأينا في مصر أنّ فقدان العصبية بين المعارضين، وتشتت أغراضهم بين علمانيّ وإخوانيّ وعاميّ لا وجهة له، قد أفشلت الحراك في 2011. ورغم أنّ الإخوان قد لجأوا إلى عصبية الجماعة، إلا إنهم لم يعززوها بما هو لازم لها من القوة، فلم تجدي عنهم شيئاً. بينما لجأ العسكر إلى العصبية العسكرية المتلائمة في غرضها، الحائزة على القوة، فتغلب، على باطله.

يقول ابن خلدون" في أن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم وهذا لما قدمناه من أن كل أمر تحمل عليه الكافة فلا بد له من العصبية.

وفي الحديث الصحيح كما مر "ما بعث الله نبياً إلا في منعة من قومه " وإذا كان هذا في الأنبياء وهم أولى الناس بخرق العوائد، فما ظنك بغيرهم ألا تخرق له العادة في الغالب بغير عصبية". ([30])

كما رأينا أن الحِراك في العراق، لم يثمر حقا إلا بعد تدخل قوى العشائر والقبائل في أوائل شعبان 1435، إلى جانب التنظيم البغدادي الحروريّ، مما أتاح هذا الاكتساح السريع للرافضة الأنجاس.

ونعود قليلاً إلى ما سبق أن ألمحنا إليه من معنى العصبية لتكتمل الصورة. قلنا :

"فالعصبية تجمع عنصرين، أولهما المُتَعَصّب له، والمُتَعَصِّبون .والأول، المُتَعَصّب له، قد يكون فرداً أو فكرة، والمُتَعَصِّبون هم من يقفون وراء الفرد أو الفكرة، بقوة قادرة على حمايته أو حمايتها من أعدائهما ."وغالباً ما يكون الفرد المُتَعَصّب له حاملاً لفكرة، إذ يصعب أن يكون فرد لذاته محل تعصبٍ دون سبب، فالملوك تقف خلفهم فكرة الولاء والانتماء والإحساس بالذات المتميزة عن الغير عند الرعية، ورؤوس القبائل تقرب من هذه الفكرة في العصبية، والأنبياء يحملون الفكرة الدينية، التي ترتبط بهم ارتباطاً عضوياً محكماً. وقد تكون الفكرة أبرز من الفرد كما في حالة الفاشية والنازية، التي استعمل فيها هتلر وموسليني "الفكرة" أحسن

---

29 - مقدمة بن خلدون بتحقيق د على عبد الواحد وافي ،ج2ص526، طبعة نهضة مصر.

30 - المرجع السابق ص528

استخدامٍ لتوظيف العصبية. ولذلك، نرى أنّ الجامعة العسكرية لا يمكن أن تكوّن عصبية ناجحة مستمرة، دون فكرة من ورائها. وهذا ما يميز كلب الروم السيسي عن الهالك عبد الناصر، فالأخير هذا قد سخّر فكرة القومة العربية من ورائه، فاكتسب الشعبية الجارفة مدة خمسة عشر عاماً، حتى بعد هزيمته النكراء في 1967، ظلّ المتعصبون له على ولائهم، من باب التصاقهم بالفكرة التي يمثلها في عقولهم. والأول الأنكد، ليس من ورائه إلا قبضة عسكرية تضرب بلا تعقل أو تفكير في مآلات، ومن ثمّ فإن حياتها دائما سترتبط بقوة هذه القبضة، ولن ترتبط بشخصه يوما إذ لا يحمل فكراً ولا وطنية تجمع من حوله العصبة اللازمة للبقاء. والعسكر كانوا، وسيظلوا على ولاء لمن يدفع لهم، لا لغيره.

وقد رأينا أنّ العصبية الدينية قد لعبت دورها ابتداءً في إقامة ممالك آل سعود وآل الحسين في الجزيرة العربية، حيث اعتمد الأولون على مرجعية الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتى نالوا الملك وعززوه، ثم حولوها إلى عصبية قبلية عائلية، فَصَلَوا فيها الدين عن السياسة واقعاً صراحاً. كذلك مع آل فيصل في الحجاز أولاً ثم في الأردن ثانيا، بالنسب القرشيّ، ثم بالعصبية العشائرية بعدها.

وقد كان خطأ الإخوان الفادح هو أنهم ظنوا أنّ الدعوة الدينية كافية لإقامة الدولة دون العصبية المدعومة بالقوة، والتي تجسدت مصيبتها في قولتيهما "المشاركة لا المغالبة"، و"سلميتنا أقوى من الرصاص". والكلمتان قد آتتا أكلهما بالخيبة والخسران المبين، والسقوط المُزري للجماعة ككل.

والدعوة الدينية هي عصب الدولة النبوية بلا شك، وقد تقوم دول وممالك بغيرها، كما نرى في الغرب النصرانيّ، إلا إننا نتحدث هنا، على صنف العرب خاصة، وإن اشترك في الكثير مع بقية البشر. وصدق عمر رضي الله عنه "لقد كنا أذلاء فأعزنا الله بالإسلام، فإذا إبتغينا العزة بغيره أذلنا الله". وهذه خاصية للعرب على وجه الخصوص، تشهد لها القرون الأربعة عشرة الماضية على الصحة والدقة. فلن تقوم لنا قائمة إلا بهذا الدين، والعصبية تحت لوائه.

الفرق بين انتشار الإسلام قديماً وحديثاً

وفي هذا الصدد، فإنه يجب أن نثبت الفرق بين تطبيق مبدأ العصبية بشكلٍ مباشر، كما استخدمها ابن خلدون، بناء على ما استشف بعبقريته من أحداث قيام الإسلام ودوله حتى

عصره، وبين ما نحن فيه اليوم، فالفرق واسع شاسع، في الوسائل، وإن كانت المقاصد لا زالت قائمة لا تتبدل.

لا شك أن العصبية الدينية في القرون الثلاثة ([31]) الفضلى لا يمكن أن يوجد لها مثيلٌ اليوم، من حيث قوتها ونقاء فهمها وحسن سيرة القائمين عليها. ودع عنك هنّاتٍ، جرت بين الصحابة، فكلّ يسعى لصالح دين الإسلام والعدل كما يراه. وقد ظهر ذلك جلياً في آخر ما رميت به الأمة من حرورية التنظيم القائم على جزء من الدعوة الدينية في العراق والشام، وأقصد البغدادية.

وقد رأينا كيف أنّ علياً رضى الله عنه قاتل الحرورية، كي تصفو صفوف المسلمين من خبث البدعة، خاصة إن تجمّعت في شكل تنظيم مسلح.

ثم الفارق الآخر، وهو التغير الساحق في وسائل الحرب وطرقها، وظهور التكنولوجيا الحديثة. وهذا أمرٌ لا يجب أن يتخطاه الباحث بسرعة، أو أن يستهين به. فإن شجاعة الشجعان، قد خسرت بعض موقعها العالي لحساب تلك الوسائل التي لا تحتاج لشجاعة ولا جسارة، بل إلى خسة ووضاعة، دائما تجدها متوفرة عند من يملكون تلك الوسائل الحديثة.

كذلك، ما أشرنا إليه آنفا، من ضعف ولاء الحاضنات الشعبية وتغير تصوراتها بشكل تحول في بعض الدول إلى كفر صريح بالله سبحانه، كما رأينا في مصر وتونس على الأخص. وقد رأينا أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تحرك من مكة إلى المدينة حين توفّرت الحاضنة الشعبية القوية المخلصة المسلمة في المدينة، ليكون بين أهلها في أمان ومنعة وعزة. ولم يكن للإسلام كيان ينتسب إليه أو عصبة يعتمد عليها قبلها.

هذه العوامل، كلها، يجب اعتبارها في وضع أيّ تصور عن قيام دولة للإسلام، ونعنى هنا دولة حقيقية لها مقومات السلطان والمنعة والعصبية، لا ذلك الكائن المسخ الحروري، الذي يريد أن يفرض نفسه بالقوة على ساحة، ليس له فيها كمال القوة والمنعة والسلطان. بل يتقاسمه معه قوات مجاهدة سنية، وعشائر تكاد تنكر وجوده بالكلية ([32])، ويعمل على إزالتها عن طريق "قتل المصلحة!"

31 - وأرى أن القرون هي الأجيال، أي الثلاثة أجيال التابعة لجيل رسول الله صلى الله عليه سلم، أي جيل الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، لا القرن بمعنى مائة عام. وهو ما يأخذنا إلى حوالي الربع الثاني من القرن الثاني الهجريّ، على أكثر تقدير.

32 - كما رأينا على شاشة أحد الفضائيات التي استضافت قائداً ورأسا من العشائر المقاتلة في شمال العراق، فلم يشر في حديثه من قريب أو بعيد لتنظيم البغدادي، بل تحدث عن ثورة عشائرية سنية، وحكومة وطنية وانتخابات!

والنتيجة:

أما وقد وصلنا إلى توضيح هذه النقاط المتشابكة، فإننا نخلص إلى أنه لا بد من توفر العصبية الظاهرة، والقوة القاهرة، والحاضنة الشعبية القابلة القادرة، والسياسية الشرعية الواعية الصابرة، لقيام أي "دولة إسلامية". وبدون أيّ من هذه المركبات، فلا يمكن أن تقوم لدولة قائمة، مهما بلغت قوة المركبات الأخرى في تلك المعادلة الرباعية.

من العصبية تنشأ الحماسة والجرأة على القتال

ومن القوة تنشأ المنعة وحفظ البيضة والحدود

ومن الحاضنة ينشأ المدد والاستقرار، ومنها يأتي اختيار أهل الحل والعقد، ثم اختيار الإمام.

ومن السياسة الشرعية، التي تدعمها القوة تنشأ المرونة في التعامل حسب ضوابط الشرع بما يقلل من الأخطار المحيطة بالدولة الناشئة.

قيام دولة الإسلام في العصر الحديث:

وقد مرت بنا نقاط التشابه والاختلاف بين مستلزمات قيام دولة أو إمارة إسلامية، قديماً وحديثاً، فبات ممكنا أنّ ننتقل إلى تصور قيام هذه الدولة أو الإمارة في عصرنا هذا.

أشرنا إلى أنّ "الدولة الإسلامية" اليوم، ليست قائمة على عدم، كما كان الحال عهد رسول الله صلى الله عليه سلم، كما أنها ليست بذات قواعد صلبة على الأرض، بل تفتقد كافة المركبات اللازمة لقيامها إلى حدٍّ كبير. ومن ثمّ، فإن قيام هذه الدولة أو الإمارة يستلزم عملية هدم وبناء، وإصلاح وترقيع في نفس الوقت.

وقد أدى عدم فهم هذه المعادلة إلى فشل التجربة الإخوانية التي اعتمدت نهج الإصلاح والترقيع وحده منذ عصر حسن الهضيبيّ، وفشل التجارب السلفية الجهادية التي اعتمدت أسلوب الهدم وحده، كحركة الجهاد المصرية، والجماعة الإسلامية. هذا عدا فشل سائر الحركات السلفية الأخرى التي لم تراعي أيّ من الأبعاد التي ذكرنا، بل راحت تحاول البناء لا غير، على قواعد مهترأة، فسقطت وفشلت فشلاً ذريعاً، بل صارت معول هدم في عملية التحول للدولة الإسلامية، بعلمٍ أو بجهل، كسلفية الحويني واسماعيل المقدم وعصبتهما، وهم من الغفلة والتراجع الشديد مما أدى إلى فشلها في توجيه الشباب إلى بناء دولة إسلام، بل

ساعدت على قهر العصبية الدينية في نفوس أتباعها وزرع روح الاستسلام والتبعية الذليلة محلها، وأعجب لمن يضع أمثالهم في سلة واحدة مع المجاهدين الصادقين من أمثال الظواهري وأبو يحي الليبي وأبو مصعب السوري! ولا أشير إلى عصبة المرتد البرهامي إذ هذا قد خرج عن الملة ابتداءً بموالاته المطلقة للطاغوت، تأييداً وتعاوناً.

قلنا من قبل أنّه قد أدى عدم فهم هذه المعادلة ([33]) إلى فشل التجربة الإخوانية التي اعتمدت نهج الإصلاح والترقيع وحده منذ عصر الهضيبيّ، وفشل التجارب السلفية الجهادية التي اعتمدت أسلوب الهدم وحده، كحركة الجهاد المصرية، والجماعة الإسلامية.

ونبدأ بالقول بأنّ الخلافة على منهاج النبوة قادمة لا محالة، فهو قول الصادق المصدوق. لكنّ اليوم أمر واقعٍ يجب قراءته بدقة وعناية. ولا شك أن هناك إرهاصات وعلامات على وقوع هذا القدر المحتوم، و"ثم" تقع على التراخي فقد يكون بين الحكم الجبريّ ورفعه وإحلال الحكم على منهاج النبوة محله زمن طويل تقع فيه إرهاصات عديدة، صغرى وكبرى. فأن نفترض أننا في زمن إرهاصاته الكبرى، واقتراب موعده، بعض التفاؤل الزائد، وإن كان محتملاً، لكنه، بالنسبة لنا، مرجوحاً في هذا الوقت.

القوى الجبرية لن تسقط بهذه السرعة. بل، كما سنوضح، ترتبك بتغيير في المعادلة الدولية ككل، لا في شرقنا وحده، لكنها لا تسقط أمام بضع آلاف مهما كانوا. فإنه يجب أن نتذكر أننا لسنا نحارب بوسائل القرن السابع الميلاديّ. لذلك فإني أرى أن ما يحدث اليوم هو من الإرهاصات الصغرى، التي تنبئ بالانحلال عامة، وبصدق الوعد خاصة. لكن هناك خطوات، وإرهاصات يجب أن يعمل عليها المجاهدون، بعين مفتوحة على حركة التكتلات العالمية، وبخطة موضوعة محكمة، تبيّن ما هو من الثوابت القطعية التي لا مجال لاجتهاد فيها، وما هو من قبيل الاجتهاد، حسب الواقع والمناط والمصلحة وغيرها. ذلك أنّ العالم اليوم، غير عالم الأمس، بشكل كليّ عام. وتوازناته والتعامل مع متغيراته يحتاج إلى فقه دقيق عميق، لا مجرد قوة عسكرية محمودة.

33 - وهي العلاقة بين وضع الإسلام والدولة في واقع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم في عهد الخلافة الإسلامية، وبين وضعها اليوم في بلاد رفضت الإسلام شكلاً وموضوعاً، كنظام حكم، وبقيت ثلة من أهلها عليه عقيدة، لا حيلة لهم، وإن صلحوا كحاضنات شعبية حسب الحال.

الحركة الجهادية هي الوسيلة الأولى والوحيدة التي ستعيد الإسلام إلى الصدارة. لكن، لا يمكن تجاهل أنّ هناك دول كبرى في العالم، وستظل. فقد ظلت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وظلت في عهد الراشدين، وظلت في عهد خلافة الإسلام الكبرى أيام الأمويين والعباسيين، ومن بعدهم كافة ممالك الإسلام. فأن يظن أحدٌ أن المسلمين سيغزون نيويورك، ويأتون برأس أوباما تحت قدميّ البغداديّ أو غيره، أو أن تفجير قنبلة هنا أو هناك سيقوم بإزالة هذه الدول، هو واهم مسكين، لا يحسن النظر في أمور جيرانه، بله أمته. بل الأمر أمر توازنات يجب أن يعمل المسلمون على خلخلة ثوابتها القائمة اليوم، حتى يتم استبدال قوة محل قوة، واستبدال حكم طواغيت العرب بحكم الشريعة والإسلام.

الحديث اليوم عن فتح واشنطن ولندن حديثٌ لا يدل إلا على الجهل بسنن الله في قيام الحضارات وسقوطها، وجهل مطبق بالواقع، وعمى عن السياسة الدولية. فهمّ المسلمين اليوم هو إيجاد محلٍ يمكن أن يتمكنوا فيه، ويستقروا، ويؤسسوا نظاماً إسلامياً خالصاً، دون محاولة التصادم المباشر مع القوى المحيطة، إلا من صال عليها.

إن القوة اليوم، لا زال مركز ثقلها يقع في الغرب، بلا شك. وقوة الجماعات الجهادية المختلفة لا يمكن أن يكون ندّاً لتلك القوى إلا بالحاضنة الشعبية التي تمنع تلك القوى الصهيو-صليبية من الإبادة العامة الشاملة، وهي تحوز قوتها ووسائلها.

المشكلة التي وقع فيها الإخوان المرجئة، أنهم لم يؤسسوا نظاماً إسلامياً خالصاً، بل نظروا إلى قوة العدو الهائلة، غير معتبرين أن لهم أيّ ثقل في توجيه الأحداث. ومشكلة الحرورية اليوم أنهم اغتروا بعدة مركبات اكتسبوها، وأراضٍ دخلوها، متناسين أية قوة خارجية بالمرة، وكأنهم يعيشون وحدهم، في فراغ!

مفتاح الدولة الإسلامية التي تريد أن تنجح في البقاء والاستمرار هو في تحقيق التوازن بين ثقلها الحقيقيّ على الأرض، وبين ثقل القوى الخارجية الهائلة، دون تغليب ثقل أحدهما على الآخر.

وهو توازن يحتاج إلى ذكاء فائق، وحنكة سياسية وعسكرية، وإدراك لنفسيات الشعوب ومواطن ضعفها وقوتها، وفهم لمقاصد الشريعة وأولوياتها، وزعامة حاسمة في اتخاذ قراراتها دون ظلم أو إجحاف، ثم حسن تقدير للواقع القائم على الأرض.

الخطوات التي نراها تُهيأ لقيام دولة إسلامية

في أي بقعة من البقاع التي عاش عليها، ولا يزال يعيش عليها "أمة مسلمة"، هي كما يلي:

- تكوين جماعات مسلحة مجاهدة، غير مركزية، تتمتع بمرونة كبيرة في الحركة، وتملك التصرف الذاتي في اتخاذ القرارات.
- أن تتعاون هذه الجماعات بينها بشكل فعّال في تحطيم البنية العسكرية والأمنية للمنطقة التي تعمل فيها، دون أن تتعرض لأي من الأهالي بسوء.
- أن يقتصر عمل هذه الجماعات على بلاد المسلمين دون استعداء لأيّ من بلاد الغرب بعمليات لا تأثير لها في أيّ شأن من شؤون حياتهم إلا "خربشات" لا تضرهم، بل تنفعهم في رسم سياساتهم المضادة، وهي نقطة نؤكد عليها، مرارا وتكرار.
- أن تتخذ هذه الجماعات من الحاضنة الشعبية المسلمة درءاً ووقاية وملجأ، إذ يستحيل أن تنتصر جماعة إلا بهذا التكافل، لحاجتها إلى "أمة" هي المادة الأساسية للدولة أو الولاية. فالمجاهد ليس أمة، والجماعة ليست أمة.

وإذ قررنا هذه الصورة، فإننا نعود مرة أخرى لنتحدث عن أهل الحل والعقد، والإمارة.

فمن أحشاء هذا الحاضنة، ومن بين صفوف أهل الجهاد، سيبرز من هم أهل لتمثيل هذه الأمة حين يتم التمكين الصحيح، والتغلب على نظامٍ قائمٍ وإسقاطه بالكامل، كما حدث، ظاهرياً فقط، في أيام حكم الإخوان في مصر.

لكن هنا يجب أن يكون التطهير عاماً سريعاً حاسماً بلا هوادة أو رحمة أو استثناء، لمن ثبتت عمالته وردته، ليس بطريقة الحرورية، ولكن تبعاً للشرع الحنيف. ومن ثم، يكون أهل الحل والعقد، جمعٌ معروف الأسماء والهوية، مقبولٌ لدى الحاضنة الشعبية، وقادة الجهاد، على اختلاف تجمعاتهم.

ثم يجرى، بمعرفة أهل الحل والعقد، اختيار من يرونه الأصلح لقيادة الدولة الناشئة، مع مراعاة حقيقة الصفات المطلوبة في الأمير، دون مجرد مسمياتٍ لا أثر لها إلا محاولة فرضها على الشخصية المقترحة، ما حدث مع البغداديّ في كذبة قرشيته تلك. وهي صفة لا لزوم لها حالياً، إلا بعد أن يكتمل قيام إمارة (دولة) حقيقية، ثم فرض سيطرتها، وبسط سلطانها، بما

يجعلها أهلاً أن تعين المسلمين وتدافع عنهم في أماكن هوانهم وظلمهم، لا أن تسألهم العون أن ينصروها في عقر ما يسمونه دار خلافتهم!

وحتى نستأنف البحث، ونصل به إلى نهاية محددة، فيحسن أن نذكر باختصار بعض ما ناقشناه من قبل. فقد قررنا من قبل:

1. أننا حين نستعمل كلمة "المسلمون" هنا، فإنما نعنى أولاً السنة، وثانيا، من هم منهم محبٌ لله ورسوله، لا يعاديهما ولا يقف في وجه تطبيق شريعة الإسلام، ولا يوالى المرتدين والكفار ضدهم، ويحزن لقتل المسلمين في أيّ بقعة من بقع الأرض، وإن كان منهم عصاة فسقة.

   أمّا خلاف ذلك، فهم مرتدون خارجون عن الملة، وإن كانت وسيلة التعامل معهم تختلف بإختلاف درجة عدائهم وقوة تأثيرهم، بدءاً بالدعوة لإيضاح الحق، حتى إقامة الحدّ الشرعيّ المناسب، حين تتحقق الشروط وتنتفي الموانع.

2. التنبه إلى حقيقة أن المسلمين محاطون بالأعداء من كلّ جانب، داخليا بحكامهم، وخارجيا بالقوى المجوسية أو الصهيو-صليبية.

3. أنّ الاستعمار العسكريّ لبعض دول الخليج يمثل ضغطاً أكبر على المسلمين في محاولاتهم لكسر هذا الحصار.

4. أنه من العبث الطفوليّ أن يصرف الناس جهدهم في الحديث عن غزو الغرب، وجهاد الطلب، وتدبيرات تفجيرات هنا وهناك في بلادهم، فإن ذلك يعتبر من قبيل الطاقة السالبة لا الموجبة، فإن مثل هذا الأمر، يضيع جهداً وأرواحاً مسلمة دون مقابل على الإطلاق، إلا حفزهم على زيادة الترتيبات الأمنية، والبقاء في حالة استنفار بشكلٍ دائم. وقد ناقشنا هذا الأمر بالتفصيل في مقالنا" عن الجهاد والمقاومة.. نظرة فقهية تطبيقية" المنشور في أكتوبر 2009.

5. أن الخيارات المطروحة أمام المسلمين السنة اليوم ليست بكثيرة ولا عظيمة آملة. إنما المسلم اليوم، في واقعنا هذا، عليه أن يستجلب النصر باستحضار الإيمان، وبإعداد العدة، وباتخاذ الأسباب الصحيحة، وهي نقطة جديرة بالتأمل والاعتبار، إذ

إن الكثير يردد نفس هذا القول، ولكن يستعمل الأسباب الخاطئة، كما فعلت الإخوان بالارجاء، وفعلت البغدادية بالحرورية. وكلاهما ساقط فاشل.

6. أنّ الواجب إعداد موضوع "الدولة" قبل إعلانها، و"تمكين" أميرها قبل تنصيبه. وهو ما ناقشناه في أبواب التمكين وأهل الحلّ والعقد.

من هنا فإننا نرى أنّ الخيارات التي أمام المسلمين، للتعامل مع الداخل والخارج محدودة بحدود قوتهم، ومهارتهم، وتقواهم لله، ومراعاتهم لسننه الشرعية والكونية.

الخيار المطروح للتعامل مع أنظمة الداخل المرتدة:

وتتحدد معالم تلك الخيارات حسب درجة نضوج الحركة الجهادية داخل تلك البلاد فمثلاً في سوريا والعراق أو أفغانستان، حيث تطورت الحركة الجهادية إلى تحقيق معادلة حقيقية على الأرض، غيرها في مصر أو الأردن أو الجزائر، حيث الحركة الجهادية تكاد تكون معدومة، أو مطحونة بالنظام طحناً كاملاً.

وفي كافة الأحوال، فإن التعامل مع النظام يختلف في طبيعته عن التعامل مع الشعب المسلم. ففي الحالة الأولى، يجب على الحركات الجهادية أن تفرّق بين أبناء الشعب المسلم، وبين العدو المقاتل من جنود النظام ومناصريه. أمّا عن حق الشعب المسلم عليهم فهو أن تكون هجماتهم على النظام نوعية على الدوام، لا يتأذى بها مسلم، إذ ليس في الإسلام ما يسمونه "إصابات عارضة ([34]) "، إلا في حالات خاصة جداً ناقشها العلماء، وفيها اختلاف، كرمي الترس، وهي ليست من المناطات التي نتحدث عنها. كذلك يجب أن تكون تحركاتهم واضحة الهدف، صحيحة الوسيلة، تصدر بها بياناتٍ موضحة شارحة للعمل وما تحقق منه، بعد وقوعه، حتى لا يتخذه العدو وسيلة للتأثير على الجهلة من العوام، وما أكثرهم!

وما يجب أن يحذره المجاهدون هو تلك "الاستراتيجية العسكرية"، التي تتعامل مع الشعب كأغنام تساق إلى تطبيق الشريعة، حسب زعمهم. بل يجب أن تكون الرغبة متحققة في الحاضنة المسلمة، إذ بدونها يصبح جيش المجاهدين كأنه جيش غزو واحتلال، تحت أيّ اسم

34 - Collateral damage

كان. وسرعان ما ينتفض الشعب على خانقيه، سواءً بحق أو بباطل، فيخرج على الإسلام، ويصبح هؤلاء مدعاة للردة من حيث أرادوا نشر الإسلام!

إن نشر الإسلام وتطبيق الشريعة يجب أن يكون نابعاً من رضاء الأغلبية، كما رأينا في المدينة المنورة، تلك الحاضنة المسلمة التي أمّنها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً وقبل كلّ شيء، ثم انطلق بعدها للغزو والفتح. ولو كان الأمر على غير ذلك التصور، لرأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمّع مجموعات قتالية في مكة، ويحارب ويغتال المشركين، ثم يسيطر على أجزاء منها، ويقيم عليها "خلافة"!. هذا ليس منهج النبوة، ومن ثم فهو منهج فاشل دنيوياً وتطبيقياً، إذ إن الباطل شرعا، فاشل وضعاً، ومن ابتغى التمكين بغير وسيلة السُّنة، ضاع منه الدين والدنيا جميعا، كما نرى اليوم في منهج الإخوان الساقط، وحركة الحرورية البغدادية.

إن اكتساب الحاضنة الشعبية، إلى جانب العمليات الجهادية، هو الطريق إلى بناء الدولة الإسلامية. فالعدو الخارجي غاية في القوة عدة وعتادا وتقنية. ومن غير أن يتبنى أبناء الشعب أيديولوجية التوحيد، ونصرة المجاهدين، فسيظل هؤلاء كأنهم "خارجون عن القانون"، لا يعينهم أبناء الشعب بسلاح أو مال أو سترة أو معلومة. ومن ثمّ، وجب "تجنيد" العامة بالدعوة، والشرح والبيان، دون أن يلزم من ذلك أن يحملوا سلاحاً، فالمجاهدون يقومون بهذا القدر، لكنه "تجنيد معنويّ"، ينشأ عنه التعاطف والولاء والإعانة والمساعدة بكلّ أشكالها.

إن عملية التعامل مع النظم الداخلية المرتدة، ومع الحاضنة الشعبية "المسلمة" هي عملية هدم وبناء، سلب وإيجاب، تماماً كالنفي والإثبات في "لا إله إلا الله".

هدم للنظم القائمة على الأرض، وهدم للعقائد الخربة في النفوس، ثم هي عملية بناء نظمٍ بديلة على الأرض، تقيمها نفوس مستنيرة واعية بمعنى الإسلام ومقاصده وأهدافه، بعد تجدد فهمها للإسلام وانبعاث أملها في عدله وكمال شرعه.

والمجاهدون لن يتمكنوا، مهما كثر عددهم، أن يراقبوا كلّ وزارة أو ديوان أو محل عمل. وهم لن يقوموا بدور البوليس العقدي في كلّ حين، كما يحدث اليوم من مهازل إصدار "صكوك التوبة" في الدير! والله إنّ هذا نهج آباء الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى الأوروبية المظلمة، يتبناه من يدعى السير على هدي محمد صلى الله عليه وسلم. التوبة ليس لها صكوك، والتحلي بالإسلام لا يمكن أن يُفرض على شعب كامل، أو غالبه.

الخيارات المطروحة للتعامل مع قوى الخارج:

الكلام "ببلاش" كما يقول المثل المصري العاميّ. ومن ثمّ فإنا نسمع ترديد العوام، ، لكلام مثل أنّ المجاهدين سيغزون واشنطن ونيويورك ولندن، وكيف سيركع أوباما أمام "الخليفة"، وكيف سيأتون برأس الملوك والسلاطين .. الخ، مما يملأ مواقع التواصل الاجتماعيّ، خاصة من تبخّرت عقولهم من حديث الخلافة والدولة، تلك الفقاعات الصابونية والزوابع الفنجانية، التي رأيناها مؤخراً في العراق والشام.

وهذا التبسيط للواقع العالمي، ومعطياته وأبعاده، والتهوين من قدر العدو المترصد، وقَصْرِ النظر على البيئة المحيطة، يؤدى بطريق اللزوم إلى سياسات تقوم على المجازفات.

والحقيقة أنّ عدم تقدير قوة العدو الحقيقية، دون تهويل أو تهوين، هي الكارثة الأكبر في مسار أية محاولة لإقامة دولة إسلامية في محيط الكفر العام الذي يعيش فيه المسلمون.

إن الخطر الأكبر على تحقيق هذا الهدف هو ذلك الخيال الواهم الذي يعيشه الأكثر من أبناء الإسلام، المحبين لله ورسوله، والقادرين على المجالدة والصراع، وَهْمُ أننا لا نزال نحيا في القرن السابع الهجريّ، بوسائله ومعادلاته وطرق حربه وسلمه. هذه هي القاصمة. فأنت تسمع، ليس عواما فقط، بل قيادات بزعمهم، يتحدثون عما تحكيه كتب التاريخ من مواقف الصحابة أو قادة المسلمين في عز علو الإسلام، ويتصورون أنّ هذا الأمر ممكناً، اليوم، أن يتحقق. ووالله ليس هناك لنا أمل أعزّ من هذا، لكن العقل والعادة والواقع يأبون إلا أن تسير الأمور حسب سنن الله في علو القوم وهبوطهم، ومن ثم سطوتهم وعزتهم. فهؤلاء كانوا في عزة ونحن اليوم في ذلة. هؤلاء صَفَتْ لهم السنة، ونحن قد عُجِنت عقيدتنا بالبدعة، أو غالبنا.

وقد كان من تأثير هذا الانحطاط والتردي، والسيطرة الغربية على عالمنا الإسلاميّ، أن فزع المخلصون من الشباب للتاريخ، للماضي، يحيون فيه، من حيث أنه أسهل عليهم من التعامل مع الواقع من ناحية، وأحيا للكرامة وأحفظ لعزة النفس من ناحية أخرى، فتسموا بأسماء السلف وكنياتهم، ومظهرهم وملبسهم، من باب غريزة حب البقاء، التي تجعل هذه الأفعال، فيما يرون، تضمن استمرار بقائهم، وحفظ وجودهم.

لكنّ هذه الظواهر النفسية، لا تجدي نفعاً حين يأتي وقت الصراع الحقيقيّ. بل إنه من لوازم النصر أن يعود المسلم ليحيا في الواقع الحاضر، وإن احتفظ بماضيه يستلهمه الرؤية الصائبة

ويتخذه درعاً واقياً من الانزلاق في مستنقعات الحضارة المعاصرة، فالماضي يمثل جذور البقاء، والحاضر يمثل أوراق النبت وثماره، تحيا في شمس الواقع، وتتحمل ريحه وتقلبات طقسه.

والشرع هو الشرع، في الماضي والحاضر، وفي المستقبل. إنما الأمر هو أنّ الواقع الماضي يحمل مناطات تختلف عن مناطات الحاضر، فالأحكام العامة ثابتة، والفتاوى تتغير. ومن الأحكام ما يستجد حسب الحاجة، وحسب الحالة.

أما وقد قدمنا بهذه المقدمة، فإننا نرى أنّ أمام أيّ كيان إسلاميّ وليد، ثلاثة خيارات في التعامل مع القوى الخارجية التي تتحكم اليوم في مفاصل السياسة والاقتصاد وتحوز القوة العسكرية الفائقة:

1. الفهم الظاهري والمواجهة الفورية
2. اللين والتفاهم وسياسة التعايش والتوافق
3. التوسط بتقسيم الأهداف إلى مرحلياتٍ تكتيكية – يلزم لها درجة عالية جدا من الوعي!

ونضيف هنا أنّ السيكولوجية البارعة ليست التي تفكر فيما تريد أو كيف تصل إلى أهدافها مع عدوها، بل هي التي تفكر بعقلية أعدائها، وتضع نفسها محلهم، لترى الخطوات التي يمكن أن يتخذوها قبل أن يتخذوها.

ضع نفسك محل عدوك، ثم انظر ما عساه يفعل، بعقله هو لا بعقلك أنت.

وهي قدرة تحتاج إلى دربة كبيرة وطويلة، أن يضع الإنسان نفسه محل عدوه، في كل منحى من نواحي الفكر والتطبيق، ليرى ما يفعل عدوه، ويكون منه على أهبة الإستعداد.

هذه الدربة معدومة في القيادات الحالية انعدام الماء في الصحراء الجرداء. فالمسلمون لم يتعودوا هذا المنطق من النظر، بل هم يفكرون دائماً إلى "الخارج"، أيّ ماذا يريدون أن يفعلوا؟ أو ما هو ردّ الفعل الأنسب على فعل وقع من العدو؟ أمّا الفكر الاسْتباقي، الذي يتخذ من عادات العدو، ومن أهدافه، ومن مناحي قوته وضعفه، ومن احتياجاته المرحلية، ومن علاقاته الآنية ومصالحة العاجلة والآجلة، ومن طبيعة قياداته وعاداتهم وطرق تعاملهم

وأساليبهم، عوامل يؤسس عليها ما يمكن أن تكون الخطوات التالية للعدو، فهو ما ليس في فكر أحدٍ من قيادات العمل الإسلاميّ، ولا قريب منه.

الأطروحة الأولي :الفهم الظاهري والمواجهة الفورية:

وهي الأطروحة التي نراها اليوم سائدة على الساحة الجهادية، في التيار السلفيّ الجهاديّ بعامة، سواء من الحرورية أو من أهل السنة. وملخصها أننا سوف نفعل كذا وكذا، وسنحتل كذا وكذا، وسنقتل كذا وكذا. وهي أطروحة تعين على حماس المقاتلين، وتشدّ أزرهم، وتكتسب عطف الكثير من العوام الذين اشتاقوا إلى الإحساس بالعزة والكرامة والاستعلاء.

لكننا لا نرى أنّ هذه الأطروحة هي المثلى في عالم اليوم، إلا بعد التمكن الحقيقيّ من الحرب والمواجهة. فإنه ليس من السياسة ولا من الحكمة مواجهة عدوك بنواياك تجاهه وأنت تعلم أنك غير قادر على تحقيقها، بعد. ورسول الله صلى الله عليه سلم، لم يرسل وفوداً للفرس والروم وهو في مكة أو في أوائل سنواته في المدينة قبل أن يتمكن من بقية الجزيرة، ويعلم قدرته على المواجهة. وعالم اليوم عالم تقنيّ، يقول القائد الكلمة، فإذا هي وفده إلى العالم كله، قريبه وبعيده، في لحظة واحدة.

وهذا المنطلق ينشأ من ظاهرية عامة في تناول النصوص، وسطحية في فهم الواقع، وغلبة العاطفة على العقل، وقلة فقه بالسياسة الشرعية في عصرنا الحاضر. فكما أنّ الفقه قد تتغير فتاواه بتغير الزمان والمكان والحال، فإن السياسة الشرعية من الفقه. ومن ثمّ وجب أن ينظر إليها المجتهدون من باب ما تتغير فيه الفتاوى حسب حال القوة والضعف، والاستعداد والانتكاس.

وهذا المنطلق يصح ويصلح في حالة وجود "دولة" قائمة لها جيش وعدة وعتاد، ليكون من مثل هذه الكلمات والسياسات تخويفاً وإرهاباً للعدو أن يصول عليها. لكن، في مراحل النشأة والتكوين، فإننا لا نرى إلا أنها وبالاً على الحركات الجديدة الناهضة.

الأطروحة الثانية :اللين والتفاهم وسياسة التعايش والتوافق

وهذا المنطلق هو الطرف الآخر من سابقه، وهو إبداء الضعف والتنازل وإمكانية الخضوع للعدو من اللحظة الأولى، وتقديم الحركة على أنها صورة "معدلة" مما هو قائم! وهو المنهج الإخوانيّ في التعامل مع الخارج. وإن كنا نتحفظ، إحقاقاً للحق، فيما أبدي د محمد مرسي من

رغبة في تغيير موازين التعامل مع العدو، وما صار له نتيجة ذلك، من حيث إنه لم يأخذ المنهج متكاملاً، بل اقتصر على العلاقات الخارجية، وترك ظهره مكشوفاً لعدوه الداخليّ الأخطر.

وقد يبدو هذا المنطلق أكثر حكمة وروية وتعقلاً من سابقه، لكنه، في حقيقة الأمر، ليس إلا استسلاما مبكراً وحكماً على الحركة الوليدة بالوأد في مهدها. فهذا المنطلق لا يصح ولا يصلح، إذ ليس هو بموافق للشرع ولا للوضع والعقل.

الأطروحة الثالثة :تقسيم الأهداف إلى مرحلياتٍ تكتيكية

وهي التي نحسب أنها أفضل وسيلة للتعامل بين الحركات التي تسعى لبناء الدولة الإسلامية، وبين الخارج. وفي هذا المنطلق، تتعامل الحركة مع استراتيجية واحدة، وهي بناء دولة قوية منيعة مكتفية ذاتياً، لها هيبة وقدرة وصولة.

لكن هذه الاستراتيجية لا يمكن الوصول لنتائجها أو تبنّيها دفعة واحدة. ومن ثمّ يكون تقسيم الأهداف إلى مراحل تكتيكية. في كل مرحلة يتغير الخطاب إلى الخارج، حسب الحاجة، مع محاولة تقليل هذا الخطاب أصلاً، إن لم توجد الحاجة الملحة له.

ففي المرحلة الأولى مثلاً، يجب تجاهل الخارج بشكلٍ تامٍ وإخراجه من معادلة الحوارات والبيانات، وهذا هو عين ما تجد الخارج يتعامل به مع الحركات الوليدة، تجاهلاً كأن أمراً لا يحدث، إلا ما هو من قبيل ثرثرات الإعلام غير الرسميّ. وهذا التصرف مبنيّ على أنهم يدرسون الحركة، ويستوعبون أبعادها ليكون ردّ فعلهم مرسوماً مقدّراً. ([35])

ومن ثمّ، فإنه كلما قلت المعلومات التي تخرج من الحركة كلما عُمِيّ عليهم معرفة أغراضها أهدافها، أو طريقة التعامل معها. وما كلّ هذه التصريحات النارية إلا سذاجة وصبيانية، ضرّها

35 - من أمثلة ذلك تلك الدراسة التي أصدرها جاريت براشمان، عام 2009، المتخصص في دراسة "الإرهاب" في قاعدة وست بوينت الأمريكية الشهيرة، قسم رصد الإرهاب. وقد تحدث فيها بتفصيل عن الحركات الجهادية، وعن عدد من أبرز الشخصيات في هذا المجال كأبي محمد المقدسي وكتابه "ملة إبراهيم"، وأبو يحي الليبي والشيخ أيمن الظواهري وكتابة "الولاء والبراء، كما نقل عنّا ما دوّناه في كتابنا "فتنة أدعياء السلفية وانحرافاتهم"، واستخدمه في بحثه على طول ما يقرب من عشرين صفحة. إقرأ Global Jihadism, Jarret Brachman p22-41، وهو كتاب جدير بالقراءة لمن يهتم بأمر الفكر الغربيّ في الواقع الإسلامي الحركي والجهاديّ.

أكبر من نفعها. ثم تأتي مرحلة الإعلان، متأنية خافتة، تعنى بالداخل أكثر من الخارج، وتسمح بالحوار، ما لم يتجاوز الشرع، ولا يبعد عن ناظرها حاجتها للجيرة من حيث الإمداد والتموين.

ونقطة الجيرة أو المتاخمة هذه، من أهم ما عميت عنه أبصار الحركات الجهادية اليوم، إذ إنه، سواءً أردنا أم لم نرد، أحببنا أم كرهنا، فإن حدود سايكس بيكو لا تزال جاثمة على صدورنا، ولا تزال الحكومات العميلة تتشبث بها حتى تسقط، إذ في انهيارها سقوطها على أية حال. والدولة الوليدة سيكون لها جوار معادٍ وكاره بلا شكّ، من كلّ ناحية. ولهذا نرى أنّ أبا حنيفة قد جعل من شروط دار الإسلام "الجوار" أو "المتاخمة". وهو رحمه الله، في هذا كان أبعد الفقهاء نظراً، حيث اتفق معهم في شرطيّ تطبيق أحكام الشرع، والأمان الأول للمسلم، ثم زاد عليهم شرط المتاخمة. وهو أجدر ما يكون بالاعتبار في عصرنا الحاليّ، إذ كيف يمكن أن يكون هناك دار إسلام، وهي محاطة من كل جانب بدول الكفر؟ هذا لا يكون، شرعاً ولا عقلاً. فالأمان مفقود، وإمكانية الغزو قائمة، والاكتفاء الذاتي مستحيل، وفرار المرتد ميسور. وهي نقطة أخرى تضاف إلى عوار ما أسموه بالخلافة اليوم!

ثم تكون بعد ذلك مراحل متلاحقة في الإعلان، تتصاعد فيها وتيرة الاستقلالية والاستغناء والكفاية، وإن لم يلزم منها "التحدي" والاستفزاز، والفرق بينهما واضح لمن لديه فقه في سياسة الشرع والعقل.

خاتمة البحث:

مما لا شك فيه، بعدما قدمنا في بحثنا هذا من تفاصيل، أنّ إقامة "دولة إسلامية" في عصرنا هذا، أمرٌ جللٌ يحتاج إلى جهدٍ في العلم والعمل، في الفقه والجهاد، في دراسة الماضي واستيعاب الحاضر، في فهم أنفسنا وقدراتنا، وفهم العدو الداخل والخارج.

من ثمّ، فإن اعتساف هذا الأمر، ومحاولة اصطناع ظروف تتشابه في عقول العامة على أنها هي ما نسعى إليه، هو من قبيل خداع النفس، لكنه خداع للنفس ذو تكلفة باهظة، في الأنفس والأموال، وتأخيرٌ لجني ثمار الجهود الحقيقية المخلصة، وقد تقرر في القواعد، عقلاً وشرعاً، أن من استعجل الثمرة قبل أوانها عوقب بحرمانها.

وإذ وصلنا إلى هذا الحدّ في البحث، فإننا نكتفي بما قدّمنا، مع الاعتراف بالعجز والقصور، لكنه، يعلم الله، جهد المُقل.

ونحن على يقين أنّ كلّ نقطة مما تعرضنا اليه في ثناياه، تحتاج إلى شرح وتفصيل وإيضاح، لعل الله سبحانه أن يقيد من العلماء وطلبة العلم من يقوم بجبر تقصيرنا فيما قدمنا.

لكننا نوصي أهل العلم أن ينظروا فيما دوّنا، ولعله أن يكون من مناهج التدريس في معاهدهم، ليتفهم من يريد أن يتأهل للجهاد، ما هو مقدمٌ عليه، فلا يقع فريسة أهواء ضالة وبصائر منحرفة[36].

والحمد لله ربّ العالمين

[36] بحث "بعد أن انقشع الغبار" http://tariq-abdelhaleem.net/ar/post/72579/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B4%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الجزء الثانى

إقامة الدولة وبناء الأمة

الحقيقة العارية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

تقدمة

القسم الأول – قيام الدولة

1) المسرح العالميّ

أمرٌ أظن أنه قد فات غالب العلماء والمفكرين والشيوخ والسياسيين والدعاة الإسلاميين، المخلصين لشهادة التوحيد، في سعيهم الحثيث للبحث في مقومات الدولة الإسلامية، وعناصر بنائها، ومواصفات أمرائها وعمالها، وكتابة دساتيرها وعلاقاتها مع جيرانها في حالتيّ السلم والحرب، ونظام اقتصادها ..الخ، وهو مدى واقعية إمكان إقامة دولة جديدة في "عصرنا هذا"، تتخذ مكاناً بين الدول، ويعترف بها مجتمعهم، ويسمح باستمرارها ناديهم!

السنن الكونية لا تتبدل ولا تتغير، لكنها تزداد وضوحا وتحديداً مع تعقيدات الحياة وتشابك المصالح، اقتصاديا وسياسيا واجتماعياً.

عالم اليوم ليس بعالم الأمس، بأي مقياس كان. عالم ما قبل الحرب العالمية الأولى ليس هو عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وليس هذا الأخير بعالم اليوم. ونحن لا نتحدث عن رقعتنا الإسلامية فقط، بل على المسرح العالمي كله. وها هي المؤشرات الكبرى لذاك التحول:

1. الحرب الأهلية الأمريكية في القرن التاسع عشر، بعد حرب الاستقلال الأمريكية عن بريطانيا، التي عُرفت بحرب الشاي، في القرن السابع عشر.
2. بدء اضمحلال الإمبراطوريتين البريطانية والعثمانية، والذي تم بعد الحرب العالمية الأولى بالقضاء على الخلافة العثمانية، ثم تحول القوة العالمية إلى أمريكا بعد تفكك الإمبراطورية البريطانية، عقب الحرب العالمية الثانية، واكتفائها بالكومنولث.

3. ظهور قوة "النفط" الذي زاد من أهمية الرقعة الإسلامية، كموضع للتنافس بين القوى العالمية في التشكيل الجديد قبيل الحرب العالمية الأولى.
4. إعادة تشكيل المنطقة العربية، بالسماح بإنشاء دول جديدة تابعة للقوى العظمى آنذاك، كمملكة آل سعود، ودويلات الإمارات والخليج، والتمهيد لإقامة دولة مستقلة في الرقعة الإسلامية، وهي الكيان الصهيوني (إسرائيل).
5. لم تتأسس دولة جديدة بعد ذلك إلا ما جاء نتيجة انشقاقات وانقسامات كما في دول الإتحاد السوفياتي وشرق أوروبا، أو في أفريقيا مثل جابون.
6. ظهور الأحلاف والتكتلات الدولية، خارج مظلة الأمم المتحدة الي تشكلت للتحكم في مصائر الدول الصغرى الأعضاء، مثل حلف الناتو وحلف وارسو، الذي انهار عقب انهيار الاتحاد السوفييتي.
7. التغيرات الواقعة في ميزان القوى الدولية، والتي انتهت حاليا بوجود أربعة أطراف تمثل القوة العظمى عسكريا واقتصاديا وسياسيا، أمريكا، روسيا، الصين والإتحاد الأوروبي.
8. الانقلاب التكنولوجي الرهيب في عالم الانترنت، وأثره على تطور السلاح "التقليديّ"، لا النووي المخزون في الصوامع"، مثل الطائرات بغير طيار والقنابل العملاقة وغيرها.
9. التطور الهائل في وسائل الاستخبارات والتجسس، لدرجة انتهاء عهد "الخصوصية" في أنحاء العالم.
10. توظيف كافة الأنظمة الحاكمة بجيوشها ومؤسساتها، في رقعتنا المسلمة بالذات، لصالح الكيان الصهيوني والمصالح الأمريكية البحتة، إن كان ثمة فرق بينهما.

وقد دلّت هذه المؤشرات على تغير انقلابيّ هائلٍ في وسائل التعامل بين الدول، أو بالأصح القوى، على المسرح العالميّ، وتبدلها لغير رجعة، كما كرّست بزوغ منظومة جديدة، تتكون من شبكات من العلاقات المصلحية، وتتمثل في تلك القوى الأربع العظمي التي سادت المسرح العالمي بكامله، وعقرت مؤخرا منظومة ما يُسمى بالأمم المتحدة، لعدم الحاجة اليها.

وكان من نتيجة ظهور هذه المنظومة، أن أصبحت كلّ رقعة من الأرض واقعة تحت سيطرة كاملة تامة، بطريق مباشر أو غير مباشر، سواء عسكريّة أو اقتصاديّة أو سياسيّة، أو كلها معا، كما في حالة رقعتنا الإسلامية، التي تخضع للقوى الأمريكية خضوعاً، بل خشوعا تاماً!

وأخيراً، نود في هذا الجزء من المقال أن نشير إلى إنه، مع التخاصم والعداء والمنافسة الشديدة بين تلك المنظومات الجديدة، في الشمال والجنوب الغربي الأسيوي أو أمريكا أو أوروبا، في

مجال التسلح والاقتصاد والتكنولوجيا، ومن ثم بسط سيطرتها على رقعة أكبر من العالم المُستعبَد، فإنها مُجمعة على أمر واحد، وهو العداء للمسلمين، عداءً أصيلاً متجذراً في تاريخها وفي وعيها الجمعيّ، فهي كالحيوان الصائل، قد يتعاون مع غيره لإسقاط الفريسة، فإذا أخذها من عنقها، بدأ التنازع والتحرش مع بقية الصائلين على لحمها ودمها.

2) الرقعة الإسلامية

ساد الإسلام غالب العالم المتحضر مدة أكثر من تسعة قرون، منها أربعة قرون في أول ظهوره حتى سقوط الدولة العباسة، ثم حوالي ستة قرون منذ ظهور القوة العثمانية حتى سقوط الخلافة. وبين ذلك، كان العالم كله في نزاع مع القوة الإسلامية، بين غالب ومغلوب.

حقيقة مذهلة قد لا يدركها البعض، تظهر مما قلنا آنفاً، وهي أن التاريخ الإنساني كله، والذي يمتد في الوعي الإنسانيّ لحوالي ثلاثين قرناً، قد تحكم فيه المسلمون تحكما كاملا، وساده سيادة تامة، ما يقارب ثلثه! وهذا وحده يَكفي أن يستقر العداء للإسلام في قلوب كافة شعوب الأرض ودياناتها، الكتابية وغيرها، رغم التسامح والقبول والأمن الذي وفرته تلك الحضارة الرائعة لكل من وقع تحت سيطرتها، بلا اعتبار لدين أو جنس.

ولم تنس الشعوب المهزومة لحضارة المسلمين ذلك التغلب المُهين، على مدى تلك العقود الطويلة، قرابة ثلث عمر البشرية المعروف! فتربصت بها، وتوددت لها، وتقربت منها ومن حكامها، حتى أتى زمن الصيد، بالغزو النابليونيّ، وعصر الانحراف الفكري بتولي محمد على سلطنة مصر، وتغلب العثمانيين والانجليز على الدولة السعودية الأولى، ثم على حركة إخوان من أطاع الله، ومن ثم بزوغ الدولة السعودية، في ظل السيادة البريطانية.

ولعل سماح الخلافة العثمانية بتحالف محمد علي، أميرها على مصر، مع الإنجليز للقضاء على الحركة الإسلامية الجديدة، المتحررة من الأثر الغربيّ البغيض، والذي أتمّه الخائن عبد العزيز آل سعود في أوائل القرن العشرين، كان من أكبر أخطائها وذنوبها، رغم العداء السنيّ/الصوفي بينهما. لكننا لسنا بصدد تقييم وتحليل ما حدث في تلك الحقبة.

باتت الرقعة الإسلامية مرتعاً للعالم الغربيّ، تتحكم في مفاصله ومقاطعه، وكلّ شئ فيه حتى جاء أوان إعادة ترتيب المنطقة، حسب الصالح الصهيوني بإطلاق، ولإخماد الصوت السنيّ

بالكامل في كافة أنحائه، عقديا وسياسياً. فكانت حرب الخليج الأولى ثم الثانية وتدمير العراق وسوريا وليبيا واليمن.

وفي المقابل، لننظر ما فعل المسلمون السنة، في مواجهة الوضع العالميّ الجديد، وما ترتب عليه في رقعتنا الإسلامية.

1. **الجهود المبعثرة**: تلقى المسلمون واقعة سقوط الخلافة برد فعل بارد، يتناسب مع ما هيأته القوى العظمى لمثل هذا الواقعة من قبل في نفوس المسلمين، وإن صاحبه شبه ذهول عن حقيقة ما يجرى، وأحلام بإعادتها فورياً لأيّ من ملوك العرب**!** وكان الاتجاه الرئيس في وسط هذه العاصفة الهائجة هو العمل على إعادة الخلافة بشكلٍ ما، في رقعة ما، خاصة بعد أن حوّل كمال أتاتورك، ملحد الأتراك، مركز الخلافة إلى وكرٍ للإلحاد ومعاداة الإسلام. وتمثل ذلك في شكل جماعة الإخوان بالذات، التي وصلت السياسي بالشرعيّ، وإن تخبطت في توصيف الواقع كلية. ثم تابعت بعد ذلك جماعات عدة تولت أجزاء من الواجب الإسلامي العام، كالدعوة للسنة، أو للأخلاق العامة، أو لتحفيظ القرآن، وابتعدت عن السياسة، برضاها، أو بغير رضاها، عقب تسليم الدول المُستَعمَرة إلى وكلاء الاستعمار من أبناء البلاد. وكان هذا الجهد مبعثراً لا اتجاه له، بُنيَ على فرضيتين، أولهما أن هناك دولاً إسلامية لا تزال قائمة، وثانيهما، أن الأمة الإسلامية لا تزال متماسكة متجانسة تعرف أصل دينها، رغم انتشار البدع والمعاصي بين أبنائها.
2. **الجهود الجماعية**: تركزت الجهود بعد ذلك إلى جهود جماعية، اتخذت ثلاثة طرق مختلفة حسب توصيفها للواقع:
   a. طريق الإصلاح والتكملة، كما فعل الإخوان، فحاولوا إصلاح ما فسد، وتكملة ما نقص في المجتمع عامة، بناء على أسلمة الأنظمة، وإمكانية التعامل معها.
   b. طريق الإصلاحات الجزيئة المتعلقة بالحض على أركان الإسلام خاصة، وعمل الخير وبرّ اليتيم، وإعانة المريض، ومثل هذا من فضائل الأخلاق.
   c. طريق الدعوة الجهادية التي اتخذت تصوراتها من تقييم الواقع حسب ما رأوه من مظاهر علمانية كفرية في نظم الحكم الوضعي، فانقسموا إلى قسمين، أحدهما اتخذ منهجا سنياً في الفهم الجهاديّ، بغض النظر عن التطبيق، والآخر اتخذ طريق الخوارج، فأشاع الفوضى وهدد الوجود السني ذاته، كما نرى في سوريا مع جماعة البغداديّ.

3) التصور القاصر وأثره على عملية البعث

كان من أثر الدعوات القاصرة، أو المنحرفة أن شتّت جهودا وأربكت عقولا، واختزلت الإسلام في بعض شعائر، وفصلته عن الشرائع.

لم يكن هناك أيّ تصور صحيح لوضع "المسلمين" بالنسبة للوضع العالمي، سواء قدراتهم وإمكانياتهم أو تصوراتهم واتجاهاتهم، فتعامل الناس مع الأنظمة على أنها "دول" إسلامية، وتخلص المنافقون مخربو العقيدة من أزمة مفهوم الحكم بغير ما أنزل الله، برمي أهل السنة بالخروج والتكفير والإرهاب من ناحية، والتبرؤ من أي لون من ألوان الجهاد ضد الحاكم، بل موالاته والوقوف في صفه، والدعوة لنصرته، بل والقتال بجانبه كما رأينا في ليبيا.

هذا الموقف الذي ساد كافة الرقعة الإسلامية، لم يدع ما يُسمى بالحركة الإسلامية، في صورتها القاصرة، جدوى على الإطلاق إلا التضليل والتشتيت، وذر الرماد في العيون، كسحرة فرعون.

أما الاتجاه الجهاديّ السلفي الجماعي الذي تمثل في جماعات ذات قوة وسطوة في بعض البلاد الآسيوية، فقد اتجهت إلى تجنيد الشباب لصد هجمات العدو الصائل، والرد ببعض العمليات التي هي في تحليلها النهائي عونا للعدو أكثر منه إثخانا فيه! مع العلم بأن غالب قوات العدو، بل كلها، قد جاءت بتوكيل من حكام الرقعة الإسلامية ومباركتهم!

الخلاصة الآن، أن تصور إقامة دولة ليس له إلا طريقان، الإحلال أوالانشقاق. الأول: أن تحل حكومة إسلامية محل حكومة علمانية في دولة ما، سواء في مصر أو تونس أو بلجيكا أو فرنسا أو الجزائر، فكلها حكومات معادية للإسلام، تحكم بغير ما أنزل الله، يعرف أهلها أقل القليل عن حقيقة الإسلام، وما يدخلهم فيه وما يخرجهم منه، رغم تفاوت النسبة في الشريحة السكانية التي تعرف عن شعائر الإسلام، ويمارس بعضها بعض تلك الشعائر. والثاني: أن تنجح عصبة من الثائرين في اقتطاع جزء من دولة قائمة وإعلانها أرضا إسلامية! وكلا الطريقين، يعني أن تتجاوز أوضاع ذلك البلد الوضع العالمي، وتكون خارجة عن سيطرة أي من القوى العظمي التي وصفنا من قبل، وهو ما نضعه في خانة غير المقدور عليه وبند ما هو خارج عن المستطاع، ولنا في كتالونيا في أسبانيا مثلا قريباً معبراً. ولولا رضا ومساعدة الغرب للشرق الأوروبي ما استطاعت دولة منه الفكاك من الاتحاد السوفييتي!

ونزيد هنا، أن إمكانية حدوث ذلك في بلد من بلدان الرقعة الإسلامية، قد تكون أصعب كثيرا منه في أي بلد آخر، أسيويّ أو أوروبيّ، نتيجة الشراسة والحقد والتحامل الذي لا يحدّه حدّ على الإسلام وأهله ودعاته، وبين أيديكم جزيرة العرب ومصر والإمارات وتونس مثالا حياً ناضجاً لهذه الحقيقة.

ونعتذر لبعض إخواننا ممن يخالفنا فيما ذهبنا اليه، دون تقديم مبررات، ويروا أن الأمة بخير ويضربون مواعيدا ثابتة يجزمون فيها بفناء الكيان الصهيوني ودخول المجاهدين القدس! وهو أمرٌ نسأل الله سبحانه بقدرته وعزته أن يحققه فقد طال أمد الاستضعاف وزمن العبودية. لكن التحليلات السياسية لا يمكن أن تغض البصر عن معطيات الواقع ومؤشراته ودلالاته، فقد بنى الله الدنيا على سلسلة مترابطة من الأسباب والنتائج، لا ينفكّان إلا إن شاء سبحانه في حالة المعجزات. والطريق الذي يتبعه هؤلاء "المتفائلون" في استشراف الأحاديث النبوية، يماثل ما يفعل الحرورية في إنزال أحاديث آخر الزمان على أوضاعنا القائمة، فيظلمون الشريعة ويفتئتون على الشارع.

القسم الثاني – بناء الأمة

4) تعريف الأمة:

"الأمة" في المصطلح الغربي، هي مجموعة من البشر، يشتركون في رقعة من الأرض، وفي اللغة والعادات والتقاليد والبناء الاقتصادي وطرق الحياة، والأمل في المستقبل.

ويُلاحظ أن هذا التعريف ليس بجامعٍ ولا مانع. كما إنه يخلط بين الأمة والحضارة والثقافة، مع العلم بأن المشتركات بينها كثيرة متعددة. وعلى كلّ حالٍ فإن الأمة، كما فهمنا من الكتاب والسنة، هي تلك المجموعة من البشر، التي تجتمع على دين واحد (سواء كتابي أو غيره، كما في أمة المجوس)، وتعتمد لغة واحدة، وتتبع، نتيجة لاتحادها في الدين، أو تصورها للكون والوجود، مجموعة من التقاليد والعادات والتصورات لا تتبدل بتغير الزمان والمكان. وقد تتغير تلك العادات والأعراف تبعا لحكم الزمان والمكان، في نطاق محدد مرتبط بخط الوحي الإلهيّ الأصلي. ومن ثم، فإن معنى الأمة في قوله تعالى "وأن هذه أمتكم أمة واحدة" تتجاوز حدود الزمن لتضم كلّ من اتبع الحنيفية السمحاء على امتداد التاريخ.

كما نلاحظ إنها لا تتفق مع التعريف الغربي في اشتراط الرقعة الأرضية، فالأرض كلها لله، ولا معنى لتقييد الأمة بحدود قطعة منها. ومن ثم، فإن مفهوم الدولة ليس مرتبطا بمفهوم الأمة، بل قد تكون الدولة جزء من الأمة، وقد تنحصر الأمة في دولة من الدول، في وقت من الأوقات. وقد ينتمى شعب من الشعوب بأكمله إلى أمة معينة، وقد تكون أمة المسلمين مُركباً من مركباته، ولا دخل لهذا بعدد المنتمين للأمة، كما في حديث البخاري وغيره واللفظ هنا لابن ماجة عن أبي سعيد الخدري "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَجِيءُ النَّبِيُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَعَهُ الرجل , يَجِيءُ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلَانِ , وَيَجِيءُ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الثَّلَاثَةُ , وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَأَقَلُّ".

5) أين هي أمة المسلمين اليوم؟ الأمة المبعثرة!

عرفنا أن الأمة لا يجب أن تكون موحدة على رقعة أرض، وإنه قد لا تكون لها دولة قائمة بالفعل، وأنها لا يحدها عدد، صغيرا أو كبيراً. فلننظر اليوم لنتعرف على أمتنا. أين هي؟ من هي؟

وقّر أصحاب الاتجاه الإصلاحي أمر البحث في هذه المسألة برمتها، وافترضوا أن الدول الإسلامية قائمة، ثم انقسموا، بعضهم قال بأن الحكام مسلمون كذلك، وهؤلاء انقسموا إلى من قالوا يجب طاعتهم ومن قالوا يمكن الخروج عليهم.

الاتجاه الجهاديّ قال، إجماعا، إن الحكام كفار ولكن الأمة باقية كاملة في الرقعة الإسلامية، وسيخرج منها المجاهدون زرافات ووحدانا، لترفع عن نفسها هذا الحكم الكافر. ومنهم من حدد وقتا بذاته، ومنهم من وجّه لتربية الأمة القائمة، استعداداً للتحرك.

لكن الأمر، أحسبه، ليس بهذا الشكل، بل إن هذه الأطروحات تزيد الأمر تعقيدا، وتجعل الحل جزءاً من المشكلة! فاستعجال نتائج لم يحن وقتها بالفعل، إلا في عقول بعض المشايخ أو المحللين، هو عائق حقيقي في سبيل سلوك طريق الحق المستقيم.

يجب قبل أن يضع الباحث تصوراً أو أطروحة، أن يضع مقومات صحتها أو نجاحها أو حتى معقوليتها، ليكون لها نبض حقيقي على أرض الواقع. فأين المقومات التي يراها كلّ من ذكرنا، سواء من الاتجاه الإصلاحي أو الجهادي، في الكتلة المجتمعة في الرقعة الإسلامية، تجعلها مهيأة، أو قابلة لأن تتهيئ للقيام بدورها في لمّ شمل الأمة، وفي إقامة الدولة؟

من هم أبناء "الأمة اليوم" الذين سيعينون على نشر التوحيد، وبيان حقيقة الطواغيت، وحفظ البيضة لتسليم الراية إلى من بعدهم؟ أمنهم تلك المرأة التي كانت تسجد للسيسي؟ أمنهم السديس؟ أمنهم برهامي وبقره؟ أمنهم العفاسي وتامر يوسف؟ أمنهم جاليات كاملة ترى السيسي منقذ مصر كما أرى بعيني رأسي في كندا، حيث 90% من المصريين المسلمين يرونه بطلهم؟ أمنهم أولئك المشايخ من كلاب بني سلول أو السيسي كسعد الهلالي والطيب وعلى جمعة وأشباههم بالآلاف، ومحبيهم ومتابعيهم وداعميهم؟ أمنهم السعوديون والسعوديات الذين رقصوا أمام مقر السينما، في بلاد الحرمين، أم الشيخ الذي قال "الحمد لله الذي بلغنا السينما في السعودية؟" أمنهم جيوش وشرطة تلك البلاد التي تقتل المسلمين اليوم وترفع عرش الطواغيت على رؤوسها بل وتموت دونه؟ أمنهم كتاب الليبرالية والديموقراطية وغالب نواب برلماناتها؟ والقائمة لا نهاية لها.

أيّ من هؤلاء سيعين أيّ امرئ يدعو إلى، أو يستحسن أو يشجع عملٍ إسلاميّ ولو تعليم التوحيد، الذي يجهلونه تمام الجهل، بل ويعادونه بهذا الجهل، أو بغيره؟ أيّ من هؤلاء سيقف مع الطائفة الأخرى المنحازة للإسلام والمعادية للشرك، في محاولة بناء "الأمة"، التي يُفترض

ظلما أنهم منها، ليقفوا بالقوة في وجه الطاغوت القريب والبعيد، المتربص بهم، يحسب عليهم أنفاسهم؟

دعونا نتحدث مرة واحدة دون تعميم وضبابية وخوف ورهبة من ردود الأفعال، ولنتق الله في تلك الأمة التي نخونها كل يوم بخلطها بمخلفات البشر التي عاشت على هذه الرقعة يوماً، فنفسد أكثر مما نصلح.

نحن نتحدث هنا عن "بذرة الأمة" التي تعي ما حولها مما وصفنا، وتريد الخلاص منه، منهم من يسعى ومنهم من ينتظر، منهم العالم ومنهم العاميّ الذي على دين العجائز، وكلهم يعي حقيقة واحدة، أن هذا الذي تعيشه الرقعة الإسلامية اليوم تدمير للإسلام والمسلمين بما لم يسبق له مثيل، وإن عجز عن حلٍ أو طريقة لدفعه. لكن ليس منهم من وقف مع طاغوت يوماً، لا بكلمة ولا إشارة ولا تهنئة ولا تردد، ولا تشجيع لمشروع ولا تأييد لموقف، ولا رضا بما هو كائن، بأي شكلٍ من الأشكال أو درجة من الدرجات.

فإن استطعنا أن نرغم أنفسنا على تمييز الحق من الباطل، وتمييز أهل الحق من أهل الباطل، ومعرفة من سيقف معنا في مرحلة البناء ومن سيبلغ عنا السلطات، أومن سيعيننا ومن سيدينّا، وتحققنا من أننا نرى الحقيقة الوقعة دون خيالٍ متفائل راجٍ يرى بعين واحدة، فيرى انطباع الحقيقة على عقله بما يريده لها أن تكون، لا بما هي عليه، رأينا على وجه الحق أين هي بذرة الأمة، ومن هم، وما حجمهم الحقيقيّ في وجه ما وصفنا من مسرح عالميّ يشمل حكام رقعتنا الإسلامية، بلا فرق.

بذرة الأمة الاسلامية التي يجب رعايتها وحفظها والتعرف عليها، تجدها مبعثرة في شكل تجمعات بشرية في كافة دول العالم اليوم، تزيد وتنقص في عددها حسب حجم الدولة وتاريخها، فإن كانت دولة في رقعتنا الإسلامية، كانت بطبيعة الحال أكبر عدداً مما هي عليه في أمريكا أو انجلترا على سبيل المثال. وتلك التجمعات اليوم لا تجمعها أو تمثلها دولة، بل هي لاجئة حتى في موطنها الأصليّ. تقابل منهم من تقابل في وسائل الإتصال أو المواصلات أو العمل أو دائرة الأصدقاء والأقارب، لكنك تجدهم يهمسون بآرائهم في موضوعنا، بناء الأمة وإقامة الدولة، فالغالبية التي من حولهم لا ينتمون لطائفتهم، بل هم من أعدائهم ومع أعدائهم، قلبا وقالباً. فترى جاليات مسلمة تبلغ عددها مليونا أو اثنين في بعض البلاد، وعشرات الآلاف في دول أخرى. لكن تلك هي مادتنا في البناء، نعمل بها ومعها، ولا نعمل مع مشوهي عقيدة،

مخربي فكر، مضطربي عقل، لأي سبب من الأسباب. فإن أولياءهم يعملون كادحين أن يسحبونهم لأسفل مما هم فيه، وأن يقطعوا يد كل من يحاول أن يرفعهم لأعلى، ذلك إن كانوا هم ذاتهم يريدون ذلك!

6) كيف نتعامل مع بذرة الأمة؟

مواجهة الحقيقة كما هي، لا كما تعودنا أن نراها أو نحكي عنها، سنوات طوال، فإن الأمة اليوم ليست هم من يعيشوا على هذه الرقعة الإسلامية. لا، الأمة مختبئة داخل ذلك الكم المختلط من البشر، أقلية مستضعفة، مثلها مثل الأقليات في الغرب، إسلامية أو غير إسلامية سواء.

وأقول هنا، ما سيرده عليّ البعض دون دليل معقول أو منقول، إنني لا آبه لما عليه بقية ذلك الخليط من دين، منهم نصارى ومنهم "بدون" أي غير معلومي الهوية، ومنهم من قد يكون مسلما باطنا، لكن ليس على الظاهر. لا أريد ببحثي هذا أن أصنّف الناس دينياً، وإنما أريد أن أحدد كيف نتعامل مع "بذرة الأمة" الحقة، التي يجب الانتباه لها والعمل معها والتعويل عليها. أما أن نسقط أحكاما دون أفهام، وأن نكتفي بذكر أن الأصل في الناس الإسلام في رقعتنا الإسلامية، فقد يكون هذا صحيح، بل هو صحيح على مستوٍ معين في تلك الكتلة البشرية، بعد كلّ ما نرى بأعيننا التي في رؤوسنا، وما نسمع بآذاننا التي في وجوهنا. إن صحّ أن تطبيق تلك القاعدة منذ عقود عدة، على مستوى القاعدة الشعبية كلها، فلأن الخبث لم يكن غالباً بل كان أقلية، لا يصلح معها أن تُرفع صحة القاعدة. لكن اليوم، وما أدراك ما اليوم، نعلم ويعلم الجميع، أن العلمانية والليبرالية وتمجيد الثقافة الكفرية والإعراض عن الدين وكراهة الشريعة وموالاة الظلمة وتفضيل حكم البشر ووسائل البشر وتقاليد البشر هو السمة العامة للعامة في رقعتنا هذه، وإن رأينا فيها صلاحاً وتديناً.

نعم، ما ثبت بيقين، لا يزول إلا بيقين مثله، لكن هذا يكون عند المقارنة بين حالتيّ فرد واحد في وقتين مختلفين، لا يفترقان إلا في الظن الطارئ، أو جماعة واحدة في حالتين لم يفترقا في التكوين النوعي للجماعة، أما إذا تغير التركيب النوعي للجماعة، فثبوت الوصف يتعلق بالغالب الظاهر، لا بما كان من قبل.

ونحن ندرك تماماً ما سيشيعه الكثير بشأن تلك المسألة، لكن الحقائق أقوى من أن تُحبس رهينة فهم معينٍ محدود لأدلة مرتبة واقعة على مناط مختلف.

نحن لا نحب التكفير ولسنا من أهله ولا نرضاه ولا نثبته إن لم يثبت يقينا، كما هو مذهب أهل السنة، فإن أبى أحدٌ إلا أن يربط تلك المسألة، مسألأة التكفير، بتحديد معالم الأمة في حالتها اليوم، ليكون العلاج والحلّ على بينة واقعية، فهو وشأنه!

"أمتنا" باختصار حبيسة مفتتة مبعثرة متشظية في داخل كتلة كبيرة مترهلة لا شكل لها ولا انتماء، تعودنا أن نسميه "الأمة"، أو كما يسميها البعض اليوم "الحاضنة" ويا لها من حاضنة!

7) الحل في واقعنا المعاصر

مما تقدم كلّه، نجد أن الحديث عن "الحاضنة" هو حديث عن "الخانقة" في نفس الوقت. فإنك إن نظرت، لم تجد لما أسموها الحاضنة أي أثر في إنقاذ وضع متدهور للمجاهدين، بل عكس ذلك تماما في مصر، حيث وقفت غالب الحاضنة تحضن السيسي ونظامه! وانعزال شبه تام في سوريا في آخر الأمر، إلا في مناطق القصف على بيوت الناس مباشرة. وقد يكون سبب ذلك الفشل الذي تدهورت فيه كافة الفصائل، ومثّل مانعا نفسيا من دعمها بقوة، أو عدم الإيمان بالقضية أصلا، أو دعم الطاغوت والوقوف في صفه إما إيجاباً مزريا أو صمتا مخزيا "وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (164) فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (165) "الأعراف. فألحق الصامتين بالظالمين.

ما يجب علينا اليوم هو أن:

1. نعيد تصور وتشكيل نواة الأمة، التي نعيش في محيطها، وتصور حجم معارضيها وشانئيها، دون تحيز أو اعتذار أو مجاملة أو تبرير أو ورع بارد، لنعرف حدود قدراتنا وحقيقة موقفنا الحاضر.
2. أن نعمل على برامج صغيرة خاصة تُعنى بحفظ القرآن، والسنة، ومعالم التوحيد، فتحفظ تلك المعالم وتكون هي التي تهديها في تصرفاتها.
3. أن تنقل هذه العلم بالتوحيد، الذي لا يستلزم توغلا في أي علمٍ شرعيّ، بل ببساطته التي بعث الله بها نبيه ﷺ، مع بيان ما استغلق بسبب ضياع اللسان وعجمة الأفهام على مر الأزمان، أقول نقله لأبنائهم وإخوانهم وأقاربهم ممن ينتمي "للأمة"، والعمل جماعياً على الحفاظ عليه بمراجعته بشكلٍ دائم منتظم.

4. أن نتذكر أن أمر التوحيد الذي نحمله في قلوبنا صافيا غير مكدراً، لا يستدعي تعالياً على أحد، بل هو فضل أعطانا الله إياه للشكر لا للإستعلاء.
5. أن يكون من المشترك بين تلك البذور المبعثرة من الأمة في شتى بقاع الأرض، تواصل ما، لا يجب أن يكون تنظيميا أبداً، بل يكفي أن يكون جزءاً من منهج الولاء والبراء، وتطبيقه بعاطفة غالبة، على تلك التجمعات الأخرى التي تنتمي لأمتنا المتشظية اليوم.
6. أن يحذر أبناء الجيل في بذرة أمتنا، من اتّباع مشايخ الوهم والخلط، من أصحاب أحاديث نهاية العالم والمهدي والدجال وخروج الدابة، فإن تلك العلامات تُظهِر نفسها، يوم يأتي حينها، لا يبحث الناس عنها وسط غرائب الدنيا فيلحقوا أنفسهم بها جهلاً وغباءً. وقريب منهم من يتنبأ بالنصر المبين في عشر سنين!
7. أن يستمر هذا النهج بلا كلل حتى يرى جيلٌ قادم شعاعاً من النور يخترق حاضنتهم الخاصة، ويحمل وضعا جديداً يبعث الأمل الحقيقي على التغيير.

أما ما نرى من بقايا اشتباكات هنا وهناك، في سوريا مثلا، فهي تصفية حسابات وإعادة تقسيمات لم يعد للثوار دور كبير فيها على الإطلاق، وإن ظهرت هكذا لمحبي الأوهام والعيش في الأحلام. وما علينا إلا أن ننظر في وضع السيسي الذي يقوى مع الأيام رغم صراخ الإخوان "انظروا.. هو يترنح...!!!" أو وضع الثورة السورية التي أوضحت حقيقة وحجم "أمتنا" بما لا مزيد عليه، لمن بَلَغَ وعقِل! فلا يجب أن نلتفت إلى الكثير مما يشيع بعض أبناء بذرة أمتنا أنفسهم عن الانتصارات القادمة السريعة المنجزة، كما لا يجب أن يصيبنا هذا بشعور الفشل والإحباط، فآيات الله واضحة في بقاء هذا الدين، لكن على النهج والشكل الذي يختاره الله سبحانه، لا ما يتصور كلّ جيل مفرد، أو شيخٍ معمم.

وأخيراً

دين الله باق لن يزول، فقد تكفل سبحانه بحفظه، لكن إملاء شكل من أشكال الحفظ أو وسيلة من وسائل البقاء والتمكين، أو مدته، أو حدوده أو مكانه، هو محض تخيلات الكتاب و"المفكرين والمشايخ" الذين قدموا الفهم السائد على النظر الواقعي للأمور.

والله المستعان

ملحق إيضاحي على جُملٍ في البحث

أود أن أبيّن، مرة أخرى، أن العلم، في معناه الشامل، يعني أموراً ثلاثة، بلابد. التحقق بالعلم الشرعية للدرجة التي ترتاح له نفسه ونفوس من في طبقته لينضم لزمرته في تلك الثلة. ثم معرفة الواقع أو الوقعة الحية التي ينظر فيها، ويعرضها على علمه ليجد ما يناسبها من فتوى ويلائمها من مخرج. ثم ثالثة، لا تقلِّ عن ايهما أهمية وهي نور من الله مغروز في الفطرة، لا يحمل إعجازاً ولا استثناءاً، بل هي درجة القدرة غلى الاستنباط من المقدمتين الأوليين، وهي تعتمد على الدرجة الأصلية للذكاء، ونوعيته، رياضي أو اجتماعي أو تحليلي. ومن فاز وعلا في هذا المضمار تفوق على من حصّل ثم حصّل ثم حصّل!

بعد تلك المقدمة، يعلن البعض من المخلصين من الوجهاء أصحاب العلم أن:

1. لله سنن في الأرض تؤكد على استمرارية هذا الدين وانتصار أوليائه. "إنا لننصر رسلنا والذين أمنوا"، "ولينصرن الله من ينصره"، "وكان وعدا علينا نصر المؤمنين"، وغير ذلك من دواع الإرادة القدرية، غير المتعلقة بالتكليف، وإن وردت دائما مقيدة بوصف مصاحب أو شرط ملازم، مثل "من ينصره"، ومثل المؤمنين أو الذين أمنوا".
2. الباطل ضعيفا مهزوما، يذهب جفاء، ويبقى ما ينفع الناس في الأرض.
3. أن قولة أن الكيان الصهيوني لم يبق له إلا سنينا معدودات لينهار، وتنقلب قوته ضعفا واستعلاءُه مذلة! وأن المسلمين سيدخلون عليهم بيت المقدس ليدكون حصونهم ويقضون على وجودهم "وليتبِّروا ما علوا تتبيرا"، هو مما فيه تجوّز ظاهر.

وتلك الآيات البينات المذكورات تدل بلا شك على بقاء هذا الدين وظهوره، كأمر قدري سيتغلب على ما يقع فيه المسلمون من تقصير بسيط أو إخلال.

ولننظر إلى غزوة الأحزاب، وهي أدق ما وصل به الموقف من المسلمين، من أزمة عسكرية وحصار خانق، ولنسمع كلا الطرفين، المسلمين والمنافقين، يشرح الموقف من وجهة نظره الإيمانية، بعد أن ارتسمت الصورة الواقعية دون مداراة ولا رتوش

"إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا (10) هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا (11) .

يقول المنافقون: "وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا (12) وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا (13) وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا (14) وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا (15) قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا (16) قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (17) قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا (18) أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (19) يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا (20) لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (21) ".

بينما يقول المؤمنون "وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا (22) مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا (23) "الأحزاب

لم أتمكن من مقاومة وضع الصورة كاملة بين يديّ القارئ! لننظر في تفاصيلها.

مدينة دخلتها أفضل عصبة من الرجال عرفتهم البشرية. واستقبلتهم فئات من الأنصار لا يقلون عنهم إيماناً وتصديقا. ثم كان في هذه المدينة خبث معروف قديم، وملك تفلت من يد مدعيه، فجاهروا المؤمنين بالعداء، بلا تخف أو تبطّن. ثم كانت فيهم عصبة يهود بني قريظة الذي ظاهروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليُقاتلنه مع الأحزاب. وقد أظهر كل أولئك الخيانة في أول الزحف. بل نبئ الله سبحانه بما في قلوبهم، وأخرج ما في صدورهم، بحيث لم يدع لداع عذراً في تفنيدهم.

الآن، أين أولئك من الكتلة الهلامية، التي تختلط وتمتزج بأمتنا لا يُعلم لها دين؟

1. هل أظهرت الكتلة الهلامية الوقوف مع المسلمين ساعة واحدة، أذ إنهم بادروا بمعاداة الأمة، وتصيدوا كل عذر، من الدعم، إلى التصنيف، إلى الفهلوة السياسية، إلى المصلحة، إلى ترهات جهال أغبياء، كلامهم فيمن هم أرفع منهم قدْراً غير مسموع.
2. هل تخفّى منهم نفر في الأمة بعد الأحزاب، وبعد أن أخرج الأعز منها الأذلّ.، إلا أقل القليل ممن عرفهم ﷺ؟ هل باتوا معروفين ترتعد فرائصهم مما سيلقونه على يد الله ورسوله ﷺ وصدق الله ورسوله ﷺ ؟
3. هل كانت تلك الفئة الهلامية هم الأضعف يداً وقوة، أم، كما هي اليوم، الأقوى مالا وجنداً، وهم الذين بيدهم تنفيذ الأمر والنهي؟
4. ثم هل يتدخل العامل القدري فيزيح الأسباب عن مسبباتها، ويفصل الأمور عن نتائجها، إلا بعد أن تتمحص الأمة ويخرج خبثها، الذي هو اليوم أضعاف أضعاف ما تبقى من الأمة، وبعد أن يقوم عصبة المؤمنين، بكل ما يمكنها من استعداد وترابط وتوحد صفٍ ليس بينهم وبين عدوهم إلا طبقة دهنية خفيفة جدا لا تغيّر التركيبة الإجتماعية لنسيج الأمة المرصوص. ساعتها، وساعتها فقط، يُكمل القدرُ الإلهي المرادَ الشرعي، ويتنزل نصر الله على من استحقه.
5. ثم، هل فينا رسول الله ﷺ يتصل به ما بين الأرض والسماء، بلا انقطاع فيضئ كل خطوة في الطريق ويبيّن كل عثرة فيه، فقد كان الأمر وقتها وقت عصبة سيقوم بها الدين قياماً، لا استمراراً، وهم، من ثم، أفضل من على الأرض جهادا وإيمانا وصبرا وبذل نفس ومال وولد. فأين من يقل لي هذا ضريب زهران ابن علوش أو حسان ابن عبود، أو سمير كعكة أو الكناكري أو لبيب النحاس أو الجولاني وابا الحارث!

الجزء الثالث

تقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

من أهم متعلقات التوحيد في دين الإسلام هو أن يتحاكم الناس إلى شرع الله وحده، وألا يشركوا به غيره، تحت أي زعمٍ من مزاعم الإرجاء المُحدث، أو نفاق علماء السلاطين.

وقد وقعت الرقعة الإسلامي بأسرها، تحت السيطرة الفكرية، ثم العسكرية، ثم كليهما منذ بداية عصر محمد على في مصر.

ولسنا بصدد كتابة المراحل التي وصلت بنا لهذا الحال، الذي صارت فيه مصر، وكافة بلاد المسلمين، تُحكم بالعلمانية، دون استخفاء أو حياء. ولعل في بحثنا "بعد أن انقشع الغبار" فائدة في هذا الباب، لمن يريد.

لكن غرض هذا الكتاب، الذي دُونت فصوله على فترات، متقاربة تارة، ومتباعدة تارة أخرى. لكنها، كلها قد دُونت كلها في العقد الثاني من هذا القرن، والذي شهد ما يُسمى "الربيع العربي. وفي هذا "الربيع"، الذي ما فتئ أن تحول إلى شتاء متجمد قارص، قامت تحركات شعبية، لو شئت أن تسميها "ثورات"، في تونس، ثم مصر، ثم ليبيا وسوريا، ثم الجزائر في وقت جمع هذا الكتاب.

ومع الأسف، فقد لعبت القوى لعبتها التي اعتادت عليها. ظهور قوى وحركات إسلامية وراءها زخم شعبي كبير، يتبعه مباركة القوى العالمية لتلك الثورات وقياداتها، والإشادة بها، ثم الدعوة إلى سلوك السبيل الديموقراطي "المتحضر" ثم إشراف العسكر على هذا المسار الديموقراطي، الذي ينتهي عادة، برجوع السلطة إلى العسكر، وواقع الناس إلى أسوأ مما كان! وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ومما استشففت من خلال معاصرتي للحركة الإسلامية بشكل عام، والمشاركة فيها، بشكلٍ أو بآخر، خلال ما يقرب من خمسين عاماً، ثم من خلال معايشتي الدقيقة ومتابعتي القريبة لكلّ حدثٍ يقع في ثورة مصر والشام، من خلال عدد من الداخل المصري والسوريّ. أقول مما استشففت هو أن هذا الجيل برمته، قد أصابه الوهن، إلا النادر القليل. وهذا يعني أنّنا قد لحقنا قول الله تعالى "وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم" محمد 38.

وهذا كذلك يعني أن جيل التمكين القادم، متى وأين شاء الله، هو من وقع عليه قول الله تعالى "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن

قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ" النور 55.

فجيل التمكين له صفات حددتها الآية الكريمة، يستحيل من دونها أن يكون هناك تمكيناً، مهما لغط اللاغطون ولهج اللاهجون وتصايح المتصايحون. تلك هي سنن الله، تعمل في الأرض كما تعمل في الكون، لا مفر منها.

وهذه الصفات، كما جاءت في الآية الكريمة، تصف من يأتيه هذا الوعد، وحالهم أثناءه وبعده بأنهم:

الذين آمنوا، حقا وصدقا، لا ادعاء ونقصا

عملوا الصالحات، لا الإصلاحات

عبادة الله وحده، عبادة الطاعة والقصد

لا يشركون به شيئا، من طاغوت حاكمٍ أو مجلس نيابي مشرّع، أو وليّ مبتدع، أو صنم أو حجر أو شجر.

إنه التوحيد الخالص "يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ"

ولعل القارئ الفَهِم أن يرجع إلى كتابي "المختصر المفيد في مفهوم التوحيد" فقد أوضحت الكثير من الجمل المتعلقة بهذا الأمر.

وقد بذلت وسعي، ما استطعت، أن أبيّن عدد من المفاهيم المتعلقة بالتمكين، ووضع خطوات عملية لبناء الشخصية والعقلية المسلمة، التي أحسب أن جيل التمكين سيكون بحاجة الاستحواذ عليها.

فهذا الجهد، هو لبنة من لبنات بناء ذلك الجيل المستقبلي، الذي سيحظى بالتمكين والنجاح، فيما أخفقنا نحن فيه.

ولعله يكون خالصاً لوجه الله، صحيحاً على سنة رسوله ﷺ.

البحث الأول

مفاهيم فى طريق التمكين

الفصل الأول

أول الطريق إلى النصر اكتشاف الواقع. هذه بديهية عقلية لا شك فيها، ولا مَعدل عنها، لمن أراد نصراً.

من هنا فإننا يجب أن نبدأ طريقنا للتمكين بإزالة الأوهام التي تُعشّش في عقول الكثير من "الطيبين" التائهين في غيبوبة الوهم، وتصور المستحيل والتعلق بالأحلام. وهؤلاء أصنافٌ عدة هم من نصف لاحقاً.

(1) السيطرة الأمريكية

أولئك الذين يتصورون أنّ الولايات المتحدة أعطت الضوءِ الأخضر للمجرم السيسي لأنها لا تقبل قيام دولة إسلامية في مصر، تطبق الشريعة وحدودها. هذا مفهومٌ خاطئٌ لا يعرف أبعاد السياسة الخارجية اليوم. الولايات المتحدة هي سيدة عالم اليوم بلا جدال. والحديث عن انهيارها لا يزال حديث سابقٌ لأوانه بقرنٍ أو قرنين، إلا أن يشاء الله شيئاً من تصرفات الغيب. والقرار السياسيّ، في بلاد الدنيا اليوم خاضعٌ للإرادة الأمريكية، إلا في قليل من البلاد التي تتمَلمل في قراراتها بعداً أو قرباً عن صانعي القرار في أمريكا، ككوريا الشمالية، وكوبا.

والمشكلة الأساسية التي حدثت في مصر هي أنّ "شخص" محمد مرسى، فكّ الله أسْره، أراد أن يحرّر القرار المصريّ، وتواً، من الإرادة الأمريكية. وقد كان هذا القرار بحت قراره، لا قرار الإخوان المسلمين كجماعة، إذ إن الفكر الإخوانيّ لا يمنع الخضوع للقرار الأمريكيّ "مصلحة" كما يرون في أصولهم الحديثة، وإن تحدثوا بغير ذلك. لكنّ محمد مرسى خرج عن منظومة الإخوان يوم تولى الحكم حقيقة، وأبت نفسيته إلا أن يُحرّر هذا القرار على التوّ. وهو ما حذرته منه السفيرة الأمريكية من قبل الإنقلاب.

أمريكا لا تهتمّ كثيراً بتطبيق الشرع أو الحدود، أو ما شاء المسلمون أن يقيموا في بلادهم. أمريكا تهتم بالقرار المصريّ، حين إتخاذ القرارات الي تمس سيادتها من قريبٍ أو بعيد. هذا هو مربط الفرس في السياسة الأمريكية. وقد أمّنت أمريكا قرار الدول العربية النفطية بلا استثناء، بفرضّ سيطرتها على منابع النفط، عسكرياً وتقنياً، وبحيازتها للأموال النفطية في بنوكها، حيث يفضّل أصحاب "*العروش والكروش*" العربية أن تكون أموال النفط تحت السيطرة الغربية من أن تستثمر في بناء بلادهم وتحريرها. كما أمّنت قرارها في مصر وتونس

والعراق وليبيا والمغرب والجزائر والأردن وسوريا عن طريق عمالة حكامها، وخيانتهم لشعوبهم ووضاعتهم وخِسَّتهم التي تخرُج عن المِلة وترضى بالمَذلّة.

والولايات المتحدة، حسب الحسابات الدنيوية التي تقوم على عالم الأسباب، لن تنهار اليوم أو هذا العام أو هذا العقد، إلا عند من لا يفقه قواعد قيام وسقوط الحضارات، فإنها لا تزال في عنفوان القوة العسكرية الطاغية الهائلة، على أشدّها، بلا خصمٍ حقيقيٍّ في واقع الأمر، وإن بدأ الإنهيار الخلقيّ والقيميّ يفعل فعله في بنيانها الإجتماعيّ.

القوة، هي التي كانت، وستظل، ترتفع بها الأمم أو تتلاشى. وقد رأينا أنّ الأمة الإسلامية لم يعلو نَجمها إلا بعد أن واجهت، بالقوة العسكرية، القوى العالمية التي كانت سائدة وقتها. وهو ما لا يمكن تَخيّله في عالمنا اليوم، إلا بعد أن تعود السيطرة الإسلامية على أرض الإسلام، على أقل تقدير. وهذا ما لم تفهمه قيادات "الإسلاميين" ودَع عنك عوامهم.



(2) وهم الديموقراطية

أولئك الذين لا يزالون يعيشون وهْم الديموقراطية، ويعتقدون أنّ الإستفتاء على الدستور، أو الإنتخابات القادمة، يمكن أن تغيّر من أيّ وضع قائمٍ على الأرض، إنْ صوّت الناس بنعمٍ أو لا! هذا وهمٌ آخر يجب أن يفيق منه من لا زالت لديه بقية عقلٍ، في بلدٍ غاب فيه العقل والمنطق والدين والخُلُق.

هناك أكثر من مليون مُسلحٍ شَرسٍ عديم الدين والخلق، بين جيشٍ وشُرطة وأمنٍ مركزيّ وأمن دولةِ الكفر، وبلطجية تابعة لهم، تُموّلهم موارد الدولة بلا حدود، بل وموارد دول أصحاب "العروش والكروش"، مع ماكينة إعلاميةٍ هائلةٍ، وقضاءٍ فاسدٍ مرتشٍ، وشعبٍ مواز، يمثل الغالبية من سكان تلك الأرض، من كافة الطبقات، يتمنى قتل الإسلاميين، إخواناً وغير إخوان. السؤال لهؤلاء هو كيف يتصَوّرون، عملياً، أن يَخرج ممثلي نظامهم يوماً على الناس فيقرّرون إسقاط نظامهم، واستبدال قادتهم، وتسليم سُلطتهم إلى المسلمين؟ أيكون هذا بسبب نسبِ انتخاباتٍ تعلو وتَنْخَفض حسب عدد الصناديق التي يُرسِلها المُزَوّرون؟ أم بسبب السلاسل البشرية التي تخرج بمئات المخلصين من الرجال والنساء، أو التظاهرات التي أصبحت بالآلاف التي تُعدّ على أصابع اليد الواحدة؟

حلّ هذه الأزمة الحالية يكمن في طريقين، إما أن يَحلّ بهم عذاب قوم لوطٍ أو قوم عادٍ أو قوم صالحٍ، بهلاكٍ عامٍ، كأن يجف ماء النيل، أو أن يغزو اليهود البلاد، ويقسِمها بين الصهاينة والصليبيين، وهو السيناريو الأكثر توقّعاً.

من الضروريّ أن يفهم المسلمون اليوم أنّ الصراع المسلح الذي بدأته قوى الظلام الكفريّ في مصر، لا يمكن أن يتبدّل إلا بحراكٍ موازٍ. هذا الحراك يكون باستمرار التظاهرات، وإن كانت تؤدى إلى "صداع للسلطات"، لن يكون بها إسقاط للنظام الفاشيّ السيسيّ الملحد.

إنّ الوضع الحاليّ في مصر باق قائم، سنيناً وعقوداً، طالما لم يتحرك المسلمون في الإتجاه الوحيد الذي قامت به، وستظل تقوم به، سنن الله في الأرض، القوة والمغالبة والمواجهة المسلحة، بعد الإستعداد بالعدد والعدّة، والعلم اللازم لهما. وهو أمرٌ لا أرى عليه دليلاً في وقتنا هذا.



الفصل الثاني

يجب أن يكون مفهوماً أن الغرض من الحركة في طريق التمكين هو بالأساس تحرير هذه الحركة من الإنحراف العقديّ أولاً وتحرير التوحيد في عقول وقلوب المسلمين، بلا غَبشٍ ولا شركية.

(3) وهم السيطرة الإخوانية

الأمر الذي يجب أن يكون مفهوماً هو أنّ التمكين "لن" يمر من خلال جماعة الإخوان، أو من هم على طريقها ونهجها من جبهة دعم الشرعية. وهذا التأكيد يأتي أولاً من الرؤية الشرعية البحتة، التي ترى أنّ الحقَ لا ينشأ من باطلٍ **"إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ"**يونس81. ويأتي التأكيد ثانياً من الواقع المشهود والتّجربة المحسوسة، التي رأيناها بأعيننا وعشنا فصولها على مدى الخمسين عاماً الماضية، حيث أثبتت بما لا يدع مجالاً لشكٍ عند عاقلٍ أن النهج الإخوانيّ الإنتهازيّ التفاوضيّ، خاصة ممن لا علم لهم بسياسة أصلاً، لا يمكن إلا أن يصل ببلادنا إلى ما وصل بها اليه اليوم من تحكّم الكفر، واستشراء الإلحاد وتسلك العسكر. ولا عليك ممن يدّعى العلم ويغفل عن السنن، ويرى أنّ الإخوان هم سادة هذا الزمان ومنقذيه**!!**

لقد وقع الإخوان في أخطاءٍ قاتلة، يسمونها اليوم إجتهاداً، وهي والله جَهلٌ مَحضٌ بسنن الله تعالى وبقواعد السياسة، بل وأصول المنطق البسيط البدائي. وهم اليوم يسيرون، بكل غطرسة على نفس الطريق، أو من بقي منهم خارج السجون، طريق التفاهم والتفاوض والمشاركة مع "القوى الثورية" التي تمثل عشر معشار القوة الإسلامية على الأرض، من خارج التجمع الإخوانيّ.

إن التبريرات التي لا يزال يقدّمها هؤلاء، ومن هم على شاكلتهم، في أنّه يجب أن يكون هناك حلاً وسطاً، وأن يكون هناك تعاونٌ مع قوى "ثورية"، لا علاقة لها بالإسلام ابتداءً، فهي كلها تبريرات قد استُهلكت في الثلاثين شهراً التي سبقت انقلاب كفّار السيسي، سواء في أيام حكم المجلس العسكريّ أو حكم محمد مرسى، فكّ الله أسره.

إن الخطوة الأولى في الطريق إلى التمكين، يجب أن تتجاوز خطاب جماعة الإخوان بالكُليّة، فكّ الله أسر المأسورين[37] منهم ومن بقية المسلمين. إنّ الجَماعة، قادة وشَباباً هم، بشكلٍ عامٍ، عائق في سبيل التحرّك في طريق التمكين، لا مُعين عليه. ومن ثم، وجب على المخلصين أن يتحركوا في سبيل غير سبيل هؤلاء، وأن يدعوهم لحكم الله فيهم، فمن وعى الحكمة رجع وتاب، ومن ظلّ قلبه غُلفٌ منهم فهو وشأنه.

[37] لا أدرى والله عن عصام العريان وسعد الكتاتنيّ، فقد أوغلا في العلمانية الإسلامية وكانوا أكثر القوم تغفيلاً وتمييعاً للحق وذلة نفس أمام العدو، فليجزهما الله بما يستحقا.

ونودّ أن نذكّر إخواننا من أهل العلم والإخلاص بما قال الشاطبيّ رحمه الله في الموافقات، في معرض حديثه عن الحرج والمشقة، ننقلها بتمامها لما فيها من فائدة، يقول رحمه الله "فصلٌ: فإذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن رأيت ميلاً إلى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في االطرف الآخر . فطرف التشديد وعامة ما يكون في التخويف والترهيب والزجر يؤتي به في مقابلة من غلب عليه الإنحلال في الدين. وطرف التخفيف وعامة ما يكون في الترجية والترغيب والترخيص يؤتي به في مقابلة من غلب عليه الحرج في التشديد فإذا لم يكن هذا ولا ذاك رأيت التوسط لائحا ومسلك الاعتدال واضحا وهو الأصل الذي يرجع إليه والمعقل الذي يلجأ إليه. وعلى هذا إذا رأيت في النقل من المعتبرين في الدين من مال عن التوسط فاعلم أن ذلك مراعاة منه لطرف واقع أو متوقع في الجهة الأخرى وعليه يجري النظر في الورع والزهد وأشباههما وما قابلها، والتوسط يعرف بالشرع وقد يعرف بالعوائد وما يشهد به معظم العقلاء كما في الإسراف والإقتار في النفقات"[38].

هذه الكلمات تلخّص مجمل القول في موقفنا من هؤلاء، ومن طريقة التعامل مع الواقع الحاليّ، بل وتتعدى إلى رأينا في الواقع الشاميّ كذلك، كما سنبيّن في مقالٍ آخر. وخلاصة ما ورد أن الأحكام الشرعية، والفتاوى القائمة عليها، تقوم على التوسط، لكن في الأحوال العامة حيث تجرى الأحوال على منوال الشريعة. أمّا إن مالت الأحوال عن ذلك إلى أحد من الطرفين الغائيين، الإفراط أو التفريط، تجد الأحكام، والفتاوى المبنية عليها، تميل بالمفتي إلى الجانب الآخر، ليقوم بها ميزان الإعتدال، فتعود الأمور إلى التوسط. ومن هنا، فإن وجدت فتوى معينة في واقعٍ ملئ بالتسيّب والخِيانة والعِمالة، تدعو إلى التقارب والتعاون، فاعلم إنها لا تجرى على مَهيع الشّرع الحنيف، بل هي حاملة بذور إفسادٍ تميل بالواقع إلى الطرف الفاسد، ولا تُصلح ولا تعود إلى التوسط. ومن هنا، فإنّ هذا المنطق الأعوج الذي تتعامل به تلك الجماعات والجبهات، لا يعكس إلا جهلاً بالشرع الحنيف، وقواعده وأسسه وبنيانه الأحكم.

فإذا قلنا هذا، وجب أن ننبه إلى ضرورة قيام جماعة جديدة، ولا أقول حزباً بالمعنى السياسي الحاليّ، تحمل الفكر التوحيديّ الصحيح، وأسس الحركة الصائبة التي تبنى آراءها وتوجهاتها العلمية والعملية على أسس شرعية صحيحة، وتقديراتٍ واقعية سديدة، لا تعبأ بماضٍ منحرفٍ، ولا تتعلق بتاريخٍ ملوّثٍ بأخطاء منهجية وعقدية لا حصر لها. ولتكن حركة "إخوان الإسلام" مثلا أو "التيار الإسلامي" أو غير ذلك، فالإخوان المسلمون ليسوا أولى باسم الإخوان منّا،

---

[38] الموافقات ج2 ص 167.

وليسوا أولى بصفة الإسلام منّا. لكننا نهدم تلك القاعدة الفاسدة البدعية التي قامت عليها، ونقيم جماعة تتّبع الشرع، ولا تجرى وراء أسماء دعاة يصيبون ويخطئون.

وكما ذكرت سابقاً، عدة مرات، أنّ الباطل قد كسب هذه الجولة، وأنه كسبها من كسبها من طريق فئة الشعب الضالة في مصر، وهي أكثر من نصفه، وعن طريق القوة التي يحوزها جيش احتلال وعدوان وشرطة بَغْي وطغيان، ومناصرة قضاء نجسٍ مرتشٍ ملحد، وإعلام فاجرٍ خسيس، ثم دعم دويلات النفط من المثليين ذوي الغتر والجلاليب.

هذا أمرٌ واضحٌ وحقيقة مؤكدة، لا يمارى فيها إلا جاهلٌ أو ذاهلٌ. وهؤلاء الذين يرون تقدماً في وضع المقاومة المسلمة، ويخرجون على الناس في التلفاز على الجزيرة يؤكدون أنّ الكفة ترجح لصالح الإسلام، هؤلاء يهديهم الله، ولا أزيد.

الحلّ الحقيقيّ لن يكون إلا إن قرع السلاح السلاح. هكذا دون مواربة ولا تحفّظ.

قد تكون المصلحة الصهيو-صليبية اليوم أن يُستبدل وجه السيسي بوجهٍ آخر علمانيّ، وأن تختفي الدبابات والمصفحات من الشوارع، بعد أن يُعتمد دستور الإفك الإلحاد، وتتأسس دولة لا دينية ملحدة، وتُرسم صُور ديموقراطية وتقام برلمانات علمانية، لكنّ هذا لن يغّير من حقيقة أنّ الباطل قد كسب هذه الجولة بالضربة القاضية.

إن الغرب لا يقصد أن يظل السيسي اللعين على رأس المنظومة المصرية، أبداً. بل يقصد إلى إزاحة أي توجّه إسلاميّ قد يخرج بمصر من المستنقع الوحِل التي هي فيه، وأنْ يبرر قرارها، ولو بعض الشيء، حتى ولو على المذهب "الإخواني-الإسلامي-العلماني".

من هنا، فإننا نقرر أنّ القوى الإسلامية التي لا تزال تعيش بالإسلام، وللإسلام في مصر، على ضعفها وهوانها على الناس وقلة حيلتها، يجب أن تنتبه أنّ الطريق ليس طريق مفاوضة أو حلول وسط، لم يكن، ولن يكون. إذ نحن نتحدث هنا عن إسلامٍ وكفر، وهما لا يلتقيان في طريقٍ وسط بحالٍ من الأحوال. وليخجل أولئك الذين يتحدثون عن الحديبية وكفاهم هذراً وجهلاً وبروداً. إنما الطريق هو طريق المقاومة المسلحة لجيش الإحتلال وجند فرعون، سواء السيسيّ أو صباحيّ أو غيرهما. فالكفر هو الكفر، سواءً كان عسكرياً أو مدنياً، إنما يُمهد الكفر العسكريّ للكفر المدنيّ، ليستقر ويبقى، إلى حين.

الأمر ليس أمر السيسي، يا أبناء الإسلام، الأمرُ أمر إقامة دين الله في الأرض، أرضنا، مصرنا وشامنا وعراقنا. فإن لم يتحقق هذا، وتلاعب الكفار بتغيير أوجه الباطل، فاحذروا أن

يخدَعكم الخِبّ اللئيم، فالمسلم كيّس فطنٌ لا يُخدع، إنما يُخدع من دخلت دينه البدعة أو تشوّه فهمه للواقع جهلاً أو سذاجة وغفلة.

السؤال اليوم، هل يقدر شعبنا على مواجهة مسلحة مع جيش الإحتلال؟ هل شعبنا المسلم مهيأ أصلاً لمثل هذه المواجهة؟



الفصل الثالث

أمرٌ يجب أن أنَبِّه عليه في سلسلة المفاهيم هذه، وهي أنّ أمتنا ليست محصورة في نطاق مصر، بل هي منتشرة في كلّ بقعة من البقاع التي فتحها المسلمون يوماً، واستقر الأمر فيها للأكثرية المسلمة. ومن ثمّ، فإنه يجب أن يكون معلوماً أنّ ظهور الدين وإقامته قد لا تبزغ شمسه من مصر. وقد فقدت الشام جذوة الجهاد أخيراً، والتي كانت تحمل إرهاصاتٍ واقعية تدل عليه. وليس يعني هذا أنْ يستسلم مسلمو مصر لكفارها، بل يعنى أن يتسع نظر المسلم في مصر ليشمَل حال "الأمة" بعامة، ويدعمها في كافة أنحائها.

(4) بين اعتقال الحرائر وتكريم العواهر.

حادثة الفتيات المسلمات، الذين اعتقلهن جيش الإحتلال، وحكم عليهن قضاة التزوير والكفر بالسجن إحدى عشر عاماً، تدلّ دلالة قطعية على مذهب هؤلاء الكفرة الفجرة، أن اضرب بغاية القسوة والوحشية، اضرب في كل اتجاه وبأي وسيلة متاحة، لتلقى الرعب في قلوب الناس، وتمنع أية محاولات قادمة للمعارضة وتحطم الشعب المسلم نفسياً.

لكنّ هؤلاء الكفرة الفجرة، الذين تعدّى فجورهم كفر أبي جهلٍ وأبي لهب، لا يرقبون في أحدٍ إلا ولا ذمة. وشعبهم المختار من عواهر النساء ومخانيث الرجال وفاقدي الدين والخلق، يدعمون هذا الإفك العظيم، ويقفون وراءه صفّاً كما سيقفون وراء السيسي صفاً، حين يقدمهم يوم القيامة إلى جهنم فأوردهم النار، "وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ"هود 98.

أيّ دين هذا الذي يدين به هؤلاء ممن أقدم على اعتقال هؤلاء الفتيات الطاهرات، وممن أشرَف على حبسهن، وممن ساقهُن للمحاكمة، وممن حكم عليهِن بالباطل؟ أيّ دين هذا الذي يدين به هؤلاء إلا دين الشيطان ذاته، بل هم والله أحقر دينا من الشيطان " كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَـٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ" الحشر 16.

ثمّ أيّ رجولة وأيّة نخوة، ولا أقول إسلاماً وسُنّة، عليها هؤلاء الرجال الذين يروْن هذا واقعا ببناتهن وأخواتهن من المسلمات، ثم لا يحملوا سلاحاً يقطّعوا به أوصال هؤلاء الظلمة الفجرة؟ أين رجال مصر؟ يقولون "بناتنا رجالة"! نعم، لكن "رجالنا بنات" في المقابل. يا عيب "الشوم" كما يقال. لقد تصورت أن الدماء، دماء الكفار من جيش الاحتلال وداخليته، ستسيل كالفيضان بعد هذه الواقعة، لكن لم نر إلا ثبات آبائهن من الصابرين على البلاء.

إنّ العدو اليوم يتمثل في أربعة جهات أساسية، جيش الإحتلال، الداخلية، القضاء ,الإعلام. هذه الجهات هي التي خرّبت مصرنا، وسلمتها لقمة سائغة لليهود والنصارى.

المفهوم هنا، هو أنه إن رضى الناس بهذا الأمر، فليس هناك سَقفٌ لِما يُمكن أن تفعله قوى الكفر بالشعب المسلم.

هي والله حالقة وواقعة وآزفة، أن تسكن الحرائر السجون، وتسكن العواهر القصور.



(5)

من نَفّسَ عن غضبِه بالكلام قلّ أثره بالعمل.

سبق أن ذكرنا، في منشورات التيار السني لإنقاذ مصر، وفي بعض مقالاتنا بعد أحداث 25 يونيو 2013 ، أنْ هناك خصائص طبيعية وطبوغرافية وتاريخية لشعب مصر، تجعل الحلّ العسكريّ مستبعدٌ في مصر. قلنا ما نصه "أنّ مصر، شعباً وجغرافية، لا يصلح فيها تغيير بالعمل المسلح الذي ينبني على حرب العصابات، أو على المواجهة الشاملة. فإن الشعب المصريّ لم، ولن يكون شعباً تصادمياً في يوم من الأيام، وهو ما ثبت في الخمسين قرناً الماضية، إلا فئة ضئيلة منه قد لا تبلغ الألفين! أما عن المواجهة الشاملة، فإن لها قواعد تحكمها من تحيّز المعسكرين، وقوة التسليح المضاد، والقدرة على التعبئة، وغير ذلك، مما هو مُفتقد بشكلٍ كليٍّ عامٍ في مِصرنا. كما أنّ ما حدث من قبل في تجربة الجماعات الجهادية في مصر، من ضربات محدودة لا أثر له إلا العكس، كما هو ثابتٌ معروف. وهذا لا يعنى أنّ هذه الوسائل لا تجدى في أماكن أخرى من العالم، فنحن نقف صفاً مع إخواننا في الشيشان، وفي الشام التي فرضت عليها هذا اللون من المواجهة، في أفغانستان، وفي سائر بقاع الأرض المجاهدة"[39].

وقد اندفع وقتها عدد من الإخوة الأفاضل، من مناصري الجهاد، يصيّحون أنّ ذلك تخاذلٌ عن الجهاد، وما إلى ذلك من حديث.

إلا إننا لا نزال نرى ما ذكرنا حقاً إلى يومنا هذا، فها نحن نرى أنّ الغالبية الشعبية من الشعب المسلم يناصرون النهج الإخوانيّ القائم على مقولة أنّ "سلميتنا أقوى من الرصاص"، ويواجهون العدو مَكشوفي الصدر في مظاهرات سلمية، ويحاربون الكفار بالنكات، وعلى صفحات النت. ولا أقول هذا استهزاءً، لكنها طبيعة الشعب المصريّ، أن ينتقم من عدوه بالسخرية منه، ويخرج أضغانه وإحباطه في صورة نكاتٍ أو تعليقاتٍ على الفيس بوك وتويتر. لكن الحق أحق أن يقال، من يتكلم لا يعمل، ومن يعمل لا يتكلم. قاعدة عامة كلية لا شك فيها.

ولا أعنى بهذا أنّ مصرَ خالية من المُجاهدين، أو ممن يقدر على أن يدفع حياته ثمناً لدينه وعرضه، لا والله، بل أثبتت الأيام الماضيات أنّ في مصر من المجاهدين الصابرين من هم على أعلى درجة من الوفاء للدين والشرف والكرامة وإباء الضيم. لكننا حين نتحدث عن

---

[39] "التيار السّني لإنقاذ مصر .. فِكرٌ ومَرجعية"

الجهاد، فإننا لا نتحدث عن قدراتٍ فردية واستعدادات شخصية، بل نتحدث عن تكنيك وتكتيك جماعيّ محدد، يستلزم القدرة على العمل الجماعيّ واستعمال السلاح والتخطيط والمناورة والإختفاء والتنَكّر والحصول على الإمدادات، وغير ذلك من احتياجات الجهاد وضرورات استمراره. هذا ما لا نرى قدرة عامة بين أبناء الشعب المصريّ عليه في وقتنا هذا، إلا أن يشاء ربي شيئاً.



(6) الحلول المُمكنات[40]

الأمرٌ أنّ هناك ثلاثة حُلول مُمكنة للأزمة الحالية في مصر. حلٌّ يضع العلمانيين الليبراليين في الحكم، كما حدث في ليبيا وتونس. وحلٌّ يأتي بصاحب النصيب بطريقٍ المظاهرات المستمرة إلى أن يسقط النظام وحده، وحلٌّ يعود بالمرجعية الإسلامية حاكمة في مصر بطريق القوة المسلحة.

أمّا **الحلّ الأول**، وهو ما فد تسعى اليه الولايات المتحدة يوما، أن تخلع السيسي، وتسترضى الجموع الغاضبة بإخراج أكثرية المعتقلين، وكبح جماح الشرطة، وإعادة الجيش إلى ثكناته، وإقامة برلمانٍ علمانيّ الصبغة، يدعمه الدستور الكفريّ الجديد، ويرأس دولته أحد العلمانيين من فصيلة كرزاي أفغانستان، كالصباحيّ. هذا ما يَدعَمه الغَرب عامة، ويرى فيه الحلّ الأمثل للموقف الحاليّ، الذي يَضمنُ إزاحة الإسلام من الحكم، ويكتفي فيه الإخوان، كعادتهم، بدور هامشي يقوم على "المشاركة لا المغالبة"، إذ حلّ الجهاد، أو السعي اليه، بالنسبة إليهم حرامٌ شرعاً!

أما **الحلّ الثاني**، وهو ما تسعى فيه الجهات الإخوانية، وجبهة دعم الشرعية، فيقوم على مقامرة لا تُعرف نتيجتها، أن تستمرّ التظاهرات، والقتل والاعتقالات، حتى "يتعب" العسكر، و"تزهق" الداخلية، وينهار الإقتصاد، وقد يتحرك بعضٌ من الشعب الضال من عبيد السيسي ضده لشيوع الفقر وتدهور الأحوال، حينها "يسقط" النظام، *يعلم الله كيف*، ثم يأتي العسكر ليتفاوضوا مع الإخوان على صورة "مشاركة لا مغالبة" وهي الصورة المُفضّلة لديهم على أيّة حالٍ.

وهذان الحلان لا يأتيان بحكم الإسلام السنيّ الخالص، بل يأتي الأول بحكم كفريّ علمانيّ صرفٍ، ويأتي الثاني بحكمٍ شِركيّ مختلط، يقوم على المبدأ الشِركيّ "مشاركة لا مغالبة"، بل أقلّ كثيراً حتى مما كان عليه عهد محمد مرسى فكّ الله أسره.

[40] سنشرح معنى الإمكان والإحتمال وتفصيلاتهما في المقال التالي إن شاء الله

أمّا **الحلّ الثالث**، وهو الحلّ الأوحد الذي يضمن أن يحكم شرع الله في الأرض، وأن تستولى القوة المُسلمة السنية المخلصة على مقاليد السلطة دون مشاركة الكفر، هو عن طريق مواجهة مسلحة مع جيش الإحتلال. وهو ما لا نرى أيّة إرهاصات لتحقيقه في أرض مصر، في زمن الناس هذا.

والله غالبٌ على أمره.



البحث الثاني

جسر العبور .. من الإستبدال إلى التمكين

لا أكاد أجد ما أتحدث به إلى القارئ، فقد تجاوز الأمر في مِصرنا ما يمكن أن يحاول المحاولون السيطرة عليه أو التقليل من أثره المدمر علي الإسلام والمسلمين، كما هو حال أهلنا في الشام. قتل وتدمير واعتقال وسحل واعتداء على الحرائر والأطفال.

لكن الفارق بين مصر والشام أنّ غالب الشعب السنيّ في الشام، معتدى عليه من الأقلية النصيرية المسلحة، التي يرأسها الكلب النصيري بشار. لكن في مصر، أمّ العجائب، يقف غالب الشعب "السنيّ"[41]، صفاً مع المرتدين من جيش وشرطة وبلطجية، برئاسة السيسي الخائن الصهيونيّ، يقفون ضدّ المسلمين "السنيّين" الذين يدافعون عن الحرية والشرف والكرامة والإسلام.

هذا ما تحتارُ في استيعابه العقول، وتتعثر في وصفه الكلمات، ويتجمد بإزائه العقل، وإن عرفنا سببه تحليلاً وتحقيقاً.

ما يحدث الآن على أرض مصر، يتجاوز كل التوقعات في ضرب الإسلام والمسلمين، والقضاء على كل ما يمت للدين بصلة، بتأييد ودعم وتفويض الشعب الأعمى المرتد من غالبية المصريين.

الخطة الآن هي أن تلفق تهمة الإرهاب لمحمد مرسى، ثم يُحكم عليه بالإعدام، ويُنفّذ الحكم على الفور، فإن وجوده على قيد الحياة، في أي وضعٍ كان، يمثل للمرتدين عقبة كأداء لا حل لها، إلا بموته.

المتظاهرون، أو ما بقيَ منهم، من عشرات أو مئات في سلاسل بشرية، يتم إبادتهم رويدا رويداً، عشرات كل مرة، كما صرّح فلوباتير اللعين، أن لا حياة للصليبيين في مصر مع من يحمل فكرة الإسلام، فمصرُ مسيحية كما قالوا!

القوانين والدستور، وسائر الزفة الديكورية، يطبخها عملاء المرتدين في مؤسسات الدولة المختلفة لتناسب ما يريد الحيوان الأعظم، السيسي.

السيطرة التامة على أرض مصر قد تحققت للمرتدين.

---

[41] المرتد عن دينه

الشعب الضال قد غيبه سحر الإعلام، والطبع المُشَوّه، والفطرةُ المنكوسة رأسا على عقب، فما عادت فيه فائدة مرجوة.

إنه عصر الإستبدال ولا شك، لمن عنده أدنى معرفة بالسنن الإلهية والشريعة الإسلامية.

انظر إلى قول الله تعالى "وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم " محمد 38، فالتولي يستلزم الإستبدال، والإستبدال لا يأتي إلا بالمصائب والفتن، تقرع المستبدَلين، وتقتلع جذورهم.

ثم انظر إلى قول تعالى "وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً" هذه الفتنة التي تصيب مصائبها من استحقها، لا تصيب الظالمين المرتدين خاصة، بل والمتورّعين المخلصين كذلك من الأقلية التي تعاشرها. وقد جاء في الشريعة بعض ما يبيّن حكمة هذه السنة الإلهية، ومنها أنهم تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو الإنحراف في العقيدة والحركة، أو غير ذلك مما صَحت فيه أحاديث كثيرة. لكن هذا ليس ما نسعى لتقريره هنا، بل إننا نقرر، أنّ الإستبدال، أي الإستئصال، واقع لا محالة، وليس للظالمين وحدهم، بل لمن حولهم كذلك. وهذا قَدْرٌ لا يشك فيه إلا شَاكٌ في القرآن نفسه.

ولا يحسبنّ أحدا أنّ الإستبدال قد بدأ في عصرِ السيسي المجرم، بل والله بدأ منذ أن ضَعفت الدولة العثمانية، قبل غزوة الفرنس على مصر والشام. ذلك بأننا تجاهلنا سُنن الله التي ذكرنا، ولم نتق الفتنة، فحسبنا أنّها ستتجاهلنا، ولا تصيبنا منها قارعة. لكنها بلغت الذروة في أيام الناس هذه، فأثمرت شجرة الشيطان ثمارها، وألقحت كشافاً وسفاحاً، وأنتجت توائماً، السيسي والمرزوقي وبشار والغنوشي وأضرابهم، ومخانيث الخليج كلهم.

أقول، والله شاهدٌ على ما أقول، إن الإستبدال واقع أمام أعيننا الآن، والفتنة تضرب الكلّ، الغافلين والمرتدين ممن لا يعون حقيقة ما يؤيدون ويدعمون ويفوضون، كما لم يدرك قوم فرعون نتيجة ما يفعل فرعون، ولم يدرك آل لوط ما سيحل بهم. فهي تُضرب بفعل السنة الإلهية التي لا تختار من تستأصل، كما ورد في حديث عائشة رضى الله عنها عن الجيش الذي يغزو الكعبة[42]، كما تضرب غير الغافلين من أصحاب الدين، مُخَلّطين فيه أو غير مُخَلّطين. فهي تأخذ من ظلم وفوّض ودعم بجريرته، ومن لم يفوّض ولم يدعم بجريرة السكوت عنه.

ويقول قائل، لكن المرتدين المباركين للكفر والداعمين والمفوضين لا يصيبهم أذى، بل يصيب غير الداعمين من المسلمين، قتلا وسحلاً واعتقالاً؟ فنقول إنما هو المدّ والإملاء من الله حتى يأخذهم أخذة واحدة في الدنيا، ثم ينقلبون إلى جهنم في الآخرة خالدين فيها أبدا، جزاء للكافرين.

[42] عن أم المؤمنين أم عبد الله عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يغزو جيش الكعبة فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم قالت : قلت يا رسول الله ، كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم؟ قال ، يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على نياتهم" متفق عليه

أما المسلمون، فهو جزاؤهم في الدنيا على السكوت عن الردة التي تفشت بينهم فلم يردوها، بل لم يعرفوا عنها إلا بعد أن ضربتهم ضربة قاضية، ثم يردون إلى الله، فيجازى المُحسن منهم بإحسانه، ويعاقب المسيء منهم أو يتجاوز عن إساءته. قال تعالى "أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾" القلم. "قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ" الرعد 16.

الإسلام باقٍ بقاء الدهر، لكن هذا الجيل، زائلٌ مُستبدلٌ لا محالة، إلا مختارون موفقون منه، من عوامه ودعاته وعلمائه.

المهم اليوم هو أن نتصور كيفية الإنتقال من جيل الإستبدال إلى جيل التمكين، فلابد من جسر يعبر عليه المختارون من جيلٍ إلى جيل.

سيكون هذا الإنتقال إنتقائياً إلى أقصى حدود الإنتقاء، بحيث لن يبقى أحدٌ ممن تشوب عقيدته شائبة، أو تنحرف حركته درجة، مهما صحت نيته، فهو من الذين تصيبيهم فتنة الإستبدال، وإن لم يظلموا خاصة. ذلك أنّ التخليط قد يصلح حين يكون المجتمع غالبه صحيح الإتجاه، كما أن قليل الخبث لا ينجس الماء إن كثر، لكن ينجس القلة والقلتين. هكذا الحال في المجتمعات، حين يصبح النجس هو الأصل والطهارة هي الفرع. حينها، لا ينجو إلا من هو على الجادة، قدر الفطرة الإنسانية.

هؤلاء الناجون، هم قِلَّة من قِلّة، مثلهم مثل من حارب مع موسى عليه السلام بعد أن تمت تنقية صفوفه ثلاث مرات.

المشكلة اليوم أنّ دعاة الجيل الوسيط، بين جيل الإستبدال وجيل الإنتقال، لا يزال أكثرهم لا يرون الصورة الكونية التي يمر بها الإسلام اليوم. لا يزال الكثير منهم يتمسك بماضٍ زائل، وحاضرٍ واهم. لا يزال منهم من يتحدث عن الإخوان، الذين هم مشكلة الماضي وكارثة الحاضر، ولا يعلم هؤلاء المفتونون أنهم ملتحقون بركب المستبدلين، وأن تنقية الصف، وإخلاص التوجه، وتصحيح البداية هو شرطٌ في أن يكونوا ممن كُتب لهم العبور من على جسر الإنتقال إلى الجيل الجديد، جيل التمكين.

نعم، من العامة الدعاة والعلماء، من سيعبر هذا الجسر، لكن هؤلاء هم كما قلنا قِلَّة من قِلّة. ونحن لا نعرفهم بأسمائهم، بل نعرفهم بأوصافهم، وعلى رأسها أنهم نبذوا الماضي المُخلّط، نبذاً تاماً ولم ينظروا إلى وراء، كما لم ينظر الناجين من أهل لوط إلى الوراء "وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ "، بل حرّروا توحيدهم، وارتفعوا عن واقعهم، ورعوا الفتنة واستوعبوا سنن الإستئصال والإستبدال، واحترموا سنن الله تعالى، ولم يعاندوها، أو يحاولوا تجاوزها، وكأنها ستُحابيهم لأنهم مخلصون، رغم علمهم بالآية التي ذكرنا، أنّ الفتنة لا تُصيب من ظلم خاصة. هؤلاء، عوام ودعاة وعلماء، هم من سيعبرون على جسر الإنتقال، وهم من سيقودون جيل التمكين،

في العقود القادمة، لا السنين القادمة، فسنن الله في التغيير بطيئة لا تأبه بحياة الإفراد، بل تتعامل مع حياة المجتمعات، وصعود وسقوط الحضارات.

فمن أراد أن يَجِد هذا الجسر، وأن يكون ممن تأهّل للعبور عليه، فعليه بالخلاص من خَلطَة الدين التي عاشها المسلمون منذ عقودٍ، وقادهم في صحرائها الإخوان، وأغرقتهم في لُجَجِها سلفية الداعرين.

هذا، أخي المسلم، هو ما يجب، أن ينصَبّ عليه جهدك اليوم، أن تكون من هؤلاء، ولا تيأس فتقول "لكنى كنت من عوام هذا الخَليط البالي"، فإن التمحيص اليوم هوالإختبار النهائي، فإن أصرَرت على موقفك، فأنت في ركب الإستبدال، وإن أردت النجاة، فالطريق إلى جسر العبور واضح بيّن، على ما فيه من صعوبة مخالفة العادات ومصارعة التصوّرات الباليات، والقدرة على مواكبة سنن التغيير بفهم وثبات.

فهلم نُصَفّى تصورات العقيدة، ونعدّل انحراف الحركة، ونتبرأ مما فعل السفهاء منا، قديماً وحديثاً، ونجأر إلى الله في الصَعدات أن يجعلنا ممن يَستدل على جسر العبور، لنكون طلائع جيل التمكين، الذي لا بد قادم، لكن بعد حين.

ألا هل بلغت، اللهم فاشهد.



البحث الثالث

جيل الإستبدال .. وجيل التمكين

إن القلب ليكاد ينفطر حين أقول ما سبق أن قلت، أنّ الباطل قد غلب في هذه الجولة. هذا أمرٌ أصبح ظاهراً لا يحتاج إلى دليل عليه، إلا لمخلصٍ اضطرب عقله من وقع الصدمة، فأصبح لا يريد أن يصدق الواقع.

لكنّ هذه الغلبة هشة ضعيفة، لا تستطيع أن تقوم بحالها في وجه الحق، إلا بقوة السلاح وسفك الدماء وهتك الأعراض، إذ هي غلبة كفر، فهي بلا شك ليست قاضية عليه، فالباطل لا يقضى على الحق، إلا أن يستبدل من لا يستطيعوا أن يقوموا به، كما هو الحال اليوم مع الإخوان.

لكن هذا الإستبدال لا يحدث بمعجزة تزيح جمعاً من الناس من على الأرض، وإن كان ما يحدث اليوم من مجازر للمسلمين يقترب من هذا الحدّ، ثم يخلق الله جمعاً آخر أفضل وأقوى وأشد في مواجهة الباطل. لكنها تحدث عن طريق الإعداد النفسي والماديّ، إعداد العدد والعدة، كلاهما معاً. وهو ما سقطت فيه جماعة الإخوان بجدارة فائقة. فهي لم تعد شباباً يواجه الكارثة الحاضرة بما هو من قبيل القوة القاهرة، لكنها أعدت شباباً عدداً يتعبد إلى الله باتباع قيادتها، لا بما أمره الله أن يتعبد به اليه. ثم لم تمنحهم العدة، بل اكتفت بتصريحاتٍ شفوية جوفاء، ثم راحت تتنكر لما تمليه السنن الإلهية من طلب الإعداد والعدة، بالتمسح بالديموقراطية المزورة الشوهاء، فقضت على نفسها، وعلى شبابها، وعلى بقية المسلمين من أهل مصر.

الإستبدال يستلزم التمكين، الذي يستلزم في سنن الله سبحانه أن يبدأ الإعداد. إعداد جيلٍ من المسلمين، يعرف دينه حقّ المعرفة، لا دين الإخوان الذي يقدمونه لعوام الجهلة من الشباب على أنه دين الله.

الإعداد يعني تغيير النظرة الحالية التي تقمصها مسلموا مصر، من محبي الله ورسوله ﷺ، والتي ينشا عنها مسلماً ضعيفا متسلسماً مسالماً تابعاً لا يملك يداً يبطش بها بإعدائه وأعداء دينه، ولا سلاحاً يدفع به عن نفسه وأهله وعقيدته، بل ولا يملك الفكرة التي تجعله يعمل عل تحصيل تلك الوسائل ابتداءً.

هذا الإعداد هو حق الله علينا الآن. حق الله على القادرين علي. والقادرين على منحه، والقادرين على تلقيه. العلماء والدعاة، وطلبة العلم والحركة.

يحسن اليوم بالعلماء والدعاة، من بقي منهم خارج السجون، أو من بقي في قلبه ذرة من شجاعة ممن هم خارجها، أن يدرك أنّ العلم الشرعي الاكاديمي ليس هو المطلوب لإعداد جيل الإستبدال. فنحن لا نعيش في ظل دولة إسلامية، نتفيأ ظلال العدل ونتحاكم إلى الشرع، فنتمتع

بالبحث العلميّ وتحقيق المخطوطات، وتدوين الهوامش على كتب السلف. هذا علمٌ يصلح في عصر الخلافة إن شاء الله، لكنه ليس علم إقامة الإسلام بلا خلاف.

اليوم هو العلم للعمل، العلم للحركة، العلم للدعوة، العلم لإقامة الدين، العلم لدحر الكافرين، لا يصلح علم سواه

جيل اليوم يُستبدل أمام أعيننا، لكننا لا نرى سنن الله على وجهها الحقيقيّ. ولهذا يجب أن يبدأ القادرون على التوجيه والأعداد دورهم التاريخيّ دون تأخير. فهو اليوم فرضُ عينٍ عليهم جميعا، كالصلاة والصيام، لعدم توفر من يقوم بهذا الواجب الأصيل.

إن ظهور الحق له خطوات لا يمكن أن نتخطاها أو نختصرها،

- أولها معرفة الحق وتبَيّنه، ومعرفة الباطل وكشفه
- ثم تبيين الحق ونشره، والحذر والتحذير من الباطل وأهله
- ثم تجميع المخلصين القادرين عليه، وفرز المندسين عليه وتنقيحه
- ثمّ العزم على القيام به مهما كانت التكاليف،
- ثم إعداد العدة لمواجهة الباطل والتدريب على وسائله، دعاية وإعلاما ومقاومة وجهاداً
- ثم تحديد ساحات المواجهة، والبدء في إنفاذ الخطة
- وقبل ذلك كله، وفوق ذلك كله، التوكل على الله وطلب نصرته، واللجوء اليه في الخير والشرّ واتباع أمره ونهيه في كلّ أمر. فنحن نعمل لرضا الله، لا لدنيا ولا لدولة.

هذا ما يجب أن يبدأ اليوم، وهذا ما يجب أن يستمر، على أسس جديدة لا علاقة بها بما عليه الجيل الذي يستبدله الله اليوم، أمام أعيننا. فجيل الإستبدال لا يمكن أن يكون جزءاً من جيل التمكين.



البحث الرابع

بين دُعاة الإستبدال .. ودُعاة التَمكين

ذكرت فيما تقدم "جيل الإستبدال .. وجيل التمكين" أنّ "الإستبدال يؤدي إلى التمكين، الذي يستلزم في سنن الله سبحانه أن يبدأ الإعداد. إعداد جيلٍ من المسلمين، يعرف دينه حقّ المعرفة، لا دين الآخرين الذي يقدمونه لعوام الجَهَلَة من الشباب على أنه دين الله".

كما ذكرت من قبل، في سلسلة "بعد أن انقشع الغبار"، أنّ المُنظرين والعلماء والدعاة يجب أن يأخذوا مكانهم في بناء الدعوة الصحيحة وفي قيادة ركب التمكين، وأنهم يجب أن يكونوا في طليعة التغيير المرتقب، لا ذيلا فيه.

وهنا يجب أن نتوقف قليلاً لننظر في حال هؤلاء، خاصة الدعاة منهم، من حيث إنهم المتحدثون إلى الناس بلغتهم، الناقلون عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فهم أئمة الناس إلى هذا التغيير ثم إلى ذاك التمكين. ومن ثمّ فإن المنطق يملي اليوم أن نتحدث عن الدعاة، الذين يحملون كلام الله سبحانه إلى الناس، وعلى فكرهم ومنهجهم وتوجهاتهم تتربى الأجيال، فإن انحرفوا انحرفت وإن صَلَحوا صَلُحت.

الدعاة اليوم منقسمون إلى قسمين، قسم كلّه شرٌ لا فائدة فيه. فهم محاربون لله ورسوله صلى الله عليه وسلم في حقيقة الأمر، وهؤلاء هم علماء السلطان ودعاته، كمفتي الديار العلمانية، الفاسق عن أمر ربه علي جمعة، وكالعاهر البرهاميّ، ومحمد حسان وبقية شلة أمن الدولة وعملائها. هؤلاء لا دين لهم ولا خلاق، فلا نعيرهم اهتماماً فيما نقول هنا.

والقسمُ الثاني فيه خير قد يشوبه شَرٌّ في بعض أصنافه، وهم أصناف ثلاثة:

صنفٌ أولٌ، وهم من صنعوا الجيل الذي يستبدِله الله سبحانه اليوم، أعني بهم دعاة الإخوان ومن لفّ لفيفهم وسار على دربهم وساير فكرهم ممن يسمونهم "المفكرون الإسلاميون". فقد قاموا بتشكيل تصوّرات عشّشت في عقول غالب المسلمين، وقادَتهُم إلى طريق ضالٍ عقدياً، وحركة مُنحرفة عملياً. وقد رأينا بعينَي رؤوسنا ما أنتجه هؤلاء الدعاة من وبيل الأثر على المسلمين وديارهم، وما جرّوه على أنفسهم وعلينا من خرابٍ وتقهقرٍ في طريق دعوة الله الصحيحة التامة. وهؤلاء يقعون تحت سُنّة الإستبدال، هم والجيل الذي ربّوه، ثم لهم ما لهم عند الله، وعليهم ما عليهم، لعل الله أن يتقبل أحسن ما عملوا ويتجاوز عن سيئاتهم.

وصِنفٌ ثانٍ، وهم الأخطر أثراً اليوم، من أسميهم "**الجيل الوسيط**" من الدعاة، وهم أكثرية في الوسط الداعي للإسلام. وهؤلاء هم منْ أدركوا خطأ ما كانت عليه دعوة الصنف الأول، وعرفوا عوارهم وعوارها، فتحدّثوا بالحق، في مناسباتٍ معينة، لكنهم، ظَلوا غير قادرين على

استشفاف ما وراء الأحداث، والنظر عبر ضباب الحاضر واختراق حجبه والإستفادة التامة من عِبراته.

ذلك النقص في صحة التوجه يرجع إلى عدة عوامل، منها الشخصية، فكلُّ امرئ له من الطبيعة الذاتية ما تتلائم معه أفعاله وتتطابق حركاته. فمنهم من يغلب على طبعه الرفق والهدوء، ومنهم من يغلب عليه الشدة والحدة.

ثم عاملٌ آخر طبعيّ خفيّ، وهو عامل "الأتباع"، إذ مِنْ هؤلاء من صار له اسمٌ معروفٌ، وصار له أتباع كثر من طبقة ذلك الجيل المُستبدل، فهو دائماً على حذرٍ من أن يذهب بدعوته إلى خلاف ما هو على الأرض اليوم بشكلٍ تامٍ، أو أن يرى التغيير شاملاً عاماً، بل يحدوه دائماً أملٌ زائفٌ لا دليل عليه أنّ جيل التمكين سيكون من بين هؤلاء المُستبدلين. وقد يكون هذا صحيح إلى حدٍ ما، فإن رحمة الله لا حجر عليها، وقد يتوجه بعض هؤلاء إلى الطريق الصحيح، لكنّ الأمر هنا هو القدر الذي ننحرف فيه بدعوة الحق لتقابل هؤلاء في منتصف الطريق. وهو ما يعود بنا مرة أخرى إلى حلول الوسط الدعوية، وما أدراك ما حلول الوسط الدعوية! فتجدهم يميلون إلى عدم تسمية بعض الناس بأسمائهم أو يصفونهم بأوصافهم، أو بيان انحراف بعض الجماعات الإسلامية انحرافاً كلياً عن المنهج، تحت دعوى "مصلحة الدعوة"! التي تقتضي عدم التنفير، وسائر ما يتحجّجون به في خاصة أنفسهم. وينسى هؤلاء في خِضَم هروبهم من "التنفير" أنهم يقعون فيما وقع فيه الصِنف الأول الذي أشرنا اليه، فيتقربون إلى بعض العامة، لكنهم يبعدون أضعافاً عن الرؤية الصحيحة المُتكاملة التي تفتقدها الحركة الإسلامية برمتها اليوم. وهذا شرٌ خفيّ لا شك فيه. ثم عامل آخر وهو أنهم، شاءوا أم أبوا، متأثرون بتلك البيئة التي أنشأها دُعاة الصنف الأول، فهم لا يعيشون في فراغ. وهذا العامل يؤثر مباشرة في طريقة الدعوة وخطابها، ومن ثم في أثرها ونتاجها. وهؤلاء هم، في حقيقة الأمر "إصلاحيون"، لا "تغييريّون" ولا "تمكينيّون"، ولكن لا يشعرون.

ثم الصنف الثالث، وهم "دعاة التمكين"، وأعمدة "التغيير"، وهؤلاء هم من نريد أن نراهم يتحرّكون على الساحة اليوم أو غداً، يُدركون أخطاء الماضى، ويُبصرون قصور الحاضر، ويقدمون رؤية واضحة صحيحة للمُستقبل، سواءً عقدياً أو حركياً. تراهم يُنشؤون خطابهم على أساس ما هو قادمٌ لا ما هو قائمٌ، تتجاوز نظرتهم أفق الواقع، وترتفع عن حضيض الحاضر، ولا تقبل أن يجرّها وهم باطل وأملٌ زائفٌ في منهج **"الإصلاح"** عن إتباع منهج **"التغيير"**. هؤلاء لا يتمَلقون العامة، ولا يغيّرون من طبيعة خطابهم الدَعويّ لأجل تقريبٍ أو تجميع أو عدم تنفير، أو أيّ من هذه الحجج. وإن كانوا يدركون طبيعة المرحلة التي تمرّ بها الأمة، فتراهم يرحمون أولئك المسلمين من شباب المسلمين عامة وشباب الجماعات الإسلامية المنحرفة منهم، الذين تَجبّر عليهم الكفر اللعين وراحوا ضحايا غشمه وإلحاده، يتعاطفون معهم ويرحمونهم، لكن لا يؤثر ذلك على طبيعة خطابهم، أو بيان ما يجب بيانه بكل صراحة

ووضوح. فهم يتحدثون عن طبيعة الإنحراف الإخوانيّ وحقيقة النفاق السلفيّ بما يستحق، ويقررون أنه إن كان لزاماً على أحدٍ أن يبدل خطابه، فهؤلاء من أهل الباطل أولى من أن ينحرف به أهل الحق.

هذا الجيل من الدعاة هم من نرقب ظهورهم، ونعمل على دعمهم والوقوف وراء دعوتهم، ونشر كلمتهم فهؤلاء هم الأساس المتين الذي سيُبنى عليه جيل التمكين بإذن الله.

ثم صنفٌ هامشيّ، وإن كان له خطره الكبير على الإسلام اليوم، هم طائفة من دعاة النت. فأنت تجد على النت كَمّا هائلاً من الشخصيات التي اكتسبت قدراً كبيراً من الإنتشار بين رواد هذا أو ذاك من المواقع التواصلية، لما يقدمونه من "نصائح" و"آراء" لتوجيه العامة، وهم ذاتهم عوام إن اعتبرنا أنّ العلم الشرعي قائمٌ بذاته، يحتاج إلى دليل عليه من مؤلفات وأبحاث، مثله مثل أيّ علمٍ آخر تعرفه البشر. فتراهم يتحدثون بلهجة العلماء، وليسوا منهم، وقد يكون بعض رأيهم صحيحاً، لكن دون أن يرتكز على علم شرعيّ، مما يجعله باطلاً وإن صح. وترى بقية العامة يُسبغون على هؤلاء أوصافاً لا يليقون لها، ويتبادَلون المدح والإطراء على الفيس بوك، وكأنهم يرقصون على أشلاء العِلْمِ الإسلاميّ الحقّ. هؤلاء، جيل "الدعاة الإلكترونيون"، هم من أخطر ما تقدمه مثل هذه المواقع، خطورة على نشر دعوة التمكين اليوم.



البحث الخامس

حقائق ثابتة على طريق التمكين

أود أن أذَكّر القارئ الحبيب بعدة حقائق، تتسرب من العقل من حين لآخر، تحت ضغط الظروف وأحداث الواقع. وهي حقائق يجب ألا تغيب عن الأذهان، يشرحُها العلماء والدعاة ويكرّرونها، ويستمع لها العوام ويحفظونها، إذ ما جاءنا الخراب، وتداعت علينا الهوام والذباب، فلا يكون إلا تجاهلها أو الجهل بها، وهو ليس بعذرٍ فيها

إن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ		أو كنت تدري، فالمصيبةُ أعظم**!**

هذه الحقائق منها ما هو من قبيل القواعد العقلية والشرعية، ومنها ما هو من قبيل تحقيق مناطات تلك القواعد وتطبيقها على واقعنا الأسيف، نذكرها من باب قوله تعالى **"**لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ**"** الأنفال 42.

1. أنّ الله سبحانه هو الحقيقُ بالطّاعة في تشريعه، وقبول كلِّ أمرٍ منه ونهيّ، قبولاً مطلقاً عَارياً عن القيد والشَرط، سواءً في حق الفرد أو الجماعة أو المجتمع، وأنّ دون ذلك كفر بواحٌ لنا فيه من الله برهان.

2. أنّ ولاء المسلمين بعضهم لبعض، والبراء من المُشركين كلهم، هو حدّ من حدود التوحيد، وهو مظهره الخارجيّ في التعامل بين الناس. فمن والى مشركاً ونصره في حربه ضد المسلمين فهو كافرٌ مشرك حلال الدم والمال.

3. أنّ إقامة الدين هي تطبيق شرعه واتباع تعاليمه كلها، وهي لا تتحقق إلا بتولي المسلمين الحكم في بلادهم، لا أن يتولاه كافرٌ مشركٌ، معادٍ للشرع، موالٍ للكفار، وإن تسمى بأسماء المسلمين وخالطهم، وأوهمهم بغير ذلك.

4. أنّ فهم الواقع الحاليّ بدقة وبصيرة هو واجبٌ عينيّ اليوم على كل مسلمٍ، إذ إن هذا الوعي اليوم هو مناط الإسلام والكفر، ليس فيه اختلاط، لتمايز المُعسكرين على الأرض.

5. أنّ التلاعبَ في مفاهيم الإسلام وتصوراته وأحكامه الثابتة المطلقة، وتمييع المصطلحات وتبديلها، تحت أي سبب من الأسباب، هو خيانة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين، وهو مصدر البدع والكفر.

6. أنّ مفهوم الجهاد وأصل الدفاع عن النفس ضِد الصائل المُعتدي، حقٌ مكفول وواجبٌ مفروضٌ على كلّ مسلمٍ، بل هو مكفول لكل مخلوقٍ على الأرض، مسلماً أو كافراً، إنساناً أو حيواناً. فمن تنازل عنه قصداً وطواعية فقد خرج من الدين، وانحرف عن الفطرة، بل فقد العقل رأساً.

7. أنّ تمييز الحقّ من الباطل، وتحديد المسلم من الكافر، والسنيّ من البدعيّ، هو أمرٌ مشروعٌ في الدين، خاصة في عصر الفتنة وانتشار الكفر والفسق والبدع، لا يستقيم أمر الدين إلا به[43]. وهو واجبٌ على العلماء أن يبينوه وعلى العامة أن يتبعوه، فيعاملوا كلّ إمرء بما هو عليه.

8. أنّ التعلق بالمصالح والمفاسد التي يؤدي اعتبارها إلى مُضادة الثوابت الشّرعية هو محض تألٍ على الله، وخروج عن الدين، والتنصّل من أحكامه. فالمصالح المُعتبرة شرعاً لها شروطٌ وموانع، على رأسها أن لا تضاد نصّا شرعيا ثابتا.

أما الثوابت التي أسدل عليها ليلُ الواقع الأسيف ستائر نسيانه، منها:

1. أنّ الوضعَ العسكريّ الفاشيّ الحاليّ في مصر، هو حُكمٌ علمانيّ كافرٌ خارجٌ عن المِلة، سواءً نظامه (مؤسساته كالجيش والشرطة والقضاء والإعلام) أو القائمين عليه (كأعضاء المجلس العسكريّ والرئاسيّ والقضاة الموالين لهم وخلافه) أو منفذي خُططه (كضباط وجنود الجيش والشرطة وأمن دولة الكفر) أو داعميه ومُفَوّضيه (من العامة الذين يصرون على دعم الإنقلاب ويؤيدون الحكم الحاليّ تحت أي سبب من الأسباب، إلا أن تابوا). هؤلاء كفارٌ خرجوا عن مقتضى التوحيد من كلِّ جهاته، ولا حُجة للتبرير لهم إلا من جاهلٍ بدينه، أو مُوالٍ لهم في كفرهم.

2. أنّ هذا التصور ينطبق على كافة أنظمة وشعوب منطقتنا العربية التي حَكم فيها الإسلام يوماً، قبل أن تُسيطر عليها، كلها، العلمانية العميلة للغرب الصهيو-صليبيّ، فنحن "كُلُّنا في الهَمّ شَرقُ"، كما قال أمير الشعراء.

3. أنّ نهج السلمية نهجٌ لا يصح أن يكون مبدأ عاماً لا يخرج عنه المسلمون، وكأنه دين الله الذي أنزله على رسوله ﷺ، بل إن دين الله هو المدافعة والجهاد ودفع الصائل المعتدي على

---

[43] فإن قال قائلٌ "لكنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرف أعيان المنافقين في المدينة ولم يكشف عنهم"؟ قلنا: ذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان متمكناً في المدينة، صاحب الكلمة العليا، وكان الشرع هو الحاكم. والتلاعب اليوم بمثل هذه الأدلة هو ورع بارد ومحضُ جهل قد يؤدى بصاحبه إلى المروق من الدين.

الأنفس والأموال والأعراض، ومن شكّ في ذلك فقد كفر بدين الإسلام وخلع الربقة، بأي تأويلٍ كان. أما السلمية، فقد تكون مناطاً في واقعٍ محددٍ، لا شعاراً دائماً كما يفعل أولئك الجمع من الإخوان، ومن يسمون أنفسهم "جبهة دعم الشرعية". إن هؤلاء يأخذون مناط الجهاد ودفع الصائل المعتدي بالقوة على أنه ليس من دين الإسلام، ويرسخون مبدأ السلمية في عقول العوام على أنه دين الله المفروض.

4. أنّ هناك فرقٌ كبير بين "إعتماد السلمية" كمبدأ، وبين "التذرع بالصبر لحين القدرة". فالأول استسلام تامٌ، يؤدي بصاحبه إلى أن يتنازل عن ثوابته في أول موقفٍ، ويلجأ إلى التفاوضات والتنازلات، كما رأينا في سياسة الإخوان منذ حركة 25 يناير، وكما نرى اليوم من موقف "جبهة دعم الشرعية" المتخاذل المريض، الذي بدأ مسيرة التنازل بالفعل، كأن هذه هي سلميتهم التي أقوى من الرصاص، أحبط اللهُ خُططهم إن شاء.

5. أنّ الوضع في مصر، كما هو في شامنا الحبيب، قد وصل به الكفار من القائمين على السلطة اليوم إلى حدٍ لا يجوز معه أن يكون هناك سلمية بحالٍ من الأحوال، بل قد يسيغ صبرٌ على الوضع القائم لحين استكمال عدة المقاومة التي تقرع قوة السلاح العسكريّ الفاشيّ بمثله، دون هوادة.

ومن يَسقى ويشربُ بالمَنايا إذا الأحرارُ لم يَسقوا ويَسقوا

6. أنّ أيّ تنازل عن شَرع الله، ولا أقول عن الشرعية الدستورية الديموقراطية الشركية، هو خيانة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه وللمؤمنين وللشهداء الذين دفعوا دماءهم بإسم الإسلام، وطعنٌ للأمة في ظهرها، وتمكينٌ للباطل. وهو ليس انسحابٌ مرحليّ كما قد يموّه به أصحاب التخاذل والتنازل والتراجع، إذ الإنسحاب التكتيكيّ لا يجوز فيه إقرار الكفر على كفره، بل يكون تحت مبدأ "وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ" الأنفال 16. وهو مبدأ قرآنيّ عام في القتال والسياسة والتعامل مع الأعداء بأي شكلٍ كان. وهؤلاء ليسوا منحرفين لقتال، بل هم وضعوا السلاح ابتداءً تحت شعار السلمية، ومَكّنوا العدو أن يأخذ كلّ مقياسٍ ليمنع أيّ تحركٍ في اتجاه القوة مرة أخرى. وليسوا متحيزين لفئة، إذ هم يتبرؤون أصلاً من الفئة التي ترى الحق حقاً، وتعتمد سنن الله في الجهاد ودفع الصائل والمقاومة، ويعتبرونهم "خوارج" كما يُشيع عنهم عدوهم! هؤلاء إذن هم قد ولوّا العدو الدُبر، إن قبلوا بمفاوضة لا تأتي بشرع الله حاكماً، وتقتصّ من القتلة الكفرة الفجرة، وخانوا الشعب المسلم الذي لن يرضى عن مثل هذا التصرف الخائن، مرة أخرى، بعد أن تجرعنا منه غُصص كامب

سليمان، ومحمد محمود وحصار مجلس الشعب وكافة التظاهرات التي خرجت ضد المجلس العسكريّ في 2011 و 2012، وتنحى عنها الإخوان ومن هم على نهجهم، واستعملوا نهج التظاهر "الماتينيه"، من "ستة لتسعة" لإفشالها!، وكان هذا النهجُ هو سبب هذه الكوارث كلها، بقدر الله الذي لا يرحم من يَغفلُ عن السنن.

طريق التمكين طويل، شاقٌ، ملئ بالإبتلاءات والفتن، لا يسلكه إلا من يقدر عليه، ولا يقدر عليه إلا من عرف سنن الله في المدافعة والمغالبة، وكفر بما دونها من قواعد المشاركة والمفاوضة.



البحث السادس

"مشروع الإحياء والتمكين" .. لدين رب العالمين

تعبنا من الكلمات.

تعبنا من الخطب والدروس مسموعة ومقرؤءة.

تعبنا من "أهل الهيصة والزمبليطة" ممن يكتبون وينشرون ويسجّلون، ثم لا يعملون.

عرفنا ما يحدث من مكرٍ لدين الله، وفهمناه وحللناه واستدللنا عليه آلاف المرات، ونشرنا الآلاف من التويتات والتعليقات.

رأينا عشرات، بل مئات الصور لجند الشيطان الأكبر في جيوش الإحتلال، في مصر والشام، يقتلون ويَسحلون ويعتقلون ويكشفون الحرائر ويفضحون الولايا على رؤوس الأشهاد.

وعرفنا هويتهم. كفارٌ مرتدون لا دين لهم ولا خلاق. بل ضَمّوا الفُجور إلى الكفر "أولئك هم الكفرة الفجرة".

فماذا نحن فاعلون إذن؟

هذا وقتٌ لا ينفع فيه البكاء ولا العويل، ولا الصراخ أمام الميكروفونات وتسجيل الحلقات والفيديوهات. ولا تجدى التظاهرات السلميات، ورفع الأصبع في التجمعات، ولا الصفير على أسطح المنازل. هذا وقت التخطيط والعمل والحركة الإيجابية، علماً وحركة. هذا وقت العبرة بالماضى، والإستبصار بالحاضر، والعمل للمستقبل.

أرى والله فيكم، أحبائي الإخوة والأخوات، براعم التمكين، بل بعضها أثمر شهادة في سبيل الله بالفعل، أو اعتقالاً لا يأبه لتوابعه وزوابعه، على نفسه أو على أهله.

ثم لا أظن أحدكم يريد أن يظل من "التويتيّون"، أو الفيسبُكّيّون" الذين يقضون نهارهم تعليقا على كيبورد، دون أن نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام. أظنكم خيراً من هذا وأصلب عوداً وأقوم طريقة وأكثر عَطاءً. والخير لا يزال في أمة محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وإن قلّ وندر في أيام الناس هذه، فإنها أيام التمحيص والتخليص.

ولا علينا من قلة وكثرة، ونحن مبتلون، وإن كيد الشيطان كان ضعيفاً، ومن يُهِن الله فما له من مكرم، فكثرة الكفار من العامة وقادة الكفر، من العسكر والعلمانيين، لا أثر لها إذ هي بيوت عنكبوت، شريطة أن نتمسك، نحن أصحاب الحق، بطريق الله، وإلا استوينا معهم في المنهج، وفاقونا في العدد والعدة، فهو خسار الدنيا والآخرة.

ثم إن يد الله مع الجماعة، ومن شَذّ شذّ في النار. وأقصد بالجماعة هنا العمل الجماعيّ الذي يشترك فيه جمعٌ من الناس، لا الجماعة بمعناها الإصطلاحيّ الذي تعارف عليه "الإسلاميون" في العقود القليلة الماضية.

ثم إنّ التكاتف في سبيل الخير جُنّة "وتعاونوا على البر والتقوى"، وليس أتقى لله من أن نعمل على إعادة بناء أمته وتمكينها، لا نقول إحياؤها فقط، بل نتعدى إلى التمكين، بكل وسائله التي أتاحها الله سبحانه لنا.

وهذا مشروع "الإحياء والتمكين" الذي أتقدم به إليكم اليوم، أيها الإخوة والأخوات.

وهو مشروع يرتبط فيه العلم بالعمل، بلا انفكاك بينهما. إذ إنهما مرتبطان في دين الله، من فصل بينهما كان مبتدعاً ضالاً.

وهذا المشروع هو ناتجٌ من نتاج سلسلة "بعد أن انقشع الغبار"، ونتيجة من نتائجها، إذ تحدثنا إلى عدد من الدعاة المخلصين ممن توسمنا فيهم الخير والفضل، فمنهم من حاور واشترك، ومنهم من توارى وترك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ونحن إن شاء الله ماضون في مشروعنا هذا، وسنأتي بتفاصيله في قريبا إن شاء الله تعالى.

دوركم يا شبابنا اليوم هو أن نتعاهد على الإجتماع على هذا المشروع، وأن ننشر خطواته وتفاصيله، وأن نُشرك معنا من يريد، ممن أخلص وصَفَى، في هذه المرحلة من المشروع، دون الإلتفات حالياً لمن خَلّطَ وتخبط. فهذا يأتي في مرحلة متقدمة بعد أن نحكم صفوفنا ونبني بنياننا.

وقد آلينا على أنفسنا أن نضع تصوراً عاما مبسطاً لتحديد معالم الشخصية والعقلية المسلمة، في الفصول القادمة من الجزء الثاني

ويد الله معنا إن شاء الله



الجزء الرابع

خطوات في سبيل منهجية جديدة لإعداد شباب التمكين

الفصل الأول

تقدمة

إن أخطر الأمور على العمل الإسلاميّ الحركيّ اليوم هو من يتخذه الشباب المعنيّ بذلك العمل من رموز وعلماء، يرجعون اليهم في مسائل العلم وطلبه، وفي التوجيه الحركي ووسائله.

ذلك أن الشباب هم مادة المستقبل، التي يجب الإعتناء بها، وصيانتها من المخاطر الفكرية والحركية، وحسن صياغتها في قوالب سنية بحتة، لا تَصْفُ من البدع فحسب، بل وتعرف كيف يكون التمسك بالسنة، نظرياً وعملياً.

يجب أن يكون الشباب على علمٍ بكيفية التمييز بين الحق والباطل، فكم من حقٍ رُميَ بباطلٍ فانحرفت عنه الشباب. وكم من باطلٍ تزّين بلباس حق، فاجتمع حوله الشباب، وما ذلك إلا من تقصير العلماء في بيان كيفية الحكم على الأفكار والأشخاص والأحداث، الثلاثيّ، الذي أشار إليه مالك بن نبي، المفكر الجزائريّ. وهي نقطة ضعف خطيرة لدى الشباب اليوم.

فإن قدرات شباب الجيل على استيعاب المواقف المختلفة، ثم تحليلها لعناصرها الأولية، ثم إعادة تركيبها بعد تخليصها من الشوائب والزينة التي تحيط بها، تكاد تكون منعدمة. وهذا هو سبب ما نراه من ظواهر تتمثل في اتباع الكثير من العلماء، لكن هؤلاء الموجهون إما قليلو الغناء في صياغة العقل العلميّ أو الحركيّ، أو معدوموه!

الشباب اليوم يسير بطريق في طلب العلم النظري، يكاد يكون منفصلاً عن الطريق الحركيّ، إلا في نقاط نادرة، تظهر عند الاستتشهاد ببعض أدلة هنا أوهناك. لكنّ هذا ليس بمنهج يُربى عليه الشباب على الإطلاق، إن أردنا إصلاح الجيل وإعداده للمستقبل، بل وبعثه من تحت ركام الأزمات التي أحاطت به، خاصة في العقدين الأخيرين من الزمن.

ربما كانت المنهجية العلمية التي سادت في النصف الثاني من القرن السابق، لكنها تحتاج إلى مراجعة دقيقة لتربط العلم بالعمل، وأقصد بالعمل هنا "الحركة"، من حيث مفهوم "العمل"، لا يزال في عقول الشباب، بل وكثير من الشيوخ، مرتبط بالتعريفات النظرية التي طرحها السلف، في أضيق نطاق، مثل قولهم "الإيمان علمٌ وعمل" أو "إقتضاء العلم العمل"، وهم

يعنون الشطر العباديّ من العمل، أي قيام الليل وحسن الخلق وكثرة التلاوة وسائر ما هو من قبيل العبادات.

ومعلومٌ سبب هذا القصر، أو التقصير الحاصل في فهم "العمل" إذ هو تابع لما شاع في المجتمع الإسلاميّ لعدة قرون سابقة، من تفرقة حادة بين العبادات والمعاملات، بين الفقه والحركة، من حيث أن تلك الأخيرة لم تكن مطلوبة أصلاً لوجود الدولة المركزية الإسلامية أولاً، ولانتشار المذهب الصوفي والأشعريّ ثانياً.

أما اليوم، فإنه يجب أن يُقدّم مفهوم "العمل" بشكل أكثر اتساعاً وشمولاً، يبدأ من أول خطوات تعليم التوحيد والإيمان، الذي هو الأول والأهم في تعليم أي جيل من الأجيال.

إن إعادة النظر في الطرق التي يُقدّم بها الإسلام، للشباب الناشئ، يجب أن تواكب تلك الأحداث التي مرت في الماضي القريب، والاستفادة من تجاربها، وإلا فقد ذهب دماء الشباب عبثاً، سواءً في سوريا أو في ليبيا أو اليمن أو العرق أو غيرها من مواقع الصدام مع النظام العالميّ.

وباختصار، فإن المرادُ اليوم، هو ربط العلم الشرعيّ بالحركة الإسلامية، وهو ما فعلت ضده الحركات الإسلامية الكبرى المعاصرة، وأقصد بهما التيار الإخواني والتيار الجهاديّ، حيث اتخذ كلاهما، على غير ما يظهر، آلية وتحقيق ربط العلم الشرعي والحركة الإسلامية.

فقد اتفق التياران على منهجية تقديم الحركة على العلم، ثم اختلفا في موضوع الحركة بعد ذلك. فرأت الإخوان أن تكون الحركة في إطار الأنظمة العلمانية، متواكبة معها، ورأى التيار الجهادي الصدام المباشر مع الأنظمة العالمية، من حيث هي صائلة في بلاده، تعيث قتلاً وفساداً في الأرض.

وقد اختلف التياران في تقديم أهمية العلم "نظرياً". فالحركة الإخوانية، بمفهومها الواسع الشامل لكل من يسير على نهجهم كحركة النهضة أو ما شابه، لم يجعل للعلم نصيباً إلا أقله وأندره. لكن، كذلك فات الطرف الجهاديّ أن يربط ما يقدم من العلم بالواقع الحركيّ الجهاديّ، فكان سبباً في انهزام وسحق تلك الحركات الجهادية، بدءاُ من الحركة الإسلامية في مصر، إلى فصائل المقاومة في الشام، بفارق خمسين عاماً!

وحين أتحدث عن هذا الربط، فإنني أحمّل العلماء المهتمين بأمر العلم الشرعي والموجهين للحركة الإسلامية معا، أن ينظروا، بعين الخبرة والعلم، في هذا الذي أشرت إليه، والبدء في

تطوير منهجيّ، يضع خطوطا عريضة واضحة، تحكم تحصيل العلم وربطه بالعمل الحركيّ، في تلازم متين، يضمن حسن تصرف القيادات الناشئة، والعناصر التابعة، حتى لا تتكرر المأساة التي رأيناها في ساحة الشام على وجه الخصوص.

والأمر الذي أتحدث فيه هنا أمرُ جدٍّ لا هزل ولا هامشيّ، بل هو صلب مستقبل الحركة الإسلامية المستقبلية، والتي يجب أن تستفيد مما حدث، وأن يرعاها العلماء القادرون المتصدون لهذا الأمر.

والحق أن هؤلاء العلماء ذاتهم، يحتاجون إلى فترة تأمل وتفهم، وعودة للتجارب التي مرّ بها المسلمون في القرن الماضي، لا أن يظلوا سائرين على مناهجهم دون مراجعة أو إعادة هيكلية لمناهج تعليمهم ودوراتهم وشروحهم، لتكون شاملة لحصيلة تلك التجارب.

وشرح تلك الجمل السابقة يطول. فسنواصل الحديث عن الخطوط العريضة لتلك المنهجية إن شاء الله تعالى.



الفصل الثاني

أعتبر أن قضية الربط بين التوحيد النظريّ والعمليّ، هي أهم القضايا التي تؤرق الناظر في حال ساحات العمل الإسلاميّ على الجملة. ويليها في الأهمية، عندي، تربية شباب تلك الساحات، لا في الأعمال العبادية فحسب، بل وفي التصرفات حيال الأزمات، التعاملات مع الغير، وتقويم النظر في الثلاثي الذي ذكرنا، ونقصد به الأشخاص والأفكار والأحداث.

وهاتان النقطتان هما ما سنحاول أن نبني بهما ذلك القالب الفكريّ الذي يجب أن يُصَبَّ فيه علم الشباب، فتتحد فيه وجهات نظرهم، ووجهة عملهم، ما أمكن للبشر أن يتفقوا!

أولاً: التوحيد النظريّ والعمليّ:

مما لا شك فيه أن غرس مفهوم التوحيد، بكل تفاصيله وأدلته، ربوبية وألوهية، ومفهوم الشرك، سواء في الشرائع والشعائر، وضبط ما يحكم وما يدور حوله من تفاصيل فقهية كحكم المرتد، وأحكام الديار ومثلها. وهو ما نقصد بالتوحيد النظري، على أولية منهج الدعاة.

وهذا التوجيه ثابت لا يتغير، على مرّ العصور والدهور. فهو الحقيقة الأصيلة في الكون وفي حياة البشر، لا حقيقة أعلى منها، ولا أهم.

لكنّ ما تعلمناه، من تجارب ومحن، خاصة في العقود القليلة السابقة، أن الحديث عن التوحيد، يختلف عن الحياة بالتوحيد، الفرق شاسع بيّن.

هاهم من ادّعو السلفية، وأطلق الناس عليهم "السلفية العلمية"، ومنهم العبد الضعيف إلى ربه في كتابي الذي خرج بطبعتيه الإنجليزية ثم العربية بعنوان "فتنة أدعياء السلفية وانحرافاتهم"، ظلوا يعلمون التوحيد أجيالاً بعد أجيال، ربوبية وألوهية وأسماء وصفات... لم ينقصوا منه شيئا. لكن ماذا كانت النتيجة؟ انهاروا عند أول اختبار للتوحيد العمليّ، وخرج من جعبتهم البرهامي ورسلان ومحمد حسان، وسائر المنافقين الخُلّص، الذين مرقوا عن دين الله، بلا ممارة في الفوق! فما نفعهم توحيدهم ..

لكن كانت هناك مجموعات أخرى، أشرف على تربيتها شيوخ، عرفوا الفرق بين النظر والعمل، بين تحقق القلب وتحرك الإرادة، فكان منهاجهم في غرس التوحيد، مرتبطاً بدفعة عملية، تنزله، بكافة قضاياه على الواقع، ولا تخشى عاقبة ذلك، بلا مجاملة ولا مداراة ولا

تصنع ولا اجتزاء، كما فعل العلماء من أيام العلامة المودودي، والأستاذ الشهيد، نحسبه، سيد قطب، وتلامذته الشيخ عبد المجيد الشاذلي ومجموعته، ثم في الجيل التالي لهؤلاء ظهر الشيخ المقدسي، والشيخ السباعي وغيرهما ممن له يد في هذا الأمر، وهو تصدى لغرس التوحيد العمليّ بصورة واضحة صريحة.

وتدريس هذا التوحيد يمكن أن يكون من الكتب المعروفة في هذا الباب، وهي كثيرة.

وهناك بعض أمور تتعلق بتقديم الإسلام للشباب، سواء جانب التوحيد أو جانب الإيمان نختصرها فيما يلي:

- لابد من أن يُقدم الإسلام للشباب بصورة كاملة صحيحة غير منقوصة ولا مبتورة بأي شكلٍ من الأشكال.
- أن يكون هناك مراعاة للجانب الأمني في هذا التقديم، فمثلاً لا يبدأ الشارح بالحديث عن أمور غير مطروحة عملياً، كجهاد الطلب، لكن يكون ذكر مثل هذه المواضيع في غاية الاختصار، مع ربطها بسبب ذلك الاختصار. ويمكن بيانها إبان تدريس مادة أخرى مثل السيرة أو التاريخ.
- أن يناسب الطرح المُقدّم للتوحيد شريحة الأعمار التي يُقدم لها. وهذا يستدعي إيجاد شرائح عمرية، تراعي فرق التطور الذهني للمُتلقي.
- أن يكون الطرح ملائما للبيئة المطروح فيها. وهذه من أهم النقاط على الإطلاق. فالطرح لساكني الشرق غير الطرح لساكني الغرب، من حيث أن مسلمي الغرب قد أثّرت فيهم الحضارة الغربية، شئنا أو أبينا.
- التجديد في وسائل الطرح: وأعني به أن يكون الطرح مواكباً للتطور العلميّ الذي خطته البشرية، فيعمل الشارح على أن يربط المعنى بالحقائق العلمية الثابتة، والمتعارف عليها، مثل كروية الأرض ودوران الكواكب حول الشمس، وما توصل إليه العلم من موضوع بدء الخلق ... وهلم جرا.
- وهذا لا يعني تقديم الإسلام العلمي أو محاولة استنباط حقائق العلم من القرآن. بل على العكس، يجب دائما أن يكون التركيز على أن الإسلام هو المرجعية، لا العلم .. وإنما الاستشهاد للاستئناس لا غير.

التوحيد العمليّ أو الحركيّ:

وهو ما أعني به مناقشة حقائق الأوضاع القائمة، بعد بناء التوحيد النظريّ بشكلٍ متين. فيقوم الشارح بربط الفكرة الديموقراطية البرلمانية الغربية مع حقيقة شورى الإسلام. ثم ربط البناء الإقتصادي والإجتماعي بأيديولوجيته العلمانية، وربط النظام الإقتصادي والإجتماعي في الإسلام بالتوحيد كقاعدته الوحيدة. مع ضرب أمثلة تبين أنه لا يمكن الخلط بين النظامين، في مجتمع إسلاميّ على وجه الإطلاق. فهما لا يتمازجان، فإما إسلام أو كفر.

كما يبين للشباب أن هذا لا يعني عدم التعايش مع أهل الكتاب أو غيرهم، سواء في مرحلة الاستضعاف التي يمر بها العالم الإسلاميّ، أو في حالة التمكين، حين يأذن به الله سبحانه. ويبين للطالب أن هذا التعايش هو ما حدث منذ عهد النبوة إلى أن سقطت الخلافة. وإنما النقطة هنا أن يبين لهم مواطن الائتلاف، ومواطن الإختلاف، ما يمكن أن نتعايش بصدده وما لا يمكن، ما هو مقبول "في الإسلام" أن تتقبله أقلية خارج المجتمع الإسلاميّ، حين يقوم، وما لا يمكن أن تتقبله.

وهذا التطبيق يجب أن يراعى فيه أموراً عدة، كما سبق أن بيّنا في طرح التوحيد النظريّ، منها البيئة والعمر ومستويات الفهم، والجنس. واختلاف الجنس بين الرجال والنساء في هذا الجانب مؤثر أكثر منه في الجانب النظريّ، نظراً لاختلاف دور كل منهماً في البناء الإجتماعي الإسلامي، وطبيعة الوظيفة المقررة له، فطرة وعقلا وشرعا.

وفي هذا الصدد، يجب أن نبيّن أن فكرة " الجماعة" بمعناها اللغويّ، لا الاصطلاحيّ، تقع في القلب من ضمان تحقق التوحيد العمليّ. وأقصد بالجماعة هي ألا ينطوي الفرد على نفسه، بل يكون وسط "مجموعة" من الشباب الذين يشاركون بعضهم البعض في الإسلام، وفي تعلم وتطبيق معنى الولاء والبراء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيما بينهم، والدعوة، خارج مجموعتهم.

وأكرر هنا، أن الأمر ليس كما سارت عليه الإخوان، أو غيرهم، من تنظيم خلايا تأتمر بأمير، في صورة هرمية. بل هي أقرب ما تكون لمعنى "الرفقاء" أو "الأصحاب". وليس في هذا عيب، إذ أنه مأخوذ من تسمية الصحابة رضي الله عنهم. وهذا ما نختلف فيه عن تلك التجارب السابقة التي أثبتت فشلاً ذريعاً في تحقيق النتائج النهائية، وإن كان لها أثر في تحقيق بعض المكتسبات المرحلية.



الفصل الثالث

حين نتحدث عن توجيه المعلم لطلبة العلم، فإننا نتحدث عن طرفين، طرف إلقاء وطرف تلقي، وكلاهما يجب أن تكتمل فيه الشروط التي تجعل الدرس نافعا مفيداً. فعملية التعليم عملية تبادلية، لا تصلح إلا بصلاح طرفيها. وقد يصلح الطرفان، ثم لا تكون نتيجة مثمرة، لسبب من الأسباب كما سنذكر إن شاء الله.

المعلم – طرفُ الإلقاء

هناك شروط يجب أن تتوفر في الطرف المُعَلِم لتتم عملية التبادل العلمي بشكل ناجح. وقد تعرض لها عدد من العلماء في كتب خاصة، مثل الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، وآداب العالم والمتعلم للنووي، وما جاء في كتب الأصول من آداب المفتى والمستفتي في باب الاجتهاد.

وقبل الشروع في ذكر ما ورد على ذهني منها، أود أن أوجه كلمة إلى علمائنا الأفاضل، إذ إن الأغلبية العظمى من العلماء والمشايخ، طاهري اليد من عطايا الحكام، والأرجل من وطأة بلاط السلطان، تجدهم يدورون بعلمهم بين طلبة العلم، يقجمون المادة التي دونها سلفنا، كما ألقوها على تلامذتهم، منذ قرون عدة! فتجدهم يشرحون المتون، ويعملون على قراءة الشروح، والحواشي، ويدللون بها على وقائع محدثة، قد تُخالف ما وجدوه في كتب السلف، فيعملوا بما هو قريب منه أو ما تظهر فيه صلة شبه.

وهذا ما أريد أن أتوجه بشأنه إلى علمائنا ومشايخنا، أنهم طالما استوعبوا العلم، وشربوا من بحره الزاخر، وتضلعوا في أصول فقهه، وفي فروعه، وقارنوا أقوال الفقهاء، وما بُني على اختلاف الأصول من أقوال، فلابد إذن أن يكونوا قد صاروا من أصحاب الفطرة الشرعية النابهة، والتي صار لها العلم طبعاً ووصفاً لاصقاً، كما وصف الإمام الشاطبي.

من ثم فإنهم يجب أن يوجهوا شباب اليوم، إلى درس ما يفيد، وأن يقوموا على تدريسه، لا مجرد شرح كتاب أو حواشيه، بل يضعون في الدرس من روحهم واستيعابهم واستقرائهم ما يناسب ذاك الشباب في هذا الزمان. فلا يقرؤون عليهم ما لن يستخدمونه بأي حال، ولن يرد

عليهم بحال، لا لشيء إلا لأنه من كتب الإمام فلان في الموضوع الفلانيّ، سواء في علوم الأصول كمبادئ علم الكلام، وكبعض الفروع التي لا خير فيها مثل الحيلة السريجية. بل يكون درسهم فيما يرونه مقدما، وخادماً بين يدي التعالمل مع الواقع، لتحصيل مقصد الشريعة.

ثم إن تلك الشروط التي أشرنا إليها، يمكن إثبات قدرٍ منها ها هنا. فمنها،

1. أن يكون المُعلم مستوفياً لشروط الاجتهاد في العلم الذي يقوم بتدريسه، على حسب درجته كما بيّنا من قبل. فإن لم يوجد من هو أعلى درجة، تعيّن على الأقل التعليم، حتى لا يندرس العلم رأساً.
2. أن يكون المُعلم ممن حاز القدرة على الوصول لعقول المتعلمين، فكم من أصحاب علم، لا قدرة لهم على التعليم، الذي هو موهبة قائمة بذاتها. فإن تصدى من لم يحز على موهبة نقل العلم، كان ضرّه أكبر من نفعه من حيث يؤدي إلى الاضطراب الموقع في الشك.
3. أن يكون بشوشاً صبوراً، مع شدة في مقابلة التميع واللعب والاستهزاء، لا يسمح بها في مجلسه، كما روي عن مالك رضي الله عنه.
4. أن يُقبل على طلبته بكلّ نفسه، فلا يرون منه تشتت في الانتباه، أو تحيراً في السرد.
5. أن يكون له حضور وشخصية متميزة، ليكون قبول كلامه أولى عند المتعلم
6. أن يُقدم من يجده للأقل فهما للمسألة، فلا يتجاوزها حتى يفهمها الأقل فهماً.
7. ألا يسمح بمقاطعته أثناء إلقاء الدرس بأي حال من الأحوال، إلا لصلاة حان وقتها.
8. أن يداوم النظر في الكتب، ولا يتركها معتمداً على ذاكرته، فالذاكرة تخون في كثير من الأحيان.
9. أن لا يستحي من الرجوع لطلبته لتصحيح معلومة نقلها خطأ أو سهواً، حتى لا يلتزمونها، فيقع إثمها عليه.
10. أن يبدأ الدرس بسرد ملخص، ولو موجز، لما سبق من الدرس السابق، لينعش الذاكرة، ويصل الموضوع بعضه ببعض.
11. أن يأتي بالدليل، حيثما قدر ما أمكنه ذلك، وإلا فليُحِل الطالب إلى كتاب أو مرجع يجد فيه الدليل.
12. ألا يُخفي من العلم شيئاً، إلا أن يكون لم يحن حينه، أو لم يكن مكانه، سواء لداع أمنيّ أو غيره. بل يتلطف بالأمر حتى يصل المعنى إلى الطالب فلا يكون علمه خداجاً.

13. أن يشجّع طلبته على أن يدونوا ما يسمعوا ولو اختزالاً، فاستعمال القلم يثبت المعلومة في العقل أكثر من سماعها.
14. ألا يكون جافا صارما طوال مجلسه، بل يتعهد طلبته بالتفكه حينا، أو برواية شعر أو حكاية، حينا آخر، حتى لا يقع في نفوسهم الملل والضجر.
15. أن يكرر المعلومة ثلاث مرات على الأقل، كفعل رسول الله ﷺ ، لتبثت في الأذهان.
16. ألا يستحي إن سؤل سؤالاً لم يعرف إجابته لتوه، أن يُنظر السائل حتى يعود إليه بالجواب.
17. ألا يدخل قاعة الدرس إلا مستعدا بأوراقه، أو في حافظته، وأن يدخل وقوراً مهيباً ليحفظ للعلم مكانه في النفوس.
18. ألا يجعل الطلبة يشتغلون بمأكل أو مشرب أثناء الدرس بأي حال من الأحوال، حتى لا يستهينوا بقدر العلم.
19. أن يبدو حسن المظهر والملبس، نظيف، لا تخرج منه رائحة مؤذية، وكلّ هذا من الحرص على هيبة العلم.
20. ألا يسمح باختلاط في مجلسه، أو بحضور سافرة، فتؤذي الطلبة وتفتنهم عن درسهم.
21. ألا يواجه النساء، إن كان درسه للنساء، مباشرة، بل يكونوا إلى جانب منه، منعا للحرج والانشغال وقطعاً لطريق الشيطان.
22. ألا يدخل إلى درس غاضبا مضطرب النفس، مشوش الفكر، بل يجب أن يراعي حالته النفسية التي تنعكس على جودة أدائه.
23. أن يحرص على إعطاء أمثلة مما يشرح، تكون من واقع الحال الذي يعيشه المتعلم، لا أمثلة لم تعد تطرق سمعا ولا تحصل واقعاً.
24. أن يكون ممن يحسن قراءة الأحداث، دون تعصب ولا حزبية.
25. أن يكون ممن يحسن قراءة الأشخاص، ونفسياتهم، والاستدلال على ما في بواطنهم بتصرفاتهم، فلا يسير وراءه كلّ ناعق، يجرّ خلفه طابوراً من الطلبة النعاج، ولنا في أمثال المدخلي وياسر برهامي وأبو بكر البغدادي عبرة لمن اعتبر.
26. أن يبدأ بصغار العلم وأوائل المسائل، حتى لا يفاجئ الطالب بما يوئسه من الطلب.
27. والأهم، هو أن يتقي الله، ويُخلص له النيّة في عمله، وفيمن يعلمهم، وليكن على قدر مفهوم الآية " **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ** "

الطرف المتلقي – المُتَعلم

أما عن آداب المتعلم، فهي كثيرة، نذكر منها:

1. أن يكون إقباله على العلم، تقوى لله وحرصاً على معرفة دينه، لا ابتغاء سمعة أو شهرة أو مال.
2. أن يعرف قدره من العلم، حتى لا يتجاسر على ما ليس له به علم.
3. أن يبدأ طريق العلم من أوله، ولا يقفز فيه خطوات، يريد أن يختصر الطريق، فهذا المسلك هو أسرع الطرق إلى صنع الرويبضة.
4. أن يسير في العلم على منهج خاص، مرتب، موضوع من قبل أصحاب علم أكبر منه وأسبق، حتى لا يتحير، فينحرف دون أن يعرف.
5. أن يكون ملازماً لمن يراه أهلاً للملازمة، في العلم والدين والخلق. سواء كان أستاذاً أو زميلا مرافقا
6. أن يحرص على الرفقة، فإنما يأكل الذئب القاصية. وأن يتخيرهم ممن هم على دربه، فهم مرآته المُبيّنة.
7. أن لا يترك العلم فترات متطاولة، فالعلم كرائحة العطر الجميل، إن لم تغذيها بالمزيد، زالت!
8. أن يكون متبصراً بالواقع، على ما هو عليه، وأن يحرص على السؤال المفيد، دون المجادلة، فجدال المعلم، خسارة في الدنيا والآخرة.
9. أن يفرق بين صيغة السؤال وصيغة الجدال. السؤال يكون طلبا للمعرفة، والجدال يكون طلباً للمخاصمة.
10. أن يكون لبقاً في صياغة أسئلته، حتى لا يضطر مُعلِمه إلى الإعادة، لعدم وضوح السؤال.
11. ألا يتعود مقاطعة مُعلِمه، حتى لو عرف ما سيأتي من قول، فللآخرين حق المتابعة دون مقاطعة.
12. أن لا يفرّق في معاملة طلبته، فإن ذلك يورث غيرة تشغل عقل المتعلم، وتمنعه من الإستفادة.
13. أن يحضر إلى الدرس في ملبس حسن، ونفسية مستقرة، حتى لا يعكس سوء حاله على غيره.
14. أن يُراجع الدرس السابق قبل الحضور لدرس جديد، فيصير التواصل بين المعاني في ذهنه، فتكمل الفائدة.

15. ألا يسرح بفكره في الدرس، أو يخاطب من يليه، ولو همساً، فإن هذا عيب من أشد العيوب التي تصنع فجوة بين المُعَلم والمتعلم، كما أنها من سوء الأدب وقلة احترام العلم.
16. ألا يسبق بالقول بين يدي معلمه، فينطق بما على لسانه، فيقع للمعلم انقطاع ذهن وتلعثم قول. وهذا من أهم أسباب انقطاع المعلم عن الطالب.
17. أن يتواضع في نفسه كلما تقدم في العلم، من حيث أنه يرى في كل درس أن بحر العلم لا يُدرك قاعه، فإن طالب العلم النجيب يعرف ما بقيَ عليه من تحصيل، وتتفتح أمامه أبواب يدرك معها أنه لا يزال على شاطئ، لم يُبحر فيه بعد.
18. أن يبدأ التدرب على الإنتاج، إن كان من أهل الإنتاج، وجاء وقته. وأن يعرض ما يسطر على معلمه ليصحح له القالب والمعنى.
19. ألا يتعالم على غيره بما حصّل فإن الغرور هو سلاح الشيطان، ولا يتحدث بعلم تعلمه قبل أن يستأذن فيه معلمَه.

ثم نصل إلى تلك المعارف والنقاط الأساسية التي يجب أن يحصلها شباب التمكين، سواء شرعية أو فقهية أو تقعيدية، أو عقلية.



الفصل الرابع

هناك نقاط ثابتة راسخة، يعمل من خلالها العمل الواعي على أن يقيّم الدليل، ثم الواقع المحيط، ليصل إلى أفضل الحلول الممكنة للوصل إلى الهدف المنشود. وهذه النقاط، كما ذكرنا، منها عقديّ أو فقهيّ أو تقعيدي أو عقلي. وكلها تنبع من مشكاة واحدة، ألا وهي المحجة البيضاء التي تركنا عليها رسول الله ﷺ كما ورد في الحديث الصحيح.

وهذه النقاط هي التي تضبط الفكر السنيّ، وتوجهه نحو بناء منظومة متكاملة:

1. القلب المتعلق بالإيمان
2. العقل المتشوف للمعرفة
3. مصاحبة العالم الرباني
4. الصبر على التلقي
5. تمييز الضرورات عن الحاجيات، وترتيب الأولويات
6. عدم اليأس حين مرور ساعات العسرة – ساعات العسرة الشخصية والاجتماعية
7. فهم قوة العقل الجمعي لا الفردي والقدرة على العمل الجماعي
8. العمل الجماعي لا يلغي التفرد الذاتيّ والاستقلالية
9. نفي التعصب والتحزب وتحري الحق
10. التخلص من الحسد والكفّ عن النظر لما في أيدي الآخرين
11. تمييز الامتحان والإبتلاء ، من العقاب والجزاء
12. البراءة من حب الرياسة والتسلط والتعالم – مع التطلع لخدمة المجموع
13. الإحساس بآلام الأمة
14. حسن التوفيق بين العمل العلمي والدعوي والحركي والشخصي
15. تحديد مناحي القوة والضعف في حياتك وشخصيتك وقدراتك، لتتعامل مع الواقع بشكل لا يؤدي لضرر لك أو لمن حولك.
16. الولاء دائما لمن تبع دينك
17. العمل الدؤوب على الاستقلال في الدخل وعدم الاعتماد على دخل من الدعوة إلى الله.
18. الالتزام بعدد من القواعد الشرعية الأصولية والعقلية التي يتعرض لها المسلم بشكل دائم، للتمييز بين الحق والباطل، والمبينة، قدر الإمكان، فيما يأتي:
    - العمل بالظاهر هو الأصل

- الأمور تعتبر بمقاصدها
- العبرة بالمعاني لا بالمباني
- التمييز بين البنود الثلاثة السابقة
- يؤخذ الكلام على قصد القائل إلا في الحلف أمام القاضي
- اليقين لا يرتفع بالشك
- الغاية لا تبرر الوسيلة
- المصلحة المعتبرة هي ما توافق الشرع، لا ما أفرز العقل وحده
- الضرورات تبيح المحظورات ومعناها
- الضرورة تقدّر بقدرها
- الحاجة التي تعمّ تنزّل منزلة الضرورة
- لا تصح فتوى العاميّ وإن وافقت الحق
- لا يصح تطبيق حكم شرعي في مسألة خاصة حتى تصدر بها فتوى من عالم مختص
- اعتبار مقاصد الشريعة لا يُعتبر إلا من جهة عالم مختص.
- منع الضرر بإطلاق
- دفع الضرر مُقدّم على جلب المصلحة
- الأخذ بأدنى المفسدتين، وبأعلى المصلحتين
- الاعتبار يقوم بالجمع بين المتماثلات والتفرقة بين المختلفات
- النادر ليس له حكم في الشرع
- الطاعة لا تكون إلا في معروف
- من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه
- مراعاة السنن الكونية والشرعية والاجتماعية
- مراعاة الفرق بين المُمكن، والمُحتمل، والمقدور عليه
- الأحكام الشرعية في مقابل الأحكام الوضعية
- الفرق بين الشورى والديموقراطية
- حق الفرد وحق المجتمع، أو أيهما أولى المصلحة العامة أم المصلحة الخاصة؟

ذلك هو المخطط الذي ارتضيناه لبناء شخصية مسلمة قوية متعلمة، سلاحها الإيمان، وذخيرتها العلم ودافعها رضاء الله سبحانه والجنّة.

والأمر، كما هو واضح بيّن، ليس بالسهل الهيّن، ولا بالعسير المتعذر. بل يتوقف على مدى قدرة العالم وطالب العلم على الإلقاء والتلقى، الشرح والاستيعاب، ثم الهمة والعزيمة التي لا تملّ ولا تكلّ.

وخذوها ممن خبرها عقوداً خمسة، الهمة، في كلّ أمر، هي مفتاح النجاح.

وقد يكون هناك مزيد من النقاط التي يجب اعتبارها في سبيل بناء تلك الشخصية.

وسنأتي على كل نقطة مما ذكرنا بشرح، نحاول فيه البسيط لا البسط، قدر الإمكان.



الفصل الخامس

بناء الشخصية المسلمة

النقاط هي التي تضبط الفكر السنيّ، وتوجهه نحو بناء منظومة متكاملة

1. القلب المتعلق بالإيمان

a. وتعلق القلب بالإيمان ورسوخ التوحيد فيه هو أول الواجبات الشرعية، في كل وقت ومكان وحال "وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ". فالتوحيد هو قاعدة هذا الدين، والفرائض الخمس هم أعمدته، والأحكام الشرعية بعد ذلك كلها هي حجارة البنيان، تُرصّ فوق قاعدته، وتمسك بها أعمدته. لذلك لا ينهدم البنيان بغياب بعض حجارته، فهي كالمعاصي، لا تهدم التوحيد. فإن انتزعت كل الحجارة، وبقيت الأعمدة والقاعدة، ظل البناء قائماً، خاويا، لا يصلح لسكنى. فإن انهارت الأعمدة، لم يظل بنياناً، ولا يعلم أحداً إن كانت القواعد قد سلمت أم لم تسلم، فإن تزلزلت القواعد، لم يعد هناك مبنى ولا شبه مبنى!

b. والتوحيد لا يستقيم في قلب العبد حتى يُنتزع منه الشرك الأكبر كافة، بكل أنواعه، فحين يخلو القلب من الشرك، يحلّ محله التوحيد. فهما لا يجامعان لحظة في قلب العبد. إما شرك وإما توحيد.

c. والتوحيد هو إخلاص الطاعة لله وحده في كلّ شؤون الحياة، ومجالاتها، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا وقانونيا وثقافيا، وكل ما يفرّق جنس الإنسان عن الحيوان. فالحكم في حياة الناس، بكلّ معانيه مصدره كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما اشتّق منهما من أدلة وقواعد.

d. وقد جعل الله للتوحيد عنوان، يجب أن يطابق ما في القلب من طاعة ومقتضى وتسليم، "لا إله إلا الله". لكن الكلمة وحدها، كما سنبين، لا يكون لها مدلول إلا إن حملت معنى ومبنى، لا حرفا وكلمة. فمن تلفظ بالكلمة وخالف مقتضاها، عالما غير جاهل، مُكلفا عاقلا، فيما هو من قواعد التوحيد، لم تُغنه من الله شيئا.

e. فالتوحيد هو الطاعة، وهي مقتضى العبادة لله وحده. بالتسليم لأمره والكف عن نهيه. وهذا لا يكون حتى يُبنى التصور الصحيح لصفات الله العُلى وأسمائه الحسنى. ومذهب أهل السنة في ذلك سهل ميسر، إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا

تعطيل. فنحن نثبت الصفة كما جاءت، لكن لا نعرف كيفيتها، فنثبت السمع بلا كيف والبصر بلا كيف واليد بلا كيف، وهكذا في كل صفات الله تعالى. ونحن ننزه الله سبحانه عن الخلق وعن كل ما يمكن أن يصدر عن العقل من تصوّر له سبحانه، لكن دون أن نزعم أن هناك صفات أثبتها الله لنفسه في كتابه، ليست بثابتة له، بل إما نأوّلها أو نعطلها! وهذا مخرج البدع والأهواء.

f. والتوحيد، كما ذكرنا، يستلزم ترك الشرك الأكبر كله. وهذا يعني، حسب النصّ القرآنيّ، الكفر بالطاغوت. والطاغوت هو كلّ ما، أو من للعاقل وغير العاقل، نازع الله في سطوته على الناس وألوهيته فوقهم. فمن أشكال الطاغوت، كل ما اتخذه الناس طاغوتا من شجر أو حجر أو وثنٍ، يقدمون لها القرابين تزلفا، حتى لو كان التزلف مقصودا به الوساطة لله ، قال تعالى حكاية عن الكفار "**أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ**". فلا زلفى إلى الله بشرك. بل بالعمل الصالح، ودعاء الأحياء من الصالحين، أو دعاء الولد لأبويه.

g. كما أن الطاغوت هو كل من يعطي لنفسه السلطة، أو يخوّله غيره، ليشرّع أحكاماً غير أحكام الله تعالى، التي وردت في كتابه، وثبتت بصحيح حديثه وسنة رسوله ﷺ، وما استُنبط منها بدليل من الأدلة الثابتة المتفق عليها. فهذا التشريع، هو نزع لسلطة الله تعالى، حيث يقول "**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**"، وقال تعالى "**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**"، وقوله تعالى "**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ** " فحذر من بعض الإتباع، كما حذر من كلّه، وكثير غير ذلك من الآيات، يجدها القارئ في مظانها، تثبت الحكم لله، وتنزعه عمن وعما عداه.

h. كذلك فإن التوحيد يلازمه الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، والولاء يعني المناصرة، وسنتوسع في ذكره في النقطة رقم (17) إن شاء الله.

i. والإسلام والتوحيد، متلازمان، وهما دين الأنبياء جميعا، لا دين لهم غيره، فقد جاء في سورة هود "**وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ** " وردت بنصّها على لسان كافة الأنبياء عليهم السلام.

j. كما أنه لا يوجد إسلام بدون إيمان، ولا إيمان بدون إسلام. فكلاهما مكمّل لبعضه البعض. والقاعدة في التفريق بينهما هي أنه إذا ورد النص بالإسلام وحده، فهو عمل الظاهر والقلب، وإن ورد الإيمان وحده، فهو كذلك عمل الظاهر والقلب، فإن اجتمعا في نصٍ، كان الإسلام هو الظاهر، والإيمان هو العمل الباطن في القلب.

2. العقل المتشوف للمعرفة

a. وأمر التشوف للمعرفة فمن أهم ضرورات حيازة العلم، واستيعابه. فقد رأينا أجيالاً، خاصة في أيامنا هذه، خاصة في زمن الحواسيب، وما رأيناه من تأثير سلبيّ على الساحة الشامية خاصة، رأينا أجيالاً تكره القراءة، ولا تقدر عليها، وتحسب أن قراءة الجمل المتطايرة من هنا وهناك، والنص العابر هنا وهناك، هو معرفة كافية لحصول العلم. وهذا من أكبر الخطأ وأفحشه. فطالب العلم يجب أن يكون شغوفاً بالمعرفة في ذاتها، محباً للإطلاع، متنوعاً في معارفه. وهذا التشوف أمرٌ طبعيّ، لكن يجب تعهده باستمرار القراءة، وحيازة الكتاب، ومحبته. فالكتاب هو مصدر التلقى للمعارف، لهذا جعل الله سبحانه معجزة نبيه ﷺ كتابٌ مقروء، وقال تعالى في أول لفظة فيه "اقرأ".

b. واقتناء الكتب، لا يجب أن يكون زينة للبيوت، يُظهر بها المرء نفسه بمظهر العارف، بل يجب أن يكون اقتناءً للتحصيل، واهتماما بالمعرفة. فالمعرفة، لذة في حدّ ذاتها، تحصل للقارئ حين يتعهد نفسه بالقراءة والتحصيل. والفرق أنّ المعارف الشرعية يجب أن تكون مصحوبة بالنية للعمل بها، حتى تتم فائدتها. كما أن المعرفة كالأكل والشراب، يتشوق الإنسان لها إن تركها فترة قد تطول وتقصر، حسب شغف المتعلم بها. ولعلك ترى أناساً يمر عليهم دهراً لم يفتحوا كتاباً قط. ومع ذلك تراهم في مجالسهم يتحاورون ويتناقشون ويدلون بآرائهم، فتعجب، من أين يأتي الصواب في قول هؤلاء، وكيف الثقة فيما يقولون، وكيف يرى المرء منهم نفسه حين يخلو بها، يعلم أنها خواء من داخلها! فسبحان من علّم الإنسان ما لم يعلم.

c. وهذا الشغف بالمعرفة، يستمر مع المتعلم طوال حياته، لا يفارقه، لكنه يتغير بتغير مراحل حياته. فيبدأ بلون من المعارف العامة، ثم كلما مرّ به الزمن، وجد في نفسه شغفاً بعلم معيّن، فتراه يحرص على اقتناء كتبه، والاظلاع فيها أكثر

من بقية العلوم. ثم في وقت لاحق، إن كان من أهل القلم، يبدأ في التلخيص، ثم الشرح والتعليق، ثم التدوين والتحقيق. مراحل يمر بها المتعلم في عمره، لا يكاد يخطئها أحد، أو لا تكاد تُخطئ أحداً.

3. **مصاحبة العالم الرباني**

a. ولعل الكثير من الشباب لم يحظ بشرف التعارف على، أو مصاحبة عالمٍ ربانيّ، لأسباب عدة، منها ندرة العلماء في قرننا هذا، واختلاف مشاربهم، ونمط الحياة المتسارع، وكثرة الاحتياجات المعيشية التي تمنع المتعلم من قصد العالم.

b. وفوائد التعرف على العالم أو مصاحبته إن أمكن، هو الاستدلال على صحة الطريق من تلك المصاحبة، وقلة احتمال الخطأ، أو تصحيحه قبل الرسوخ في العقل، وتجنب البدع، وتحديد ما يلزم للمتعلم خاصة من كتب يعينها له معلمه، حسب ما يرى فيه من قدرات وتوجهات. كما أن تلك المصاحبة، تعين على النفس التي تدفع بالمتعلم إلى التكاسل، خجلاً من معلمه، خاصة لو كان اللقاء في مجموعة من المتعلمين. كذلك تفيد في توجيه المتعلم في أمور تُشكل عليه خاصة، قد لا تكون لها أهمية عند غيره.

c. وصحبة العالم، تؤدى إلى حسن الخلق من احترام الكبير وتوقيره، وتقدير قيمة العلم، خاصة لو كان العالم من الجاهدين في العمل بجانب العلم. كما يعين تلك المصاحبة على كشف أسرار ما قد يكون مغلقاً في بعض الكتب المتخصصة.

d. والعلاقة بين العالم والمتعلم هي علاقة من لون خاص، فيها من علاقة الأب بابنه، مع التوسع من المتعلم مع معلمه، فهو يرى فيه قدوة، يحتذي بها في سيره، ويلوذ بها إن تعثر في الطريق.

e. لكن هذه العلاقة يجب أن تكون محكومة بالشرع، فقد وقعت الصوفية، وغيرهم من طرق الباطل، في تضخيم قدر "الشيخ" في عين "المريد" حتى صار الأمر أقرب للتقديس، حتى إن أمره بطلاق امرأته لطلقها، فإن من اعرض انطرد! وهذه مهانة ومذلة لنفس المتعلم، لا يخرج منها إلا الجهل والهوان والانكسار لغير الله. واتباع الشيخ لا يكون إلا فيما وافق الشرع وأقره العقل، فلو طلب منه الخروج للصحراء بلا زاد ولا ماء، فخرج، فقد أثم وعصى الله في نفسه.

ولجلسة العلم مهابة وأسساً يجب أن يتّبعها المتعلم، فيجب على المتعلم الدخول للحلقة منتبها، متشوقاً، وأن يكون حسن الرائحة لعدم إيذاء من حوله، وأن يأتي في موعد البدء لمنع اضطراب الحلقة، ولا يجب عليه كثرة الالتفات حوله، أو الحديث مع من بجواره ولو همساً، أو مقاطعة المُعلم وإن ظنّ أن سؤاله هام، بل يبقيه لآخر الدرس، عسى أن يجيب عنه المعلم في موضع آخر أليق به، وأن يمتنع عن الأكل والشرب أو الضحك بصوتٍ عال، أو أن يسبق معلمه بالقول حتى لو علم ما سيقول المُعلم، فإن في هذا تشتيت لذهن معلمه، كما لا يصح التعقيب على معلمه ولو ظن أنه أخطأ فيما قال، إلا بطريقين، أولهما أن يتوجه بصيغة السؤال لمعلمه عن هذه النقطة بالذات، طالباً إعادة شرحها حين فتح باب الأسئلة، أو أن يسأله عنها في خلوة بعد الدرس. والُمعلم الرباني لن يتمسكّ بخطئ إن ظهر له ذلك، بل سيعيد شرح النقطة في الدرس التالي، فإن غير ذلك يولّد الجفوة بين المعلم والمتعلم، وفي هذا ضرر على المتعلم.



الفصل السادس

1. الصبر على التلقي
   a. والصبر على التلقي تالٍ للتشوف للمعرفة. فإن العقل الذي تكون المعرفة بالنسبة اليه كالغذاء للجسد، يصبر صاحبه على التلقي، ولا تعجزه عوائق الطريق، وصعوبة المواصلة، وملالة الاستمرار.
   b. وقد رأينا الكثير من طلاب العلم، بدؤوا مشوار التعلم، مقبلين عليه، مشتاقين له، ثم تفتر عزائمهم، ويضمحل صبرهم. وهذا يأتي لأسباب عديدة، يمكن ان يعالجها المتعلم في نفسه.
      i. عدم ارتياحه لشخصية المعلم. وعلاجه التحول إلى معلم آخر، أو محاولة إيجاد الجوانب الإيجابية في معلمه الحالي
      ii. عدم شغفه بموضوع العلم. وعلاجه الصبر، من حيث لا يدري فلعل ما لا يحتمله اليوم يشتاق لمعرفته بالغد القريب.
      iii. تكاثر المشاغل عليه. وعلاجه سيأتي بيانه في النقطة رقم (14) إن شاء الله
      iv. وساوس الشيطان، بتحسين ما عدا العلم من ملاهي، على صرف الوقت فيه. وعلاجه قراءة القرآن، والالتزام بمجموعته، والدعاء.
      v. استصعاب الطريق: وهو غالبا أهم وأقوى العوائق في سبيل التعلم. وهنا يجب أن يستحضر المتعلم معاناة السلف في طلب العلم، وسعيهم الحثيث الدؤوب العجيب، على مواصلة السير، ففي قراءة تلك الأخبار عبر ودوافع، تحيي النفوس الضعيفة، وترد عليها شغفها وصبرها. كذلك استحضار أحاديث نبينا ﷺ في فضل العلم وطلبه والصبر عليه، وفيما جاء في منزلة العلم والعلماء في آيات الله سبحانه، وأنه يسعى ليكون من ورثة الأنبياء، فما الصبر إلا ثمن زهيدٌ لهذا المطلب الشريف.
2. تمييز الضرورات عن الحاجيات، وترتيب الأولويات
   a. وهذا الأمر يتعلق بتربية العقل على التفرقة بين مراتب الأفعال، ومن ثم تقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يمكن تأخيره.
   b. والأوليات في حياة المسلم بعامة، مرتبطة بمقاصد الشرع في حياة الناس. فأولوية المسلم حفظ دينه بأداء ما عليه وترك ما يبعده عنه، ثم حفظ نفسه بالسعي للرزق والمطالب الأساسية للحياة، وترك ما يؤذي النفس في أي شكل من الأشكال، ثم حفظ

العقل بمعرفة خالقه وبتنمية قدراته والانتهاء عمّا يُذهبه من خمور أو غيرها، ثم حفظ النسل والعرض (وهناك من فرّق بينهما)، وذلك بالزواج وحفظ البيضة والانتهاء عما يعارضهما للزوال كارتكاب الزنا وترك الزواج للقادر وإهمال العيال، ثم حفظ المال، وذلك بالعمل وتنمية الثروة بالحق والانتهاء عن الإسراف بلا تقتير.

c. ومن هذا نرى أن الشرع قد رتّب أولويات الحياة لتجلب للمسلم أعلى المصالح وتدفع عنه أسوأ المفاسد. ومن غير الخالق يعلم أفضل مما يعلم "ألا يعلم من خلق"

d. وهذه الأولويات تأتي على درجات متفاوتة، فمثلاً توفير الغذاء اللازم للحياة، مقدمٌ على توفير الحلوى والمشهيات، فالأخيرة من باب التحسينات. والجهاد في سبيل حفظ الدين مقدمٌ على جلسات العلم والذكر، في وقت الحرب، وهلم جرا. لذلك جاءت تلك المراتب الخمس مقسمة إلى ما ضروري، أي لا تقوم الحياة إلا به، وحاجي، أي تقوم بغيره الحياة بمشقة زائدة، وتحسيني وهو ما يُعتبر من الترفيهات التي لا تمس أصل الحياة ومشقتها. ثم جاءت الأحكام الشرعية في كلّ من تلك المراتب الثلاث بالأحكام التكليفية الخمسة، فمنها واجب، ومندوب ومباح ومكروه وحرام.

e. فمثلا معلوم أن الحجاب أو النقاب من حاجيات حفظ العرض، لكن لو تعرضت المرأة لمرض يشق عليها مع عدم توفر الطبيبة الأنثى، رُخص في أن يراها طبيب ذكرٌ في حضور مَحْرَمِها، لأن ذلك من باب حاجة حفظ النفس، وهي أعلى من حفظ العرض.

f. كذلك يجب أن يكون معلوماً أن هناك أمور قد حرمها الشارع من حيث أنها وسيلة إلى المحرم بالضرورة، ففي المثال السابق مثلا، قد فرض الله الحجاب أو النقاب كوسيلة لمنع الزنا، وهو أعلى درجة في حفظ العرض، لأن المرأة لو خرجت سافرة، لن تموت! لذلك تجد هذا التحريم يرتفع مؤقتاً للحاجة، مثل تعرضها لمشقة كبيرة في المرض. والقاعدة هنا "ما حُرِّم وسيلة حَلّ للحاجة" وبالطبع، يعود إلى التحريم بعد زوال الحاجة.

g. ويقول قائل: قد ثبت في الحديث أن من مات دون ماله فهو شهيد، ومن مات دون عرضه فهو شهيد، أفيعني هذا أن حفظ المال والعرض مقدّم على حفظ النفس؟ قلنا: لا، لأن القتل هنا ليس مقصوداً، بل جاء عَرَضاً في إقامة حفظ العرض والمال، فكانت له منزلة خاصة ارتفعت بصاحبها إلى درجة الشهادة.

h. هذه هي منظومة الشريعة بوجه عام. من استوعبها عرف جلال هذه الشريعة، ودقتها وعظمة واضعها، إذ ترى فيها ما تراه في الكون المشهود من تناسق وتناغم يبهر العقول ويحيي القلوب.

i. وتفاصيل تلك الجمل موجودة في أصول الفقه لمن أراد المزيد. وسنذكر في ختام البحث الكتب التي نوصي بها في كلّ موضوع إن شاء الله.

j. وأنبه إلى أن ما أوردت إنما هو نقطة من بحر هذا العلم الشريف، لذلك لا يجب على قارئ البحث هنا، تطبيق أيّ مما ذكرت، إلا أن يدرس العلم مكتملاً، ويُسمح له بالقول فيه أو به.

3. عدم اليأس حين مرور ساعات العسرة – ساعات العسرة الشخصية والاجتماعية

a. تمر بالمرء ساعات عسرة شديدة، سواء في بيته، مع أفراد أسرته، بسبب شقاق أو مرض، أو خلاف مادي، أو تناحر، أو شدة مع ابن او بنت، من مرض أو طلاق أو دين، أو فقد وظيفة، أوغير ذلك من موجات المتاعب التي لا تكاد تنتهي في حياة الفرد الشخصية، وكذلك متاعب اجتماعية مثل خلافات مع البعض، وتراكم الدين، أو التشاحن مع قريب أو جار، أو مواجهة متاعب الدعوة من أذى واعتقال أو تضييق، وهلم جرا

b. وقد قال تعالى **"لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ"**، فهذه المتاعب جزء من نسيج الحياة، لا تخلو من أحدها ساعة من حياة فرد، بغض النظر عن الغنى والفقر، فهما عاملان غير قاضيان على الانسان، أي لا يرجح أحدهما الحياة للأفضل أو الأسوأ.

c. واليأس في ساعات العسرة يدفع المرء إلى الشعور بالإحباط، وعدم الرغبة في الاستمرار في أي عمل قد يكون بصدده، بل ويدفعه في بعض الأحيان بعيداً عن أهله وولده وأحبابه، فيفضل الانعزال، وتسوء حاله، فلا يصلح معه في هذه الحالة تَعَلُّم، ولا يستوعب فيها علم.

d. ومعالجة هذه الحالة يحتاج من المرء القوة والصلابة، والتفكر في سبب خلقه وهدف وجوده. فإن الله سبحانه وضع سنة كونية إجتماعية **"فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5)** إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا" فأنشأ سبحانه السنة، ثم أكدها، كي لا يكون فيها شك ولا ريب. والإيمان بها، هو من جنس الإيمان بالله وسننه التي لا تروم. فإن كان هذا وعد الله الذي لا يخلف موعده، فليكن الصبر قليلاً، فاليسر قادمٌ، لا محالة.

e. كما أن الصبر في العسرة، يقوى عود المرء، ويعده لما هو آت في الحياة التي لا تخلو من عسرة وعثرات، لا تكاد تنتهي، فإن الله تعالى جعل في هذا سببا في الخلق "الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ"، فهذا المشكلات الدائمة، هي من أسباب خلق الإنسان، ليتميّز من يُحسن الفعل ممن يسيئه، والبلاء قرين الحياة، لا تكون إلا به، ولا يكون إلا فيها، فليس في الآخرة للمؤمن بلاء.

f. كما يحسن بالمسلم أن يتذكّر أن العسر والبلاء هو طريق الأنبياء والصالحين من قومهم "وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ"، وقال تعالى "أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ"، فالفتنة والعسرة والابتلاء، هي ما نحمل من عذر أمام الله سبحانه، أن قد صبرنا وشكرنا، وما كفرنا بالنعمة بل حمدنا.

g. وهذا ما وقع للأنبياء في حياتهم، وفي دعوتهم، ألم يجد نبينا ﷺ ما وجد من قسوة قومه، ومن شظف العيش ولأواء التنقل بين الناس بدعوته، ما لاقى؟ ألم يُصب أيوب المرض وفقد الأهل؟ ألم يُلقى يوسف في البئر صبيا صغيرا، وفي السجن شاباً يافعا؟ ألم يقذف بإبراهيم في النار؟ ألم يبتلع الحوت يونس؟ ألم يتعرض عيسى للقتل لولا قدر الله السابق؟ ألم يحتمل نوحٌ استهزاء قومه قرابة ألف عام، ثم رأى ابنه يموت أمام عينه؟ عليهم جميعا صلوات الله وسلامه. فما نحن ومتاعبنا ومشكلاتنا أمام تلك المتاعب التي لاقاها أنبياء الله جميعا؟

h. ثم ما حدث للصحابة الكرام، عمار وسمية، وبلال وحمزة، ومن قُتل في بدر وأحد؟ وسائر ما نقرأ من سيرهم العطرة التي نرى فيها حق العسرة وحق الصبر.

i. ثم تفكر فيما لاقى كبار العلماء والأئمة من متاعب في حياتهم الخاصة والعامة، ألم يجلد أحمد ويسجن في خلافة أربع خلفاء، ألم يلقى السرخسي في البئر سجينا؟ ألم يسجن ابن تيمية ظلما؟ ألم يواجه المودودي حكم الإعدام؟ ألم يُقتل الشهيد، نحسبه، سيد قطب؟

j. التفكر في أحوال هؤلاء، يجعل ما يأتينا من مشكلات ومتاعب، يهون ويصغر، ويعيننا على الاحتمال والصبر

k. كما أن وعد الله للصابرين، عامل قوة وتحمل لا يستغني المسلم عن اعتباره، قال تعالى "إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ"، كمن فقد ولداً مثلا، فأي وعد أفضل من هذا يتقوى به المرء على ما يصيبه. بل هو دافع ليكون المرء عند حسن

ظن الله به، فلا يتوقف عن الحياة، وينكمش على نفسه، إن أصابته عسرة، ولا يُعرض عن العلم والتعلم استسلاما لمحنة، فإنه لهذا الابتلاء خُلق.



الفصل السابع

4. فهم قوة العقل الجمعي لا الفردي والقدرة على العمل الجماعي

a. من اللازم لشباب التمكين أن يكون على وعي بأن هناك فرق بين ما يؤديه إليه عقله، بذاته، وما يؤديه تعاضد العقول، سواء على مستوى الجماعة أو المجتمع، وهو ما أسميته العقل الجمعي.

b. والعقل الجمعي هو مصدر الأعراف والتقاليد بعجرها وبجرها. ومن ثمّ فإنه لا يؤخذ بما يقرره إلا في الأحوال التي لا تخالف شرعاً، مثل أن يكون هناك جهة تسجل الزواج الشرعيّ بعدما انتشر الخداع وقلّ الضمير، وهو مأخوذ من الدليل الشرعي "المصلحة المرسلة"، وإن لم يكن عدم التسجيل مبطلاً للزواج إن تمّ.

c. لكنّ العقل الجمعيّ له قوته في بعض الأحيان، إذ هو ما يقوى لُحمة المجتمع ويشدّ أواصر الولاء بين أفراده، على أساس الدين، لا الأرض. ولذلك كلما قوي الحس الإسلاميّ بين أبناء الشعب، كلما كان العقل الجمعيّ أصوب وأقدر على تحقيق الأهداف العليا والمصالح العامة، من عقل الفرد.

d. كذلك، فإن العقل الجمعيّ على مستوى الجماعة أو المجموعة، هو من أفضل ما يمكن اللجوء إليه في تحديد معالم الطريق، والدراسة العلمية، والآراء الصائبة، فهو معنى الشورى ومُنشأها.

e. وهذا التوجه، أي الأخذ بالشورى واستثمار العقل الجمعي هو ما رأيناه مفقوداً في الحركات الإسلامية، التي، مع الأسف، تشبعت بنتائج العقل الجمعي الإجتماعيّ، الذي رضخ للديكتاتورية الفردية، فتابعوه على ذلك، وتكلموا بالشورى دون تحقيقها عملياً، وتغلب العقل الفرديّ على قراراتهم. كما كان من نتيجة ذلك كثرة الأخطاء وتراكمها، وتكرارها دون عبرة.

f. ويجب التنويه إلى أنّ الديكتاتورية الفردية، قد لا تعنى القرار الفرديّ بالحرف، بل قد تكون في بعض الأحيان، في شكل مجلس قليل أفراده عظيم سلطانه، كما في المؤسسات العسكرية على سبيل المثال. وهذا لا يمثل أي درجة من درجات الشورى أواعتبار العقل الجمعي لمن هم في موضع يسمح بالمشاركة في صنع القرار. فالمجلس متفرد، من حيث صيغت عقلية أفراده في قالب موحد، نتيجة تلك الخاصية التي تقتل عقل الفرد وتمنعه من العمل أصلاً.

5. العمل الجماعي لا يلغي التفرد الذاتيّ والاستقلالية

a. ومع ما قررنا في النقطة السابقة، فإنه يجب التأكيد على المحافظة على الشخصية الفردية واستقلالها في الفكر، طالما تمكنت من الآلة وتفهمت الواقع. فإن ما ذكرنا من عقل جمعيّ، لا يعني صب قالب واحد في مجلس ما، لجماعة أو حكومة مثلا، وادعاء أنه قرار تعدديّ جمعيّ! بل يجب أن تظهر الفروق الفردية وتتبين الشخصية الفردية، فإن وافقت وافقت، وإن خالفت، فعليها الدليل.

b. وهذه الاستقلالية، لا تنشأ إلا من خلفية علمية متميزة، وشخصية قوية راسخة، ومن هنا يأتي معنى فشل الديموقراطية، التي توهم الخلق بأن لهم حق متساو في إبداء الرأي، وتدعي بهذا، تمويها وتدليساً، أنها تحتفظ باستقلالية الفرد وحفظ حقه.

c. فالمراد بأن يكون هناك مجال يسمح للفرد أن يُبرز ما عنده من رأي، ويبيّن ويشارك في صنع القرار، هو لمن لديه القدرة على ذلك، لا لكل أفاك، أو مجنون أو عاهر، أو مجرم، أو جاهل.

d. ومن هنا تنبع فكرة "أهل الحلّ والعقد". ففيها تتحقق المحافظة على ميزات العقل الجمعي والاستفادة من الشورى، كما أن فيها الفرصة متاحة للفرد ليكون مبدعا مجددا بشرط التقدم بالدليل، العلمي أو الشرعيّ، على ما يدعي.

e. والاستقلالية هي ضد التقليد الأعمى. فالفرد، وإن لم يحز على آلة القول في موضوع معين، إلا أنه يجب أن يُطالب من قال بالدليل، ديانة. وقد ربت الجماعات الإسلامية أتباعها، كما ربى الحكام شعوبهم، على قبول القرار بلا سؤال ولا استفسار. مع العلم بأن أي قرار صادر يجب أن يكون مصاحباً له حيثياته العلمية والشرعية والواقعية. ثم يكون الباب مفتوحاً للاعتراض العلمي دون خوف الاعتقال أو المحاكمة أو الفصل من الوظائف أو الكتائب، كما تفعل الحكومات الفاشية في بلادنا، وكما تفعل الجماعات الإسلامية مع المعارضين من أتباعها، سواء بسواء.

6. نفي التعصب والتحزب وتحري الحق

a. ومن توابع الاستقلالية أن ينفي المرء عن نفسه التعصب لحزب أو جماعة أو حكومة، دون أن يعي ما تقول وأن يعرف دليلها المقبول.

b. ولنا في التعصب أقوال ننقلها ها هنا للفائدة:

c. فالتعصب شيمة من شيم الضعف، وخلّة من خلل الجهل يبتلى بها الإنسان فتعمي بصره وتغشى على عقله، فلا يرى حسنا إلا ما حَسُن في رأيه، ولا صوابا إلا ما ذهب إليه أو لمن تعصب له.

d. وقد نسبناه للضعف لأن النفس القوية لا تهاب ولا تحذر ولا تشفق إلا من الحق، والتشبث برأي أو اتجاه – واعتبار كل ما عداه باطل لايستحق أن ينظر فيه أو أن يستمع له – لا يكون إلا من هيبة الرأي المخالف، وحذرا من أن يظهر فيه بعض الحق مما ينقض مذهبها، وإشفاقا على النفس أن يبين خطأها فيما تعتقده.

e. ولذلك نرى أن التعصب غالبا ما يتدثر برداء القوة يظهر فيه، ويستبد بالاشتمال عليه ليخفي من ورائه ضعفا متوازيا أمام الحق، وحذرا وإشفاقا من المخالفة والخطأ.

f. فالمتعصب قوي في ظاهره بما يبديه من تشبث برأيه ورفض قاطع لما يخالفه دون تمحيص ولا روية ، ولكنه – في حقيقة أمره – ضعيف بخوفه وهيبته وإشفاقه.

g. ونسبناه للجهل لأن العقل العالم المدقق لا يفتأ في البحث عن الحق والصواب ومراجعة نفسه، وترديد النظر في أقواله ومذاهبه، لعلمه بأن النقص هي ميزة البشر الأولى التي جُبل عليها، وأن الكمال لله تعالى وحده والعصمة لرسوله ﷺ ولذلك قيل: (لا يزال المرء عالما حتى إذا ظن أنه علم فقد جهل).

h. والتعصب فرع عن العصمة لا ينفك عنها، وادعاء العصمة فيه ما فيه من خطل في الرأي ومجانبة للحق، وعنه نشأت فرق كالرافضة، فخرجت عن خط الإسلام السوي المستقيم الذي يضع الإنسان – أي إنسان – في موضعه الصحيح من النقص والكمال ومن الخطأ والصواب.

i. فالضعف والجهل – إذن – هما جناحا التعصب: ضعف النفس وجهل العقل

j. والتعصب عند الإطلاق ظاهرة ذميمة لا تؤدي إلا إلى التفرق والتعادي وهو من خصال أهل الكتاب التي تكون في هذه الأمة. قال تعالى "فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ " فوصف اليهود بأنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النبي ﷺ فلما جاءهم من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له، وهذا يبتلى به أكثر المنتسبين إلى طائفة في العلم أو الدين أو إلى رئيس معظم عندهم ، فإنهم لا يقبلون من الدين – لافقها ولا رواية – إلا ماجاء به طائفتهم.

k. ويقابل التعصب الثبات على الحق والتمسك به، وقد يتقارب المعنيان فلا يتمايزا إلا في نظر المدقق الفاحص، وقد يخلط بينهما العامي

l. فنرى البعض يمدحون التعصب على أنه دلالة قوة إيمان ورسوخ عقيدة، بينما نرى البعض الآخر يذمون المتمسك بالحق الثابت عليه ويرمونه بالجمود والتعصب، والحق أن البون شاسع بين المعنين في المنشأ والطريق والثمرة.

m. فمنشأ التعصب ضعف في النفس وجهل في العقل، بينما التمسك بالحق ينشأ من القناعة بالرأي ووضوح الدليل.

n. وطريق المتعصب هو الصد عن معرفة دليل المخالف أو الإستماع إليه أو اعتباره في النظر بأي وجه من الإعتبار.

o. بينما طريق المتمسك بالحق المناقشة الحرة والإستماع إلى دليل المخالف برحابة صدر واتساع أفق، والرد المشفق الذي يرجو هدى المخالف ولا ينتظر سقطته.

p. وثمرة التعصب الإختلاف والفرقة والتباغض، وثمرة التمسك بالحق اجتماع المؤالفين عليه واتحادهم ومراجعة المخالفين لمنهاجهم، ثم نور في القلب يضيء لصاحبه الطريق ويهديه الصراط المستقيم.

q. أمّا أن لكل من التعصب والتمسك بالحق مجالا وحدودا.

r. ففي أصول الدين وقواعده الثابتة المتواترة وما صح عن رسول الله ﷺ، فلا مجال لتهاون أو تسامح، بل الإعتصام بالحق إلى أقصى حدوده هو المطلوب المحمود. أما فيما يسوغ فيه الخلاف من مسائل الفقه التي تحتمل تعدد أوجه النظر – فإن الثبات على الحق لا ينافي التسامح أو المؤالفة أو احترام اجتهاد الغير.

s. يعرف الشوكاني التعصب فيقول: (بأن تجعل ما يصدر عنه {الإمام المتبع} من الرأي ويروي له من الإجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد، فإنك إن فعلت ذلك كنت قد جعلته شارعا لا متشرعا، ومكلِفا لا مكلفا). وما قصده الشوكاني هو المتعصب لرأي إمام مجتهد أو عالم من علماء الشريعة.
t. فالمتعصب إما أن يتعصب لرأي إمام مجتهد أو عالم فقيه.
u. أو أن يتعصب لرأي من يحسبه كذلك، وهو ليس بذاك.
v. أو أن يتعصب لرأيه الشخصي ونظره الذاتي.
w. والثلاثة مآلها سوء، ولا تؤدي إلا إلى آفات التعصب البغيضة ، فالمسلم الذي ليس عنده قدرة على البحث والنظر في الأدلة الشرعية وليس مؤهلا لذلك فهذا إن سأل عالما تقيا وقلده أو اتبعه فيما أجاب به هذا العالم ، فلا بأس عليه ، ولكن إن خرج من ذلك إلى التعصب وتسفيه آراء الآخرين المستندة إلى الكتاب والسنة أو إلى مذهب لأحد الأئمة الأعلام ، فتلك هي الآفة التي يجب الحذر منها، فالعالم المُقلد ليس بمعصوم، بل إن أكابر الأئمة قد حذروا الناس من ذلك، وحثو أتباعهم على ألا يتعصبوا لأقوالهم، ولكن المُقلد قد يحيك في نفسه أن كلام إمامه خطأ ولكنه يتوقف في رد ذلك لإعتقاده أن إمامه أكمل منه علما وعقلا ودينا، وهذا مع علمه أن إمامه ليس بمعصوم
x. أبان شيخ الإسلام عن أهم حجة يتمسك بها المتعصب في مواجهة الحق وهي اعتقاده بكمال إمامه فيتخذ خطأه صوابا وينحرف عن الطريق السوي دون أن يدري، (فإن الحق يستحيل أن يكون وقفا على فئة معينة دون غيرها والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق).
y. أما من تمسك برأيه الشخصي واجتهاده فهو بين أمرين:
z. إما أن يكون من أهل الإجتهاد والذين تحققت فيهم الشروط المعروفة عند العلماء، فهذا غير ملوم ولا مذموم بل الواجب عليه أن يتمسك برأيه وبما وصل إليه باجتهاده الذي هو الحق في ظنه . وهذا شريطة أن يسيرعلى نهج المتمسك بالحق لا المتعصب كما أسلفنا،
aa. وإما أن لا يكون ممن أهل للإجتهاد ولم يرفع بالعلم رأسا، بل غاية أمره أنه اطلع على ورقات أو كتيبات من هنا وهناك ، واستمع إلى بعض الآراء من هذا العالم أو ذاك ، وأدار بعض المناقشات مع أترابه ونظرائه ممن فتنوا

بالعلم فاعتقدوا أن تحصيله هين سهل لا يحتاج إلا القليل من الاطلاع والنظر في كتب الأقدمين ثم تكديس الكتب بالبيوت، وأنه بذلك تكتمل لهم القدرة على الفتوى، بل وعلى رد آراء الأئمة الأعلام، بدعوى الفرار من التقليد، فهؤلاء حالهم أسوأ ممن سبقهم من المقلدة، وترى التعصب فاشيا بينهم إلى أقصى مداه، فالمقلد للمجتهد، وإن تعصب له، فالاحتمال قائم في أن يصيب قوله الحق، فيكون ممدوحا على إصابة الحق بفعله مذموما لتعصبه.

bb. أما من تعصب لقول نفسه دون أن يكون ممن تحلى بالعلم بالمطلوب فهو أولا مذموم لتعصبه، ثم مذموم لعدم اتباعه من أمر باتباعه من أهل الذكر العالِمين فيما هو مفروض عليه، ثم إن إصابته للحق إحتمالها قليل، فهو مذموم كذلك لاتباعه ما لم يغلب على الظن، وما هو خطأ في غلبة الظن.

cc. وقد استدل بما صح عن رسول الله ﷺ أو الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، وقد نقل هذا القول عن مالك والشافعي وابي حنيفة وأكثر الفقهاء.

dd. والمقصود بقولة أن الحق واحد هو في المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها. أما ما جاء من اختلاف التنوع مثل أنواع الاستفتاح أو التشهد أو غير ذلك في أحاديث صحيحة فالحق فيه هو كل هذه الوجوه على وجه مفهوم يجتمع عليه العلماء.

ee. وقد أطلنا في شرح التعصب من حيث هو آفة تصيب الفرد، والجماعة، فتعين على الفرقة والتشتت، كما رأينا في ساحة الشام.



الفصل الثامن

1. التخلص من الحسد والكفّ عن النظر لما في أيدي الآخرين
   a. وهذه الخُلّة فيها تنقية لقلب المتعلم، بل المسلم عامة. فإن الحسد من أشد الآفات القاتلة للقلب، والمناوئة للقدر، والجالبة للتعاسة. وقد أمرنا الله سبحانه بالاستعاذة منه فقال سبحانه "وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ".
   b. والحاسد ضعيف النفس في أصل جبلته، إذ لا يحسد إلا من لا يتمكن من الحصول على ما يريد، فإن اجتمع ما يريد بما يراه في أيدي الآخرين، وقع الحسد، إن كان من أهله. ومن ثم فإن النظر إلى ما في أيدي الآخرين طبعٌ ملازم للحسد، يُنبأ عن عدم الرضا والقناعة، مع ضعف عن محاولة التحصيل على ما مكّنه الله منه. وقد حذرنا الله سبحانه منه كذلك فقال عزّ من قائل "لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ".
   c. وبديل ذلك هو الجِدّ في العمل، ومحبة الخير للآخرين، ومحاولة أخذ العبرة والقدوة مما فعلوا، لا تتمنى ما في أيديهم، وعدم اليأس من القدرة على تحصيل ما حصّلوا. فإن فعل المسلم ذلك، فقد نال رضا الله، وتقدم في أسباب الحياة.
2. تمييز الامتحان والإبتلاء، من العقاب والجزاء
   a. وهذه النقطة من الأهمية بمكان، إذ إن التمييز بين الابتلاء والجزاء، يحدد ما يكون عليه تصرّف المرء خلال، وبعد، الابتلاء أو الجزاء.
   b. والمرء يرى المصائب والبلايا تحطّ عليه، مرة تلو المرة، وقد تتراكم فتلجؤه إلى اليأس الذي قد يصل به إلى درجة القنوط، وهو المنهيّ عنه في قوله تعالى " "ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون". وقد تحدثنا من قبل عن هذا الأمر في النقطة (6).
   c. والابتلاء يُعرف حين يكون صاحبه من أهل التقوى والإيمان، وإن أصاب الّلمم ساعة وساعة، فهذا مما لا يفارق المرء ما دام حياً، ولذلك قال المعصوم ﷺ في حديث مسلم "ما أصاب المؤمن من هم ولا غم ولا حزن حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله من خطاياه"، فوصف المُبتلى بوصف المؤمن. والصفة هنا تقع في محل الشرط.

d. أمّا الجزاء، فإنما يعرفه المرء صاحب الأفعال السيئة، الذي عرف عن نفسه التهاون والتكاسل والتميع في دين الله سبحانه. فإن الله يصيب الناس بعقاب في الدنيا، كما يصيبهم في الآخرة. قال تعالى "وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ". كما قال تعالى "أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ".

e. فلا يغترّن أحدٌ ممن يقترف الآثام، فيحسب أن له في بلائه ثواب، بل قد يكون عقاباً من الله سبحانه، إن شاء. كما يجب أن يستبشر من يصيبه من مصائب الدنيا وبلائها ما يحمد الله عليه، لما له فيها من ثواب، كفقد الولد أو المال أو الصحة، فإنها، إن رافقها الصبر والشكر، كانت من أكبر مكفرات الذنوب إن شاء الله.

3. البراءة من حب الرياسة والتسلط والتعالم – مع التطلع لخدمة المجموع

a. وهذا هو الداء العضال، ومنهج الانحراف والضلال، الذي يصيب النفس فيجعلها تدّعي ما ليس لها أن تدّعي من السيطرة على مصائر الخلق بالتسلط عليهم، وقهرهم، حباً في أن يكون صاحبها رأساً، دون حق.

b. والتسلط وحب الرئاسة مرضٌ نفسيّ، يظلّ كامنا ما كان صاحبه قليل القَدْر غير متمكن من الغير، ثم يظهر في تصرفات من يعاني منه حين تتاح له الفرصة، ويتخذ مكانا يمكّنه من أن يُذل العباد، ويتسوّد عليهم، وكأنه رب من الأرباب أو إله من دون الله، وفي ذلك من المعصية الكبيرة ما فيه.

c. ومن صور التعاظم دون حق، التعالم دون علم. فإن **"المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور"** كما صحّ عن المعصوم ﷺ. وآفة المتشبع هذا أنه مدع، مدلس، كاذب، مضلل... كلها بسبب من هذا الداء. ولهذا حذر المعصوم ﷺ من الرويبضات التي تظهر في آخر الزمان، وفي أوان ضعف الأمة، حين يقلّ العلم ويكثر الجهل، فيتفشى التعالم، وتروج تجارة ألبسة الزور.

d. وعلاج هذا هو "حسن معرفة المرء بنفسه والوقوف عند حدّه". وملاك ذلك التحقق من أن الله هو صاحب الملك وحده، لا مالك غيره، فيكف عن التسلط والترأس الفارغ، ويدع التشبه بفرعون الذي وصل به التسلط وحب الرئاسة والزهو بالنفس إلى أن **"فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ"**.

e. ونحن نعيش فترة من أحلك فترات أمتنا المسلمة، يتعرض فيها الإسلام ذاته للهجوم والتبديل والتغيير، على أيدي فراعنة زمننا، الذين لم تخل منهم بلد عربي واحد، بلا استثناء. فهم يتسلطون على العباد، فيكثروا فيها الفساد، ويفسدوا الحرث ويقتلوا النفس والنسل، عشقا في السلطة وتمسكا بالرئاسة. بل إن هذا الداء وصل إلى بعض متزعمي حركات إسلامية وفصائل جهادية، مما تسبب في أفول نجمها وتضاءل شأنها.

f. أما التعالم، فعلاجه هو نفس علاج التسلط وحب الرئاسة، فإن مصدرهما واحد، وهو الفشل في معرفة قدر المرء لنفسه، علماً وحجماً. فعلى المسلم أن يتّبع طريق المتعلم، يبدؤه خطوة خطوة، من أول السلم، لا يقفز فيه خطوات، فالعلم لا يصلح معه تجاوزٌ في الدرجات، وتلاعب في المدارج. العلم كبناء لا يقوم إلا على قواعد متكاملة، كلّ منها يقوم على صحة البناء وقوامته بما يحمل.

g. ولابد من الإشارة هنا إلى خطر هذه الأدواء على الأمة، وعلى الفرد. فهي تقضي على الفرد الجبار المتسلط، وتلقيه في جهنم آثماً أو كافراً. وتقضي على المتعالم الرويبضة فتجعله أولاً سببا في إضلال الناس، وثانيا سخرية لغيره ممن يعرف قدره الحق، ويكيله بمكيال الصدق.

4. الإحساس بآلام الأمة

a. وفي هذا البند تتجلى معاني التماسك بين أبناء الأمة الواحدة، ومعاني الولاء والبراء الذي هو ركن، أو شرط، من أركان التوحيد. فالإحساس بآلام المسلم المقهور في مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والخليج وسوريا والأردن والعراق والجزيرة واليمن، والصومال ومالي ووسط أفريقيا والصين وتركستان والشيشان، وكل بقعة يعيش عليها مسلم، هو مصدر قوة وشعلة نور لكل مسلم، إذ المسلمون كما قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال المعصوم ﷺ "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا" متفق عليه، وعن النُّعْمَانِ بنِ بشِيرٍ رضي الله عنهما قال، قال النبي ﷺ "مثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وتَرَاحُمِهِمْ وتَعاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ".

b. فهذا التواد والتراص والتراحم هو نسيج المجتمع المسلم القوي. ويظهر هذا في ساعات البلاء والعسرة كأقوى ما يكون، فتجد الجار يعين جاره، والجماعة تعين أفرادها، والمجتمع يسنّ القوانين التي شرعها الله لحماية المواطن ورفع البلاء

عن المنكوبين. وما فرضُ الزكاة، والحث على الصدقات إلا مظهراً من هذا التراص والتراحم. فالمسلم حين يُزكي، وحين يتصدق، يستحضر ما سيفعله ماله أو طعامه من رفع معاناة أخيه المسلم المُستحق للزكاة.

c. التواد والتراحم والتراص يكون في أوقات الغزو والصيال من العدو الكافر. فالجيوش المسلمة، التي هي الآن مؤسسة على عقيدة قتال أبناء شعبها لحساب أي قابض على السلطة، يُفترض أنها تكون في خدمة الشعوب المسلمة في أي مكان على الأرض، إن تعرض المسلمون لبغي أو عدوان. وهذا ليس من قبيل التمني الواهم، بل كان حقيقة واقعة عاشها المسلمون يوم كانت لهم خلافة راشدة، وبعدها من عصور الخلافة. وكيف ننسى عصر الرشيد والمأمون والمعتصم، وصلاح الدين ومحمد الفاتح وغيرهم من الخلفاء والسلاطين المسلمين في كافة عواصم الإسلام، من الراشدين إلى العثمانيين، يوم عِزّهم وقوتهم. فلمّا خاروا ووهنوا، تقطعتهم الدول، واجتالتهم شياطين الإنس، وتكالبت عليهم الأمم، قويها وخسيسها، حتى يهود، فعاثوا في الديار، وقتلوا الناس والولدان، دون مدافع عنهم، إلا بفمٍ لا بيد، كما هو حال أردوغان ومهاتير**!** اللذان لا يحركان شرطيا لحماية مسلم، إلا أن يكون تهديداً لبلادهم خاصة، وبشكلٍ مباشر. ولا يُغني الكلام عن العمل، وصدق الشاعر "وما يُغني البكاء ولا العويلُ"

d. الرعاية والتلاحم بين المسلمين، قد يكون محبباً ومندوبا اليه على وجه الخصوص والإفراد، لكنه واجب تكليفي لازم على مستوى المجتمعات والدول. وأمة الإسلام أمة واحدة، قرآنها واحد، ورسولها ﷺ واحد، وقبلتها مكة واحدة **"**هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**"** الأنبياء 92، وقال تعالى **"**وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ**"** المؤمنون 52. لكن، واحسرتاه، فقد أهمل الناس وصية ربهم، فأعقب آية الأنبياء بقوله تعالى "وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ**"** وأعقب آية المؤمنون بقوله تعالى **"**فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**"**. لم يعمل الناس بوصية ربهم، التي وصاهم بها، فيما بينهم، كأمم مختلفة، وكأمة الإسلام بعضها بين بعض، كما في حديث الترمذي عن النبي ﷺ "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار

إلا واحدة، قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي .وفي بعض الروايات: هي الجماعة. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم، وقال :صحيح على شرط مسلم. والحديث واضح في معناه، جليّ في مآلاته، التي نراها بيننا اليوم، متقطعون، كلّ حزب بما لديهم فرحون، منقسون إلى فرقٍ وشُعَب، لا يكاد يحصي فروعها إلا الله، فصح فينا حديث ثوبان عن المعصوم ﷺ قال "يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها فقال قائل ومن قلة نحن يومئذ قال بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم وليقذفن الله في قلوبكم الوهن فقال قائل يا رسول الله وما الوهن قال حب الدنيا وكراهية الموت". ولولا أنه لم يكن من دلائل النبوة إلا هذا الحديث لثبتت لنبينا ﷺ، لما ظهر من صدقها عياناً بياناً.

فالوجب على مسلم التمكين، أن يعي هذه المعاني، فيجتنب الشقاق والتفرق، بالابتعاد عن أسبابهما، والتآخي والتحاب والتراحم والتراص مع إخوانه، في كلّ بقعة من بقع الأرض، على خلفية الإسلام، لا على قومية ولا وطنية ولا حزبية ولا طائفية، بل هو منهاج النبوة ونهج الصحابة، وطريق أهل السنة والجماعة.



الفصل التاسع

1. حسن التوفيق بين العمل العلمي والدعوي والحركي والشخصي
   a. حياة الإنسان، بعامة، تنقسم إلى عدة جوانب يصرف فيها وقته، ليؤديها على وجهها، مراعياً كل جانب من جوانبها، يصرف فيها وقته المطلوب له، وهذه الجوانب، عامة، دون حاجات النوم والأفعال الطبيعية وساعات التنقل، تشمل العمل، الشأن العائلي، اللقاءات والأعمال الترفيهية، تتراوح في نسبها حسب شخصية كلّ امرئ وجديته أو كسله. وهذه الأعمال الثلاثة التي يقصد لفعلها المرء هي العمود الفقري الذي تجرى عليه حياة الغالب الأعم من الناس، يستوي فيه مسلمهم وكافرهم. والهدف من تلك الأعمال هو توفير الحياة المادية له ولأهله، ثم تربية أبنائه والقيام على تعليمهم، ثم قضاء وقت ممتع يصرف فيه طاقته الباقية، استمتاعا بنزهة أو سفرٍ أو ما شابه.
   b. والمسلم عامة، والشاب المسلم، شاب التمكين والاستعلاء خاصة، له في الحياة غرض آخر. غرض لا يتعلق بهذه الحياة ابتداءً، بل هو يراها، ويرى تلك الأعمال الثلاثة كلّها خادمة له، وهو الوصول إلى رضاء الله سبحانه، والجنة.
   c. ورضاء الله سبحانه والجنة، لهما طريق معروف واضح مميّز، تركه لنا المعصوم ﷺ، بلا شبهة ولا غموض، بل تركنا على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك. ومدارها حول القيام بالواجبات الشرعية التكليفية، من صلاة وصيام وحق، وبعض الذكر والتلاوة، هذا بالنسبة لعوام المسلمين، بل أفاضل عوامهم في زمننا هذا.
   d. وشباب التمكين لهم عمل آخر هم مكلّفون به كلّ حسب استطاعته، وهو العمل الإسلامي الجماعي، بجوانبه المختلفة، مثل العمل الاجتماعي كرعاية المحتاج والجمعة في المساجد، وحضور المؤتمرات وسماع المحاضرات العامة. وقد جعل الله سبحانه العمل الجماعي جزءاً من التكليف اليوميّ، فسنّ صلاة الجماعة، وصلاة الجمعة للإجتماع فيها، وفرض الحجّ، وصلاة العيدين.
   e. ثم العمل الدعويّ، وهو أخص من العمل الإسلامي الإجتماعيّ، إذ يهدف إلى نشر الوعي بدين الله وفروضه ونواهيه بين المسلمين، وبنشر الإسلام بين غير المسلمين. وهذا اللون من العمل يلزم له التعلم، بل والوصول فيه إلى درجة

يصلح معها أن يكون المسلم مؤتمناً على أداء دوره الدعوي. وهو مما ذكرنا من قبل في النقاط (2و3و4).

f. ونريد أن ننبه إلى أن الإعداد لهذا العمل، أمر لازم حتم، فلا يصح التهجم على العمل الدعوى دون تحصيل العلم اللازم له. وقد رأينا خطر ذلك ونتيجته العكسية فيما كان من مذهب الإخوان. فقد قام المنهج الإخواني على دفع الشباب "للحركة" بين الناس دون أي خلفية علمية، على أي مستوى، أيّا كان. لذلك تجد شبابهم، وشيوخهم الذين كانوا شبابهم يوما، على أحط درجات العلم الشرعي، وأمامك أمثال عبد المنعم أبو الفتوح وسعد الكتاتني، وعصام العريان الصوفي، الذي جلّ بضاعته في تدريس كتاب حكم أبي العطاء السكندري!

g. والعمل الحركي يختلف في مصطلحنا عن العمل الدعويّ. وشرح هذه الجملة في أنّ العمل لهذا الدين، ينقسم إلى أربعة أقسام

   i. الإعانة والعمل الإجتماعي
   ii. العمل الدعويّ، وهو تعليم الشريعة وإعداد الدعاة، على حسب مستوياتهم وقدراتهم، فمنهم الخطيب، ومنهم الكاتب، ومنهم المُعلّم.
   iii. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو عمل الحسبة، ويحتاج إلى معرفة شرعية بالمعروف (الواجب والمندوب) والمنكر (الحرام والمكروه) خاصة في التصرفات العامة المتعلقة بنفع المجتمع أو ضرره.
   iv. العمل الحركيّ، ويعني الانتظام في هيكل ما بغرض تحقيق هدف معين، ينتهي هذا الانتماء بتحقيقه. وهذا منشأ الجماعات، في كافة صورها.

h. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم "الجماعة" قد أخذ منحنيات ومنعطفات كثيرة، خاصة في النصف الأخير من القرن الماضي، وما انصرم من هذا القرن. كما تشاكل الناس على ارتباطه بمفهوم "البيعة"، حيث تعددت الآراء، ووصلت إلى أن الخروج عن جماعة انتمى اليها كفر! وهذا في الفكر الحروريّ.

i. ولابد هنا أن نبيّن أن البيعة الأولى والثابتة التي لا تُنقض هي بيعة الإسلام، وهذه يكفر الخارج عنها، والثانية هي البيعة على السمع والطاعة في المنشط والمكره، كما ورد في حديث عبادة ابن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم عَلَى السّمْعِ وَالطّاعَةِ، فِي العُسْرِ وَاليُسْرِ، وَالمَنْشَطِ وَالمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ

بِالحَقّ أَيْنَمَا كُنّا، لاَ نَخَافُ فِي الله لَوْمَةَ لاَئِمٍ". متفق عليه.وهذه البيعة هي التي لا يأخذها إلا خليفة المسلمين أو إمام المسلمين المتمكن، والخارج عليها مفارق للجماعة، فإن قاتل الإمام المسلم المتمكن، قوتل وقتل. وغيرها من البيعات هي بيعات صغرى، على أداء مهمات معينة محددة، تزول بقضائها، أو برغبة المُبايع في تركها طواعية. ولا إجبار في أي من تلك البيعات الصغرى. وهي كلها على غرار بيعة المسافر، الغرض منها تنظيم العلاقة بين الأفراد، وتوجيههم وتأمين المطالب اللازمة لقضاء الحاجة المُبايع عليها.

j. والانتظام في أي من الأعمال الأربعة السابقة الذكر، مستحبة للمسلم، فهي من أعظم القربات إلى الله، فيُندب له الانخراط في أحدها أو أكثر، حسب إمكاناته. وصرف الوقت فيها، بما لا يطغي على حق أهله وولده، بحسب حاجة الوقت، أفضل من صرفه في أي من اللهو والترفيه، إلا ما قلّ.

2. تحديد مناحي القوة والضعف في حياتك وشخصيتك وقدراتك، لتتعامل مع الواقع بشكل لا يؤدي لضرر لك أو لمن حولك.

a. نرى في كل ما سبق أن كثير من الأمور المتعلقة بالتعلم والانتظام في أعمال دعوية وغير ذلك، يتوقف على قدرات المرء الشخصية التي أعطاها الله سبحانه إياها. فالقدرة هي شرط العمل، فإن انعدمت انعدم المشروط، بل بطل العمل، من حيث لم يتوفر فيه شرط الصحة.

b. والمسلم قادر بنفسه وبغيره أن يعرف مواطن ضعفه، ومناحي قوته. منها،

i. أن ينظر في خُلل من يصاحب، فالمرء مرآة أخيه،

ii. ومنها أن يستمع لأقرانه وخلانه فيما ينصحونه به، فهم يرونه أفضل مما يرى نفسه، إذ الشيطان يزين للمرء عمله فيراه حسنا،

iii. ومنها، بل وأهمها أن يعرض أعماله على الشرع بشكل دائم، فما وافق أقام عليه، وما خالف انتهى عنه.

c. ومن المعلوم أن من الطبائع والقدرات ما هو مجبول لا حيلة للمرء فيه، وقد يكون مجبولاً على الشجاعة والكرم والإقدام والصدق، أو قد يكون مجبولاً على الجُبن والبخل والتردد والكذب، خوفا ورياء، أو يكون فيه خليط من هذا وذاك. لكن التجربة البشرية المتراكمة، تشهد أن جُبل على صفات الخير، حاز أكثرها،

ومن جبل على صفات شر حاز أكثرها، فالصفات عادة يأخذ بعضها ببعض، وترسم الشخصية الإنسانية دون مجاملة.

d. والحلّ فيمن وجد في نفسه ما لا يرضاه لها وما يستاء منه الناس، فعليه أن يأخذ نفسه بالتهذيب، ويضغط عليها في نقاط ضعفها، ويتحين الفرص التي تحتاج إلى صفة معينة فيلقي بنفسه فيها، ليذوق حلاوة الخير، وطعم المعروف، فيتبدل إن شاء الله له أن يتبدل.

e. لكن من واجب المرء أن لا يضع نفسه في مواضع، يعلم من نفسه عدم القدرة عليها، اكتساباً أو طبعاً، حتى لا يؤذي نفسه أو من حوله. بل يصبر على نفسه ويتحين الفرص التي لا يكون فيها أذى لاحق أو ضرر تابع، ليعمل على اكتساب ما التوى انتقص من جبلته.



الجزء العاشر

19. الولاء دائما لمن تبع دينك

a. ورد في القرآن العديد من الآيات التي تظهر أنّ الولاء للإسلام والمسلمين، ولاء أكبر من حدّ التوحيد، وأن البراء من المشركين في حده الأعلى، هو من التوحيد الذي يفصل بين الإسلام والكفر.

b. قال تعالى "لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ" آل عمران 28

c. "وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ" النساء 92

d. "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا" النساء 144

e. "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ" المائدة 51

f. "وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ" المائدة 81

g. "قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ" الممتحنة 4

h. "لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ" المجادلة22

i. وغير ذلك عشرات من الآيات التي تجعل الولاء المطلق للكفار كفراً أكبر ينقل عن الملّة. وهذه الصورة هي التي تظهر في ولاء المناصرة والمظاهرة، خاصة في القتال، بين مسلم إسلاما ظاهراً وبين كافر، ضد مسلم آخر، عداءً للإسلام، وكرهاً للدين ولأهله.

j. فإن قيل: لكنّ عداء الإسلام وكره الدين وأهله، هو في ذاته كفرٌ، فلا يحتاج إلى فعل آخر كالولاء لتكفير المسلم، ويكون من عادى الإسلام وكره الدين وأهله كافراً بذلك ابتداءً، فما لزوم وضع القيد وصورة الولاء؟

k. قلنا، لأن عداء الإسلام وكره الدين وأهله، أمرٌ باطن لا يمكن الاستدلال عليه يقينا إلا بفعل، هذا مذهب أهل السنة والجماعة. ففعل الولاء في صورته الكبرى، دون أيّ قرينة محتفية بهذا الفعل تدرأ تأويله بالكفر الأكبر، هو كفرٌ أكبر لا شك فيه.

l. والولاء، كما ذكرنا، أمر له وجهان، وجه ظاهر، وهو عمل يمكن أن نشهد به على الفاعل، وهو الأضعف في حالة الولاء، ووجهُ باطن وهو انعكاس هذا الفعل على إيمان الفاعل وهو الأقوى والأهم. لهذا وجدنا حادثة حاطب تبين لنا الحدود التي يمكن أن يكفر بها فاعل الولاء، ومناطه المكفر.

m. المفيد هنا إيراد قصة حاطب ابن أبي بلتعة:

قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه

فعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنْ الْمُشْرِكِينَ مَعَهَا كِتَابٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ فَأَدْرَكْنَاهَا تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا حَيْثُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا: الْكِتَابُ. فَقَالَتْ: مَا مَعَنَا كِتَابٌ فَأَنَخْنَاهَا فَالْتَمَسْنَا فَلَمْ نَرَ كِتَابًا فَقُلْنَا: مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُجَرِّدَنَّكِ فَلَمَّا رَأَتْ الْجِدَّ أَهْوَتْ إِلَى حُجْزَتِهَا وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ فَأَخْرَجَتْهُ فَانْطَلَقْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ عُمَرُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ " " دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ " " فَإِنَّهُ قَدْ كَفَرَ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟. قَالَ حَاطِبٌ " : وَاللَّهِ مَا بِي أَنْ لا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " " وَلَمْ أَفْعَلْهُ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي وَلا رِضًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلام" "وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا" "وَمَا غَيَّرْتُ وَلا بَدَّلْتُ " "مَا كَانَ بِي مِنْ كُفْرٍ وَلا ارْتِدَادٍ " " أَمَا إِنِّي لَمْ أَفْعَلْهُ غِشًّا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلا نِفَاقًا قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ مُظْهِرٌ رَسُولَهُ وَمُتِمٌّ لَهُ أَمْرَهُ " " فقلت أكتب كتاباً لا يضر الله ولا رسوله " أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلاَّ لَهُ هُنَاكَ مِنْ عَشِيرَتِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِه. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صَدَقَ وَلا تَقُولُوا لَهُ إِلاَّ خَيْرًا. فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ فَدَعْنِي فَلأَضْرِبَ عُنُقَهُ. فَقَالَ: أَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ، أَوْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمَرَ وَقَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

يظهر من هذا الحديث ما يلي:

- أنّ التكييف الشرعيّ الأصلي لفعل حاطب رضى الله عنه، هو الكفر، وهو ما شهد به حاطبٌ نفسه حين أقرّ أن ظاهر الفعل كفر، ذلك في قوله "وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا".

- أنّ الدلالة التي دلت على أن هذا الولاء كفر هي مكاتبة العدو وكشف اسرار المسلمين، وفيها معنى المناصرة.

- أنّ وجود قرينة أو قرائن قوية احتفت بالفعل، تغيّر من تكييفه[44]، وهو باب هامٌ من أبواب أصول النظر والاستدلال، يجب على الناظر التبحر فيه قبل التجرؤ على الفتوى.
- أنّ شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم له، وهو الموحى اليه، وأنه شهد بدرا، هي قرينة أخرى اعتبرت في الحكم.

p. **مطلق الولاء، أو الولاء الأصغر**

وهو ولاء المعصية، فإنّ ذلك الولاء لا يكون في المناصرة التي هي من قبيل الخيانة للإسلام عامة، بل تكون في بعض صور تفضيل المخالف في العقيدة على المسلم، مع تساويهما في الإمكانات، أو المصادقة والمخاللة كما نرى في كثير من الحالات ما يقوم بين عائلاتٍ مسلمة ونصرانية، ويعلن المسلم أنه يحب هذا أو المسلمة أنها تودّ هذه.

كذلك، وهي الصور الأهم، ما قد يشتبه بالولاء المكفر، من تعاون مسلم ومشرك في حرب على عدوٍ مشتركٍ كافر، متفق على كفره، أو على مسلمٍ باغٍ متفق على بغيه. ولذلك صور شتى.

فلا شكّ أنّ التعاون بين طائفة مسلمة وأخرى مرتدة، لقتال طائفة مسلمة أخرى، عملٌ باطلٌ وحرامٌ شرعاً، ومن الحرام ما هو كفرٌ ومنه ما هو دون ذلك. وهو صورة من صور الولاء، لكن يجب تحديد إن كان من الولاء المطلق المكفّر أو من مطلق الولاء، حسب صورته ومناطه. والنظر في هذا ينقسم إلى نقاط عدة:

- هل ثبتت ردّة تلك الجماعة، التي قيل إن المسلمين تعاونوا معها، **بيقين** أم لا؟

وهذا أمرٌ جللٌ يجب ألا يتصدى له إلا العلماء بحق، إذ يترتب عليه استباحة أموال وأعراض وأموال، لا يجب استحلالها إلا بالحق. وتحديد اسلام طائفة من عدمه، يتوقف على أمرين، عقيدتها المعلنة، وتصرفاتها على الأرض.

[44] راجع الطرق الحكمية في السياسة الشرعية" لابن القيم ص11، وص16 وبعدها

1) فإن كانت عقيدتها المُعلنة هي الرضا بتحكيم الشرع، ورفض الكفريات الظاهرة والبدع المكفرة كلها، فهي مسلمة، سواء كانت باغية أو غير باغية، مرتكبة لمحرمات أم لا.

2) ومفهوم المخالفة هنا لا يعمل، بمعنى أنه لو قالت: نرضى بحكم الإسلام ونسعى له بطريق ديموقراطيّ، فهنا تقع الشبهة التي يجب التحري عنها، وعن مقصودها، فإن كان ذلك منها إيماناً بمبادئ الديموقراطية التي هي رفض حكم الله للشعب، وقبول حكم الشعب للشعب، فهذه ردة **بيقين**. وإن كانت ممن يقول هي وسيلة إلى حكم الله الذي هو الغاية، لا غيره، فهي طائفة بدعية كالإخوان، ثمّ يبين لها أن حكم الوسائل هو حكم المقاصد، وأن من اخترع الديموقراطية قصد بها حكم الشعب للشعب، فتحريف المُصطلح عن أصله فيه تشابه وتشويش وتعمية. ثم يّنظر في تصرفاتها التفصيلية، إذ وقوعها في شركيات تشريعية غالبٌ في معظم الأحيان، ويعامل كلّ تصرف بقدره.

3) وإن شاب عقيدتها المُعلنة شرك واضح جليّ كأن ذكرت أنها لا تتحاكم إلى الشرع، بل إلى القوانين الوضعية وتتبنى العلمانية، فهذا نقض لعقيدة الإسلام، وردة صريحة **بيقين**.

- <u>وهل حكم الردة لجماعة ينسحب على كافة أفرادها أم لا؟</u>

ثم يأتي هنا وقوع الحكم على المعيّن، فكما ذكرنا، المعيّن لا ينسحب عليه حكم الجماعة تلقائياً، إلا عند بعض الغلاة. لكن يجب استصحاب أصل الاسلام عليه، إلا إن كان كافراً أصلياً، ثم تقام عليه الحجة الرسالية، ويبيّن له الأمر بتفصيله، فإن استمر على عقيدة الكفر، كفر بذلك، وإن لم يفهم الحجة، فإن إقامة الحجة هي الواجب لا إفهامها، وإلا لم يكفر أحد على وجه البسيطة. وإن ظلّ على فهم البدعة ظلّ مبتدعاً، ويعامل على هذا الأساس.

- <u>ثم هل يعتبر هذا التعاون بين المسلمين ولاءً مكفراً، أم له صور متعددة؟ وهي قضية التعاون، فنقول:</u>

- القتال بين طوائف المسلمين حرامٌ ابتداءً ويجب وقفه وعدم تبريره وتمريره.
- إن تعاونت طائفة مسلمة مع طائفة كافرة كفرا أصليا أو مرتدة **بيقين**، فهذا حرام شرعاً، بل يكون ولاءً في بعض صوره:

➢ فإن كان لقتال إخوة في العقيدة، سواءً طائفة سنية أو فيها بدعة غير مكفرة عند المجتهد، فهي قسمين:

- فإن كان لدحر بغي رأوه واقع عليهم حالا لا مآلا، لا يمكنهم رده وحدهم، فهذا مرفوع عنه الجناح شرعاً
- وإن كان نصرة للمرتدين على المسلمين لهزيمة الدين وعداء للإسلام وأهله فهذا ولاءٌ مكفّر.
- وإن كان لقتال عدو كافر مشترك، ففيه صور متعددة، إذ:
  - يجب أن يكون للمسلمين الغلبة في القوة داخل ساحة القتال
  - وألا يعلو الكفار على المسلمين في القيادة، بل تظل القيادة في يد المسلمين، حتى لا يوجه الكفار مسار القتال ويحرفوه ضد المسلمين والاسلام،
  - وأن لا يتمكنوا من إقامة قواعد تظل شوكة في حلق المسلمين، تهددهم.

فهذه كلها صور ولاء، إذ إن الكفار أو المرتدين غرضهم من قتال الكفار ليس مَحضاً، وليس لنصرة الإسلام، بل فيه بغضٌ للإسلام وتربُص به وبأهله. وقد رأينا كيف أنّ الله قد أعلن فرح المؤمنين بنصر الله الذي هو نصر الروم على الفرس، لأنهم، وإن كانوا كفاراً، إلا إنهم أقرب للمسلمين من عبّاد النار. فالحكم هنا من ذلك النوع، يرجع إلى أصل القصد في القتال بدلالة ظاهرة لا باطنة من ناحية، وإلى السياسة الشرعية من ناحية أخرى.

n. ونرى من هذا البحث المختصر عن قضية الولاء، جوانبه العملية، إذ الولاء والبراء أمران عمليان، لذلك اعتبر بعض العلماء أن قضية الولاء والبراء شرط

في صحة التوحيد من خارج، لا ركن من الداخل، وهو خلاف لا يترتب عليه شيء في الواقع.

20. العمل الدؤوب على الاستقلال في الدخل وعدم الاعتماد على دخل من الدعوة إلى الله.
    a. وهو أمر آخر يجب أن يعتمده الجادّ في سعيه للعلم وللدعوة، وهو ألا يعيش عالة على تلك الدعوة. فنحن نرى الكثير، بل الغالب اليوم، ممن يعملون في حقل الدعوة هم إما كسالى لا يريدون أن يعملوا عملاً فيه مشقة والتزام جديّ، بل يفضلون العمل من "الإخوة" في "الدعوة"، أو فاشلون في حياتهم الدراسية والعملية، فعمل الدعوة بالنسبة لهم مورد للرزق، لا أكثر!
    b. ويؤدي هذا الخلل إلى مصائب عدة، منها انكسار الذات أمام نفسها، وعدم استقلال الذات فلا تعد لها الهيبة ولا الاحترام ولا الصفات التي ذكرنا من قبل في الداعية المُجدّ. ومنها، عدم استقلال القرار، فمن دفع الراتب وجبت طاعته، فيصبح الداعية مسيّراً في رأيه وتصرفاته، حسب الجهة الداعمة له، يأتمر بأمرها، لا بما يراه حقاً! وهذا أسوأ مصيراً من الموت جوعاً، إذ تنعدم في هذه الحالة الصفة الإنسانية التي ترفع الإنسان عن رتبة الحيوان، وهي صفة الإرادة الحرة التي لا تخضع لبشرٍ إلا لله تعالى.

وبهذا نكون قد انتهينا من الشق الأول من بحثنا، في سرد متطلبات بناء الشخصية المسلمة القابلة لتكون عنصراً من عناصر جيل التمكين. وننتقل إلى الشق الثاني وهو المتعلق بالتزام بعدد من القواعد الشرعية الأصولية والعقلية التي يتعرض لها المسلم بشكل دائم، للتمييز بين الحق والباطل، والمبينة، قدر الإمكان.



الجزء الحادي عشر

بناء العقلية المسلمة

بعد أن انتهينا بحمد الله تعالى من الحديث عما رأيناه لازماً في بناء الشخصية المسلمة السنية القوية، التي يمكنها المساهمة في عملية التمكين، ننتقل إلى نقطة هامة، وهي التي تساهم في بناء العقلية المسلمة السنية، التي ينبني نظرها على عدد من القواعد الشرعية الأصولية والعقلية، والتي تتحكم في توجيه التصرفات فيما يتعرض له المسلم بشكل دائم، للتمييز بين الحق والباطل، والصحيح والفاسد.

وهذا التمييز هو مفتاح النجاح في تلك العملية الانتقالية من جيلنا إلى جيل التمكين، التي أرجو أن أكون ممن يُسهم في بنائها بجهد المُقل، ليَخرُج من ضئضئيّ هذا الجيل الخَرِب، إلا من رحم ربي، جيلٌ قادرٌ على العمل الصائب المُحكم، ومواجهة التحديات العقدية والفكرية التي تواجه أمتنا، وعلى أن يتخرج منه فئة تنفر في سبيل الله، فتخلّص الأمة من تلك الأوبئة الحاكمة الطاغوتية، التي تمكنت، في غفلة طويلة من أمتنا، أن تتحكم في شعوبها، بجيوشها المرتدة، ومؤسساتها الخربة، وأن تستبدل بهم قادة مسلمون حقا وصدقاً، مؤتمنون حقاً وصدقا، باغون نصرة الدين حقاً وصدقاً، فلا يتكرر ما رأيناه من تجارب الجماعات الإسلامية المنحرفة عقدياً أو حركياً أو كلاهما معا**!** وما تجارب الجزائر ومصر والشام ببعيد، عشناها، كلها، رجالاً ثم شيوخاً، وتمزقت نفوسنا حسرة على ما رأينا، لكن لله الأمر من قبل ومن بعد.

وتلك الضوابط أو الأصول العقلية والشرعية مبينة، قدر الإمكان، فيما يأتي

➢ الأصل هو العمل بالظاهر

- وهذا المبدأ العظيم هو، كما يسميه الشاطبيّ، عمدة التكاليف وكلية الشريعة، لا تقوم إلا به وعليه. ذلك أن الله سبحانه لم يجعل للناس قدرة على استشفاف ما في باطن الغير[45].
- قال تعالى **"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ"** الحجرات **12. والظن** قد يكون إثما أو لا يكون إثماً، ولذلك قال تعالى "بعض".

---

[45] الموافقات .... & ج2ص 275

والظنّ الآثم هو الذي لا يقوم عليه دلائل، وهو الأكثر في ظن الناس، لذلك قال تعالى "كثيراً". إنما قد يَصدق الظن إن قامت دلائل وقرائن تدل على صحته، وليس هنا محل بحث هذه النقطة.

- ورد عن أُمّ سَلَمةَ رضي اللَّه عنها: أَنَّ رَسُول اللَّه ﷺ قَالَ :إنَّمَا أَنَا بشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ؛ فأَقْضِي لَهُ بِنحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بحَقِّ أَخِيهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ "متفق عليه.
- وعن أُسامةَ بنِ زَيْدٍ رضي اللَّه عنهما قَالَ: بعثَنَا رسولُ اللَّه ﷺ إِلَى الحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَصبَّحْنا الْقَوْمَ عَلى مِياهِهِمْ، وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنهُمْ، فَلَمَّا غَشيناهُ قَالَ: لا إِلهَ إِلَّا اللَّه، فَكَفَّ عَنْهُ الأَنْصارِيُّ، وَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدينَةَ بلَغَ ذلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِي :يَا أُسامةُ! أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ؟ !قلتُ: يَا رسولَ اللَّه إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، فَقَالَ :أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ؟!فَما زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذلِكَ الْيَوْمِ" متفق عليه.
- وعن عمر رضي الله عنه ما رواه البخاريّ بسنده "إنما كانوا يؤخذون بالوحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم".
- إذن، فالواجب هو العمل بما يظهر لنا من المسلم، أو الكافر. فمن شهد الشهادتين، ولم يأت بما ينقضهما، حكمنا له بالإسلام، ولا نتوقف في حكمنا عليه، رغم أن الشوكاني، قد ذكر ما يوحى بغير ذلك فقال في نيل الأوطار في شرح حديث أسامة، قال "فهل يصبح بهذا مسلماً؟ الراجح لا، حتى يُختبر" أي يختبر إسلامه، وأحسبه يقصد من انتقل من كفر إلى الإسلام، لا من هو على الإسلام أصلاً، ومن هنا اعترض رسول الله ﷺ على أسامه رضي الله عنه، حيث لم يترك من قتله ليعرف هل قالها خوفا من الموت أم لا.
- وقد هلك الكثير من الناس، ممن اختلط عليه أمر هذا الأصل. فمنهم من طردها في كلّ ما يقع ممن نطق بالشهادتين، ثم ظهر منه ما ينقضهما، بينما هو لا يزال مقيما على قولهما، وهم المرجئة، ومنهم طائفة الإخوان في عصرنا. ومنهم من لم يعتبرها ابتداءً، بناءً على ما ظنّ من كفر المجتمعات

كافة، نتيجة رضوخها للحكم بخلاف الشرع، وأنزل ذلك على الأفراد بأعينهم، وهم الغلاة والخوارج.

- والأصل هو أن هذه الحالة، حالة الناس، العامة، اليوم، هي ما استقر عليه اليقين بأنهم مسلمون من نسل مسلمين من نسل مسلمين، لم يثبت عليهم، أفراداً، خروج عن الإسلام، أصالة، فيبقوا على حكمهم. فإن ظهر من أحدهم، بعينه، عملٌ مكفّر، فيجب أن يتّبع المسلم خطوات معينة في هذا السبيل:

i. إما أن يكون من أصحاب العلم بنفسه، أو لا يكون، فإن لم يكن، فعليه أن يرجع إلى صاحب علم يستفتيه، بأن يشرح له بدقة وصدق، ما قال الرجل وما وقع منه، فيفتيه في حاله.
ii. وإن كان من أصحاب العلم، أن ينظر في القول، هل هو قولٌ مكفّر بذاته، أم بالتسلسل.
iii. ثم ينظر، هل هناك تأويل للقول أم لا.
iv. ثم ينظر، هل هو من الأقوال الظاهرة التي هي من قبيل ما عُلم من الدين بالضرورة، أم هو من المسائل الخفية.
v. ثم ينظر هل هي من المسائل التي يكون في حق صاحبها استتابة أم هو الكفر دون استتابة، مثل الاستهزاء بالدين والنبي ﷺ والله سبحانه أو سبّهم.
vi. ثم إما أن يكون قاضياً، فيملك حق القيام بما ظهر له، أو يكون مفتياً، فليس له حق إقامة حدٍ.

- فأمر التكفير قائم على العمل بالظاهر، لكن الأصل يجب أن يُعتبر، وكما سنرى "ما ثبت بيقين، لا يزول إلا بيقين مثله". فإن ظهر ظاهرُ كفر، اتبع المسلم ما أشرنا اليه من خطوات، فيكون هذا من باب تعارض ظاهرين، ولهذا في الفقه حالات مختلفة يتعامل معها الفقهاء حسب رحجان أي الظاهرين، إلا في باب الردة، فإن الإسلام لا يجتمع مع الكفر بحال.
- وفي مقابل الظاهر، الباطن، وهو لا معول عليه، إلا فيما يتعلق بالأعمال التي تجب فيها النية. وهي غير معلومة إلا لصاحبها. ولا عبرة بما يدّعيه الصوفية من أحوال باطنة تؤدي إلى حالات ظاهرة، كالرقص والتشنج، فما

لنا ولهذا. حتى إذا قال الرجل أقوالا مكفرة، مثل "أنا الله"، أو "والله ما في الجبة إلا الله" ومثل هذه الكلمات، فهذا ليس له إلا السيف، يُقتل ردة.

- وإلى جانب العمل بالظاهر، يجب العلم بأن "الظاهر دليل على ما في الباطن" والتفرقة بينهما هي من التلاعب بالدين، مما يُشاهد في عصرنا. فتجد من يفعل المعاصي والكبائر مجاهراً بها، لا يستحي ولا يستخفي، فإن قلت له: اتق الله، قيل لك "قلبه نظيف"! وترى المرأة سافرة متمايلة مبرزة لحمها لكل أفاك عاصٍ، فإن قلت هذا حرام، قالوا "هل تعرف ما في قلبها؟"! وهذه التفرقة باطلة، فإن الله سبحانه قال عمن قعد عن الجهاد مع رسول الله ﷺ وادعى أنه سيجاهد **"وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً" فجعل دليل كذبهم هو ظاهر عملهم بعدم إعداد أي عُدَّة. وقال تعالى "يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ" فجعل السيماء، وهي العلامة الظاهرة دالة على حالتهم الباطنة المستخفية.**
- **فلا يغرّن المسلم النابه، ما يتحايل به هؤلاء الساقطون والساقطات، بل يعرفهم، ويتجنبهم، ويقوم فيهم بما أمر الله من أمرٍ بالمعروف ونهي عن المنكر، حسب القدرة.**
- كذلك من هنا تأتي أهمية الهدي الظاهر، مثل اللباس واللحية وحف الشوارب وسائر الأعمال الظاهرة التي تدلّ على الباطن السليم. فإن قيل لك "لكن نرى محجبات وأصحاب لحى يكذبون ويقترفون المعاصي! قل: فما ذنب من هو ملتح أو محجبة، طاعة لأمر الله؟ هل معنى هذا أن الحجاب واللحية هي سبب العصيان؟ وهل نأمر المحجبات الصادقات بنزع الحجاب، أم ننصح المستخفية وراء الحجاب بتقوى الله؟
- ومن هنا جاءت أحكام المنافقين، فهؤلاء يظهرون إسلاماً ويبطنون كفراً، لكن كفرهم لا دليل عليه، فلا نعمله، وليس إلا وحي ليُعرف به المنافق، وهذا انقطع من عهد النبوة. لكن الأمر اليوم أنه لم يعد هناك داعٍ إلى نفاق. فالدول تحمي المرتدين، من الفنانين والإعلاميين و"المفكرين"، الذين يتحدثون بالكفر الصراح، ثم يُقال "هم ينطقون بالشهادتين" فهذا مثال على ما قدّمنا.
- كذلك ينبني على ما فات أمرٌ لابد من ذكره، وهو أنّ من صلُح ظاهره، وتوجهت إرادته للطاعة، فلابد أن يظهر منه عمل صالح يقينا. فقد ذكر ابن

تيمية قاعدة عظيمة في هذا الشأن، هي أن "القدرة التامة مع الإرادة الجازمة، لابد أن ينشأ عنها عمل". فمن المستحيل أن يريد إنسانٌ عمل شيء، وهو قادر عليه لا مانع له منه، ثم لا يفعله! هذا مستحيل الوجود. فإما أن إرادته ناقصة، أو قدرته محدودة. فمن رأيته لا يصوم وهو سليم معافى غير مسافر، ثم يدعي أنه يريد الصيام، فاقرأ عليه هذه القاعدة، إذ هو بين أمرين، إما أنّه غير قادرٍ، والظاهر يكذبه، أو أنه غير مريد، فيكون بهذا كاذبا حين ادعى أنه يريد الصوم.



الباب الثاني عشر

- الأمور بمقاصدها

i. هذه القاعدة هي القاعدة الكلية الأولى من الخمس القواعد المعتبرة في الشريعة، كأساس للبناء الفقهي. وهي تعني أن الاعتبار بما يقصد المرء لا بما يقول أو يفعل، مما قد لا يقصده. وهي راجعة إلى حديث البخاري عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى". وقد ذكر البعض اختلاف النية عن القصد، وإنما هذا فرق دقيق جداً ليس محل مناقشته هاهنا.

ii. ومثال ذلك حديث الرجل الذي وجد ناقته المفقودة، فأخطأ من شدة فرحه فقال: "اللهم أنت عبدي وأنا ربك". فهذا قول يكفر به القائل في ظاهره، لكن قصد ذلك الرجل هو أن يقول "اللهم أنت ربي وأنا عبدك" فالاعتبار هنا بقصده.

iii. والنية تدخل في غالب أبواب الفقه، إذ لا تصح صلاة بدون نية، ولا صوماً، وتنازعوا في الطهارة، والأصح أنها لازمة. أما في المعاملات، فهي لازمة في زواج، وبدونها لا يصح، فإن تمّ ظاهراً للتحليل بطُل على قول أصحاب المذاهب إلا الشافعي. كما تجب في الصيام والحج.

iv. وهناك من الأمور ما لا تجب فيه النية مثل أداء الدين، وإتيان الزوجة، وشراء الثياب، لكن هي من المستحبات ليجري فيها الثواب.

v. وهناك من الأمور ما لا تعتبر فيه النية، بل القول الظاهر، مثل رجلٍ قال لزوجته أنتِ طالق، ثم قال: أنوي أنها طليقة بمعنى الحرية، لم يُقبل منه، مثله في العتاق، إذا قال لعبده: أنت حرٌ، لزمه ذلك، ولو ادعى عدم نيته تحرير العبد.

- العبرة بالمعاني لا بالمباني

i. وهذه القاعدة فرع عن القاعدة الأولى، وهي أن العبرة بمعنى الكلام، لا بمركبات الألفاظ. وقد أسهب ابن القيم رحمه الله في شرح هذه القاعدة المتفرعة عن الأولى، فأسهب وبيّن وأجاد، في كتابه "أعلام الموقعين" في معرض حديثه العظيم في شرح كتاب عمر إلى أبو موسي الأشعري رضي الله عنه، في القضاء، حيث ضرب مثالاً بمن قيل له: كلْ، فقال والله لا

آكل، أو نم، فقال والله لا أنام، هذا يفهم العاقل أنه لا يريد الانقطاع عن الأكل أو النوم تأبيداً، مع أن ظاهر اللفظ يحتمله، انظر ج1 ص 218 وبعدها.

- التمييز بين القواعد الثلاثة السابقة

i. ذكرنا فيما قبل ثلاثة قواعد في الشريعة، كلها أساسية كلية عامة، هي

1. العمل بالظاهر كلية الشريعة وعمادها
2. الأمور بمقاصدها القاعدة الكلية الأولى
3. العبرة بالمعنى لا باللفظ فرع عن القاعدة الأولى

ii. وقد يختلط الأمر على المتعلم في التوفيق بين تلك القواعد، إذ قد يظهر فيها تخالفاً وتضاداً، فإن كان العمل بالظهر، فلم يكون القصد أو النية معتبرة؟ أو لماذا يكون المعنى هو المقدم لا اللفظ؟

iii. فنقول وبالله التوفيق: أن هذه الشريعة متكاملة متعاضدة لا يضرب بعضها بعضاً، بل هي جاءت أصلاً لرفع الخلاف بين الناس، لا لإيقاعه. قال تعالى **"**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**"**

iv. فالواجب أن يعلم المتعلم أن الظاهر من الكلام هو المتقدم في كلّ حالة، والمُفترض أنه مُطابقٌ للنية والمقصد. لكن الكلام عادة، لا يقع في فراغ، بل يأتي في سياق من واقع أو سياق قوليّ محدد، فتحفه قرائن ودلالات وشرائط قولية وعملية، تُنبئ عن نية قائله وقصده إن تعارض مع لفظه. ومن هنا فإن الفقيه وحده هو من يجب أن يتصدى لفتوى، إذ هو من يعلم كيف يُفرّق بين الحالات المختلفة، حين يؤخذ اللفظ على ظاهره، وهو الأصل، وحين لا يكون اللفظ معبراً عن النية والمقصد. فحين يأتي ما يعارض ظاهر النص من دلالة أو قرينة، فيجب أن يأخذها الفقيه بعين الاعتبار. فكما ذكرنا في حالة من قال لزوجته: أنت طالق أو أنت حرة، فلا يمكن أن يقول إن العمل بالنية، وأنا لم أنوي الطلاق، فيقال: لا دليل ولا قرينة على عدم النية هنا. لكن لو كانت زوجته اسمها حرة، فقال يا حرة، فقالت الزوجة، قد طلقتني، فلا اعتبار بظاهر ما قال، إذ هناك قرينة تعضد ما يدعيه من نية.

v. وهنا يجب أن ننوه بين الحكم قضاءً، وهو المبنيّ على ما قررنا من قواعد من قبل، وبين الحكم ديانة. فإن القاضي يقضي بما ظهر له، سواء

بظاهره، أو بما احتفت به القرينة. لكن، إن قصد الرجل الذي قال لامرأته: أنت حرة، ناويا طلاقها، ثم ادعى أمام القاضي أنه إنما كان يناديها باسمها، فهو لم يطلقها قضاء، لكنه آثم ديانة.

vi. فنخرج هنا بمعنى أن التمسك باللفظ على الدوام، أو التمسك بالقصد على الدوام، كلاهما يوقعا الناظر في أخطاء كثيرة. وقد أسهب ابن القيم في أمثلة على هذا الأمر تحت عنوان "كيف يُعرف مراد المتكلم" و "أخطاء أصحاب الألفاظ وأصحاب المعاني" في ذات الموضع فراجعه.

- يؤخذ الكلام على نية القائل، إلا في الحلف أمام القاضي

وترد هذه القاعدة بعنوان "مقاصد اللفظ على نية اللافظ إلا في موضع واحد، وهو اليمين عند القاضي" الأشباه والنظائر للسيوطي ص44

وهي قاعدة في غاية الأهمية، تتفرع من قاعدة "الأمور بمقاصدها". إذ إنه في كثير من حالات البيوع والعقود والنكاح وغيرها، ما يختلف الطرفان، في قصد أحدها بكلامه. فنقول في هذا ما سبق أن قررناه في موضع آخر وهو ما يلي:

فيقال، صحيح، لكن لأن كلام المتكلم، هو من الظاهر، والله يتولى السرائر، فيجب حمل كلامه على محمل ما يَظهر منه بإعتبار الكلمات المفردة، وسياق الحديث، ثم عادة العرب في تركيب الجمل، ثم الواقع والقرائن المحيطة بالقول. فالأمر إذا ليس مطلقا، كما يحب الآخذ بهذا القول أن يصوّره، حتى يرفع صورة التناقض عن أقواله، أو أقوال غيره.

أما عن الكلمات المفردة، فلعل فيها اشتراك، أو تواطؤ أو ترادف أو تباين، كما قسمها الغزالي. وكل منها له أقسام، لا نبغي التفصيل فيها في هذا الموضع، وإن كان مما سنفصله في الجزء الثاني من مبحث الخلاف بعون الله تعالى.

فهل يصحُ أن يُترك القائل ليتخير ما يريد مما قد يحتمله اللفظ المُفرد؟ وأي انضباط في الكلام إذن، بل هذا يؤدي إلى الهرج وضياع المعاني والحقوق بالكامل!

لذلك يجب أن تُضم قيود على هذا الإطلاق، حتى لا يعبث عابث بعقول الخلق، فيستمر في تبديل مراده من وقت لوقت، متحججا باتساع معنى اللفظ المُفرد.

وهذه القيود تأتي، كما سبق، من سياق الكلام، فاستعمال اللفظ، كما قرر الشاطبي وغيره، يجب أن يحسب فيه حساب مساقه، ليحدد الوجه المقصود.

فمثلاً إن جاء رجلٌ فوصف رجلا بأنه متحلل، في مساق حديث عن ضلال المرجئة، ثم بعد حين من الدهر، قال: لم أقصد بالتحلل أنه تارك لأحكام الله بل قصدت أنه يسهل على الناس أمر دينهم بأن يأخذ بالأيسر في التحليل**!**

هذا عن السياق، أما عن تراكيب الجمل، فإن للعرب طريق في أداء المعنى بألفاظ قد تُقصد بإفراداها غير ما تُقصد في تركيبها، ومنه جاء المجاز، وترك الإطناب للإيجاز، وغير ذلك مما تجده مبسطا بسطا وافيا في الخصائص لابن جني. فمثلا إن قيل: جاء الأسد إلى منزلنا أمس، وكان الكلام عن مشاهير الدعاة، عرفنا قصد المتكلم، لاستحالة أن يكون المراد هو الأسد على ما وضع له لفظه المفرد حقيقة، وهو المجاز. ثم اعتبار تراكيب الجمل نبينه في مثالٍ واضح، ورد في الخصائص في قوله تعالى " فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ" النحل 26. من حيث أن الله سبحانه قال "من فوقهم" وهذا قد يظهر تكرارا لمعنى "خرّ عليهم السقف" كما في قول العرب "سرنا عشرا وبقيت علينا ليلتان، وقد حفظت القرآن وبقي علي منه سورتان"، كما قال "قد أخرب عليّ ضيعتي وفوّت علي عواملي وأبطل عليّ انتفاعي"، فالعرب تقول بذلك التركيب، فيمكن أن يحتمل قول "فسقط عليهم السقف" من هذا المعنى لاحتماله في تراكيب الجمل، ولكن لكمال البيان الإلهي، قال "من فوقهم" حتى لا يرد احتمال أن السقف قد وقع وهم ليسوا تحته. انظر الخصائص لابن جني ج2 ص 270 وبعدها. كذلك ذكر ابن جني، بغاية الوضوح، ما أكدناه في الأصول، فبوّب بابا يختص بقوله "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول" الخصائص ج2 ص 458، طبعة المكتبة العلمية. فمن هذا وجب على من أراد أن يدّعي احتمالا لقوله غير ما هو عليه في الظاهر ووضعه الأول، أن يأتي بالداعي لهذا، لا أن يتذبذب بين أقوال مدعيا عدم التناقض لمجرد ورود

الاحتمال. فهذا معناه إما قصور في تعبيره أولاً فلم يبيّن كما أمر الله "لتبيننه للناس" أو تذبذبه في قوله وتخفيه وراء الاحتمالات، وفي هذا ما فيه.

إذن فالأمر لا يُترك على عواهنه، يدع كل امرئ أن قوله يحتمل هذا أو ذاك، بل هناك قواعد أصولية ولُغوية تحكم هذا الأمر.

ولعل فيما قلنا أعلاه كفاية للمبتدئ وبداية لطالب العلم



الباب الثالث عشر

- اليقين لا يرتفع بالشك

i. وهذه القاعدة هي من القواعد الكبرى الخمس. وينبني عليها، فروع كثيرة في كثير من أبواب الفقه. كما يتفرع عنها كثير من القواعد الفرعية. وقد بنيت على حديث رسول الله ﷺ الذي رواه البخاري ومسلم عن عباد بن تميم عن عمه: أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يُخيل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة (كريح مثلا)، فقال ﷺ لا ينفتل حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا". ومن فروع هذه القاعدة على سبيل المثال:

ii. "استصحاب الحال"، وهو من الأدلة الشرعية المُعتبرة، فمثلاً إن وُجد شيء مع أحد من الناس، ثم ادعاه آخر، فالأصل أنه يبقى في ملك الأول حتى يأتي الثاني بدليل يقيني. ويسمى كذلك "الأصل بقاء الشيء على ما هو عليه".

iii. و "الأصل براءة الذمة" وهذا أصل عظيم، إذ إن الذمة معناها ما يدخل في ذمة الفرد من دين أو هبة أو بيع. فهنا الأصل أن تُعتبر براءة الذمة، أي عدم وجود دين أو هبة أو بيع عليه، حتى يثبت العكس.

iv. و "من شك في أداء عمل أو عدم فعله فالأصل عدم فعله لبراءة الذمة الأصلية، إلا أن تكون الذمة مشغولة به فيفعل" مثال ذلك من سها، ثم شك هل سجد سجود السهو أم لا؟ فعليه السجود، لأن الأصل أنه لم يفعله، لهذا قالوا "الأصل العدم" أي عدم وقوع الفعل.

v. وهذه كلها تجدها تعمل في أبواب الفقه متناثرة، وكثير منها في الأشباه والنظائر.

- الغاية لا تبرر الوسيلة

i. رضاء الله سبحانه هو الغاية العليا للمسلم، ووسيلته إلى ذلك هو اتباع أمره والانتهاء عن نهيه. وتلك الأمور الواجبة على المسلم، يجب أن يؤديها بما لا يخالف أو يصادم أمراً آخر في الشرع.

ii. وطريقة أداء الأعمال الواجبة، هي في حدّ ذاتها مشروعة للمسلم، لا يصح أن يسلك في سبيل أداء ما عليه، بطرق أخرى.

iii. فمثلا، إن كان على أحد دينا، فلا يصح أن يشرق لأدائه. أو أراد أحد أن يحج، فأخر دينا حلّ الوفاء به لصاحبه، إذ الحج يقع على التراخي، أي يمكن أداؤه في عام مقبل، أما الدين، فإن حلّ موعده، وجب حالاً. وهكذا.

iv. فنحن متعبدون فالوسائل المؤدية للأحكام، كما نحن متعبدون بغايتنا من أدائها. فمن أراد أن يصل لغاية مشروعة بطريق غير مشروع، لم يقبل منه العمل. كمن اغتصب بيتا، أو اشتراه بالربا، ثم وَقَفَه كمسجدٍ، فلا تحل الصلاة فيه.

v. وقد انبني على هذا دليل من أهم الأدلة الشرعية، وهو دليل سدّ الذريعة.

vi. ومعنى الذريعة، الوسيلة التي يُتوصل بها لعمل ما، فتكون ذريعة له.

vii. وأحكام الشرع كلها، باعتبار الغايات والوسائل، تنقسم إلى أربعة اقسام، الواجب والوسيلة اليه، والحرام والوسيلة اليه. وواضح أن الوسائل المؤدية إلى الواجب واجبة، أما الوسائل المؤدية إلى حرام فحكمها حكم الحرام، فيجب سدّها. لذلك قيل "سدّ الذريعة ربع الشريعة".

viii. ومثال ذلك المُحلل في الزواج، فإن المحلل، ولقبه التيس المستعار، يُتخذ وسيلة لتحليل أمرٍ لم يُقصد حلّه بتلك الوسيلة. فإن حكمة منع زواج المرء بمن طلقها ثلاث مرات، أنه قد ظهر عدم القدرة على التعايش بينهما. فإن تزوجت المرأة بآخر، وعاشا سويا، ثم طلقها، فيكون ساعتها زوجها الأول ضمن من يحق لهم طلب يدها مرة أخرى، فلعلهما راجعا أنفسهما، بعد الحياة المنفصلة. فأن يتحايل الزوجان على هذه الغاية المقصودة في الشرع، وهو إقامة المرأة في ذمة رجل آخر، والدخول بها، بقصد العشرة، فإن هذا التحايل باتخاذ تيس مستعارٍ لليلة، ولا يدخل بها أصلاً وينعدم قصد العشرة. وقد ذكرنا فيما تقدم، أن القصود معتبرة في العقود.

- المصلحة المعتبرة هي ما توافق الشرع، لا ما أفرز العقل وحده

i. وهذه الجملة مبنية على دليل شرعيّ هو "المصلحة المرسلة" أو الاستدلال المرسل.

ii. ذلك أن الله سبحانه قد شرع الشرائع وأقام التكاليف لجلب المصالح للعباد، ودرأ المفاسد والمضار عنهم.

iii. فالعمل المشروع هو في حدّ ذاته مصلحة للمُكلّف، والنهي هو في حدّ ذاته مفسدة للمكلّف. ومن ثم، فلا يجب أن يبحث المكلّف عما وراء النص الشرعي الثابت في كتابٍ أو سنة من قول أو عمل أو تقرير، حسب ترتيب ذلك.

iv. لكن هناك من الأمور مستجدات لم ترد في أعيانها نصوصاً. فماذا يفعل المفتي في هذه الحال؟

v. رأينا كيف أن هناك قواعد كلية عامة وقواعد فقهية وقواعد أصولية، وبيّنا الفرق بينها. لكنها كلها تجتمع على أمر جامع وهو طريقة استنباطها، وهي "الاستقراء".

vi. والاستقراء يعني تتبع معنى معين في عدد كبير من النصوص الجزئية (آية أو حديث) حتى يتكون لدى الفقيه أو الأصولي الناظر من وجود ذلك المعنى في جزئيات كثيرة جدا، أصلٌ عام يمكن الركون اليه والوثوق بقصد الشارع له، كما لو كان ورد ذلك المعنى في نصٍ محدد.

vii. ومثال ذلك أصل "لا ضرر ولا ضرار" أو "الضرر مرفوع"، فإن هذه القاعدة الجليلة لم تثبت بنص، إذ الحديث الوارد فيها ضعيف السند، لكن معناها مبثوث في الشريعة وأحكامها بما لا يدع مجالا للشك في أنها مقصودة للشارع، أن الأصل هو رفع الضرر عن المُكلّف.

viii. فقد قال تعالى **"**لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ "، وحديث البخاري حيث أمر رسول الله ﷺ الزبير بأن يسقي أولا ثم يسرح الماء لجاره، ومنع الرجل من حفر البئر في طريق المارة ولو كانت الأرض مملوكة له، وأحكام الدية لرفع الضرر عن ولي الدم أو الحق، ووصاية الأباء على البنات في الزواج، وآلاف من الأحكام تجدها في كل محل بالشريعة. فهذا يجعل قاعدة رفع الضرر ثابتة مستقرة بالاستقراء التام، أي بعد مراجعة كافة أحكام الشريعة، وليس فيها استثناء.

ix. فتلك الأمور التي تثبت بالاستقراء، ليس فيها نصّ مُحكم، ولكنها وردت باستدلال مرسلٍ معتبر في الشريعة، وهو مرسل لأن ليس له أصل من نص واحد يعينه، ومعتبر لأنه، كما رأينا تعتبره الشريعة أصلاً.

x. ومن مثال ذلك فرض عمر للدواوين، رغم عدم وجود نصٍ في ذلك، لكنه حكمٌ يقع تحت دائرة الاستدلال المرسل أو المصلحة المرسلة، التي دلت عليها أدلة جزئية لا تكاد تُحصر من ضرورة الحفاظ على الحقوق، لرعاية مصالحهم من الضياع.
xi. وقد توسع المحدثون، من أتباع المنهج الاعتزالي العقلاني (كما يحسبون)، أنه طالما أن المصلحة هي المراعاة، وهي مقصد الشارع الأول، فإنه إن رأينا مصلحة أخذنا بها، ولا علينا إن عارضت نصاً! فإن كانت المصلحة واضحة، فكيف نتركها لنص؟
xii. وهؤلاء لا شرعا فهموا ولا مصلحة جلبوا! بل هم شؤم على قومهم، لا يأتونهم إلا بالباطل والضرر.
xiii. فمن شروط اعتبار المصلحة، ألا تصادم نصاً شرعياً ثابتاً، وأن تكون حقيقية لا متوهمة، وأن تكون قطعية لا ظنية، وأن تكون غير مُعارِضة لمصلحة أنفع منها.
xiv. وأود هنا أن أثبت مقطعا دونته قديما عن المصلحة والعقل، يفيد المتعلم في فهم المسألة، ورفع شبهات المخالفين

" وتعريف "المصلحة" الأصولي أنها "الحكم الذي لم يأت بالشرع ما يدل على اعتباره أو إلغائه، وإن شهدت له أدلة الشرع الكلية العامة".
فالمصلحة التي تترتب على حكم ما، يجب أن تكون مرتبطة بشرع الله، تفصيلاً أو إجمالاً.

والفرق بين النظرين واسع عريض، يقع بين الإيمان والكفر أو السنة والبدعة حسب الحال.

ومعلوم أنّ الوقائع البشرية التي تحدث على مر قرون متطاولة، في حياة البلايين المتشابكة، لا يمكن أن يغطيها أيّ عدد من النصوص التفصيلية المباشرة في الكتاب أو السنة.

ومن هنا نشأ النظر في كيفية دلالة النصوص على معانيها في مصادرها. فوجد العلماء أن النصوص تستخدم "القياس" الجامع بعلة، فاستخدموه، ودققوا في النظر بطرق الكتاب والسنة في استنباط تلك العلل الصالحة

المؤثرة، ليبنوا عليها، كما بني الكتاب والسنة. كذلك استقصوا دليل الاستصحاب، ومنه أن الأمر يبقى على ما هو عليه لحين وجود ما يدل شرعا على تغييره. وسد الذرائع، التي رأوها منتشرة في النصوص والأحكام الثابتة، والتي، هي من معناها، ربع الشريعة، إذ هي تحريم ما يؤدي لفعل المحرم. وهكذا أثبتوا الأدلة الشرعية الاجتهادية، والتي يعنون بها اجتهاد من داخل النصوص لا من خارجها.

ومعلوم أنّ التنزيل لم يقتصر على نصوص تفصيلية في كتاب أو سنة، بل يشمل ما ينشأ عنها من قواعد كلية تثبت باجتماع بعضها تحت معنى واحد، عام أو كليّ، وتكون تلك النصوص التفصيلية هي كلها جزئيات من ذلك العام القطعي الدلالة، بل والأقوى في دلالته من كلّ نصّ تفصيلي منفرد.

وفي كلّ هذا الجهد المضنيّ الذي لا يعرفه ويقدّره إلا من درسه وعاناه، استخدموا "العقل" الذي له مرجعية ثابتة موحدة عند كلّ ناظر، وهي نصوص الشرع وقواعده الكلية، وإلا فبأي أداة أجروا الاستقراء والاستنباط والاستدلال؟ بأي أداة استخرجوا العلل المنصوصة والعلل المستنبطة، وهي من أدق العمليات العقلية؟ بأي أداة عدلوا في بعض الأحكام عن قياس إلى غيره لمناسبة الحكم لقاعدة كلية مختلفة، وهو ما يُعرف بالاستحسان؟ كم من جهد "عقلي" احتاج العلماء لبذله كيّ ينقحوا السنة المطهرة من شوائب الوضّاعين والكذابين والمبتدعين، ويجردوا صحيحها صافياً، كما لم يحدث في تاريخ أمة أن فعلت لتأمين سلامة وصحة أحاديث نبيها؟

استخدم العلماء العقل، لكنه العقل المؤمن، لا العقل الشارد الضال في متاهات فكرية تتعدد بعدد عقول الناظرين.

فإن مصطلح "العقل" عند العلمانيين والمعتزلة "العقلانيين" والليبراليين وأمثالهم، غامض لا حدّ له ولا محدود. فأي عقل يجعلونه حاكما على الفكرة ومؤديا اليها تأدية صحيحة؟ أي مرتكزات تجمع تلك "العقول" التي تُعد بالآلاف، لتقرر ما هو صحيح وما هو سقيم... سؤال لم يجب عنه أحد من الفلاسفة ليومنا هذا.

قد يقول البعض، هو المنطق الذي يمكن أن يكون مرتكزاً لهؤلاء، يتحاكمون اليه. فإن عنوا المنطق الأرسطيّ فإنهم قصروا الدليل على ثلاثة أشكال: القياس والتمثيل والاستدلال[46]. وقد بيّن ابن تيمية معنى تلك وبيّن خطأ الحصر فيها. كما تعرض بتوسع موسوعيّ لمن استلّ علم الكلام من المنطق، وحاجّ كلّ من له فيه حجة في كتابه العظيم "درء تعارض العقل والنقل"، وليس هنا محل نقل استدلالات وردود في هذا الأمر، لكن مما أعجبني جدا وصفه لحال أهل الكلام، في التطويل الزائد بلا غرض ولا مناسبة قوله "مثل من يريد الحج من الشام فيتوجه إلى الهند فينقطع عليه الطريق فلم يصل إلى مكة!"[47]

والقصد هنا أنّ استقلال العقل، سواء بطريق المناطقة أو بطريق أهل الكلام، ليس مكتملاً ولا جامعاً مانعاً، لما نرى في خلطهم في أوليات النظر من الحدّ والمحدود[48]، فكيف يُحكم به على ما ثبت يقينا أنه وحي من عند الله سبحانه؟

والمصلحة المجردة عن الشرع، في هذا السياق، هي تركيبة عقلية، تنشأ في عقل الناظر، تأخذ ببعض معطيات النظر البديهيّ[49]، مخلوطا ببعض النظريّ[50]، فتنشأ بهذا النظر، الذي اختص بعض البديهيات والنظريات دون بعض، نتائج تراها أصلح له مما يُتوصل به عن طريق الأدلة القرآنية التي استخدمها القرآن لتوجيه العقل إلى صحة الاستدلال، مثال اعتماده قياس الأولى على القياس البرهاني المنطقيّ.

ومن أفضل ما يمكن قوله في شأن اختلاف النظر عند الناظرين من أصحاب الكلام والمنطقيين، ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية[51] رحمه الله:

---

[46] "الرد على المنطقيين" ابن تيمية 205.

[47] درء تعارض العقل والنقل" ابن تيمية ج 3 ص 192

[48] راجع درء التعارض ج1 ص 74

[49] البديهيّ أو الضروري هو ما يمكن تصوره دون واسطة بل يكفي فيه طرفان لتصوره.

[50] النظريّ هو ما يحتاج إلى نظر وتركيب لتصوره

[51] الرد على المنطقيين ص 130

.xv

ومعلوم أن الناس يتفاوتون في قُوَى الأذهانِ أعظمَ من تفاوتهم في قوى الأبدان، ويتفاوتون في حسن التصور وتمامه وفي سوء التصور ونقصه. فمن الناس من يكون في سرعة التصور وجَودته في غايةٍ يباين بها غيرَه مباينة كبيرة. وحينئذ فيتصور الطرفين تصوراً تاماً بحيث تتبين بذلك التصورِ التامّ «اللوازمُ» التي لا تتبيّن لغيره الذي لم يتصور الطرفين التصوُّرَ التامَّ.

.xvi وهذا الكلام الثمين هو ما عنيناه أولا في تساؤلنا عن أي العقول تعنون، تلك التي نأخذ بقولها وتصورها؟

فأصحاب القول بالمصلحة لا يدركون حقيقة ما يقولون، ولا مرجعية ما يستندون اليه، إلا تشدقا بلفظ "العقل" و "العقلانيون"!

والمصلحة الشرعية متحققة تمام التحقق، سواء فيما ثبت بالنص، أو ما اسُتنبط بأدوات عقلية مرتكزة على النص كما بيّنا.

والفرق الحقيقي بيننا وبين من يدّعون المصلحة "بعقلهم" أنهم إما جهلة بالشرع تمام الجهل، أو لا يؤمنون بالوحيّ أساساً، وكلاهما واجب المخالفة. ولهذا وجب أن تظهر كلمة الشرع، على لسان أصحاب العلم، لتكون هي العليا وتكون كلمة أولئك هي السفلى.



الباب الرابع عشر

- الضرورات تبيح المحظورات ومعناها

i. وهذه القاعدة متفرعة من إحدى القواعد الخمس الكلية الكبرى وهي "إذا ضاق الأمر اتسع"، وتسمى كذلك "المشقة تجلب التيسير". وهي الدالة بذاتها على يسر هذا الدين، ورحمة رب العالمين، وأن مقصود الشريعة هو مصالح العباد دون إثقال عليهم ولا تحميلهم ما لا يطيقون. قال تعالى **"**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ"، وقال تعالى "وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ"، وقال تعالى **"**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا "، وما أجملها من آية عظيمة محببة للنفس، مطمئنة للروح، ولولا أن هذا المقام ليس بمقام تفسير لتحدثنا في تفسير بقيتها حديثا ذي شجون. وجاء في حديث رسول الله ﷺ من رواية أبي أمامة "إني إنما بُعثت بالحنيفية السمحة".

ii. وقاعدة "إذا ضاق الأمر اتسع" تشمل كلّ ما جاء في الشريعة من رخص، وما ورد فيها من ديات وكفارات. إذ كلها تَرِدُ حين يحتاج المُكلف إلى أن يُخَفَف عنه التكليف، فلا يُضطر إلى معصية، وكذلك حتى تكون تلك الأحكام كفارات للذنوب، ترتفع بها سيئات العبد. وهذا من معاني اتساع الأمر.

iii. ورفع المشقات له حدود تُعرف به نوع المشقة، حيث إنها لا تترك لكل فرد يحدد ما يراه مشقة، فإن ذلك قد يهدم الدين كله.

iv. وطبيعة "التكليف" من الكُلفة أي المشقة، والالتزام بأوامر ونواهي تحمل شرعيا ولُغويا معنى المشقة، لكن المشقات تختلف باختلاف الظروف والحالات.

v. وقد تحدث العلماء عن أنواع المشقات، وممن كتب في ذلك الإمام العز ابن عبد السلام في "قواعد الأحكام في إصلاح الأنام" ج2 ص 13 وبعدها، وكذلك الشاطبيّ في الجزء الثاني من الموافقات، تحت عنوان مقاصد وضع الشريعة للتكليف، وغير ذلك من كتب.

vi. والحاصل أن أنواع المشقات ثلاثة:

a. المشقة المعتبرة، وهي الخارجة عن العادة، أو عما يحتمله المرء عادة، فهذه غير مُكَلف بها، طالما وُجد سبب المشقة، بل تجد الشارع قد شرع فيها الترخص، مثل الاغتسال في شدة البرد لوجود مظنة المرض، أما إن لم توجد مظنة المرض، فشدة البرد ليست مانعا من الاغتسال. فالمشقة فد قيدت بعلة ظاهرة وهي المرض. كما جعل الله السفر دليل المشقة من حيث أن المرء في حياته الطبيعية، لا يلاقي ما يلاقيه وهو على سفر. ويمكن التوسع في هذا بمطالعة أبواب العلل في الأصول.

2. المشقة غير المعتبرة، وهي المشقة التي تأتي مع التكليف بالأمر والنهي، فالحج فيه مشقة، والقيام للوضوء والصلاة والجهاد كلها تحمل مشقة، لكنها غير معتبرة عند الشارع، لأنها لا تنفك عن العمل ذاته، فإن أسقطناها أسقطنا العمل، فلا حج ولا صلاة ولا صيام، وهذا ليس بدين.

3. المشقة المترددة بين الطرفين، فينظر الفقيه إلى أي الطرفين هي أميل. فإن كانت المشقة أميل للخروج عن العادة، مُنعت برخصة، وإن كانت أميل لما هو مُعتاد من مشقات الحياة، فلا تُعتبر.

vii. هذا الذي ذكرنا هو قطرة من بحر هذه القاعدة، التي قد يعرف عنها البعض بأنها تبيح أكل الخنزير أو شرب الخمر في وسط صحراء جرداء، بلا أمل في حضور أحد. لكن الأمر، كما رأينا، يتعلق بأكثر أبواب الفقه، تجري فيه هذه القاعدة، إذ لا يخلو تكليف من أن يقع تحت شكل من أشكال المشقة التي ذكرنا.

viii. ومن حكمة الله سبحانه أنه لم يدع أمر التخفيف حتى تصل المشقة إلى حالة الضرورة الشرعية، أي بحدّها في الشريعة، لا كما يعتبرها الناس في عرف الكلام، حيث يشيرون إلى كلّ أمر يجدون فيه مشقة ما "بالضروري"، وهو في الحقيقة ليس ضروري بالمصطلح الشرعي بالمرة!

ix. وهنا يجب أن نشرح درجات التكليف في حدّ ذاته وأصل وضعه، لا المشقة التي تنشأ عنه، والتي تحدثنا عنها آنفا. ودرجات التكليف هذه ثلاثة، تقع كلّ منها تحت كلّ مقصدٍ من مقاصد الشريعة الخمس التي ذكرنا من قبل، وهي التي قصد الشارع حمايتها، ونقصد بها الدين والنفس والعقل والمال والنسب، فيكون هذا خمسة عشر نوعا.

x. وهذه الدرجات هي

1. الضرورة: هي ما يُخشى منه فقد النفس أو الولد أو عضو من الأعضاء أو المال كله. ففي هذه الحالة يحل ما هو حرامٌ شرعاً، ليس بمعني أنه أصبح حلالا، بل بمعنى أنه قد رُخص فيه حتى تزول الضرورة، كما سيأتي.
2. الحاجة: وهي ما يمكن للمكلّف تحملها لكن بمشقة زائدة عن المعتاد المألوف، أي ما يحتاجه الناس وتصبح حياتهم صعبة بدونه، لكن لا يرقى لدرجة الضرورة. والحاجة تقع في كافة ما تجري فيه الأحكام الشرعية. فمثلاً تحتاج المرأة إلى أن تتكشف أمام طبيب بحضور محرمها، إن كانت مصابة بألم شديد، وإن لم يصل إلى حدّ الموت، لعدم وجود طبيبة قريبة.
3. التحسين: وهي الأعمال التي فرضها الشارع، لا لضرورة ولا لحاجة، لكن لإقامة الحياة بشكل أليق بالإنسان، مثل إيجاب الطهور والغسل من الجنابة، والندب إلى لبس الثوب الجديد يوم العيد، والسواك، وسنن الفطرة، وتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال، وغير ذلك مما يجعل الحياة كريمة لائقة بالتكليف الشرعيّ. وهي في نفس الوقت ليست ضرورة ولا هي حاجة، إذ يمكن للمرء أن يعيش بدونها، دون مشقة.
4. وقد تناول هذه الدرجات الشاطبي في الموافقات، الجزء الثالث، وهو كتاب الأدلة، من المسألة الأولى وبعدها. كما تحدث عنها الغزاليّ، قال "القسم الثالث ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نص معين وهذا في محل النظر فلنقدم على تمثيله تقسيما آخر وهو أن المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها تنقسم إلى

ما هي في رتبة الضرورات وإلى ما هي في رتبة الحاجات وإلى ما يتعلق بالتحسينات والتزيينات" المستصفى ج1 ص 174.

5. ويجب هنا أن أبيّن أن هذه الدرجات الثلاث لا دخل لها بأنواع الحكم الشرعي الخمسة، من وجوب وندب وإباحة وكراهة وتحريم. بل تجد هذه الأحكام التكليفية الخمسة في كلّ من الدرجات الثلاثة التي ذكرنا. كما أن لكل درجة مكملات ومتممات "ويتعلق بأذيال كل قسم من الأقسام ما يجري منها مجرى التكملة والتتمة لها" السابق. وهذه التكميلات تأتي في شروط الحكم ليتم على أكمل وجهز، فمثلاً القتال مع الإمام من حاجيات حفظ الدين، وعدالة الإمام مكملة لهذه الحاجة، بحيث لو تخلف المكمل، لم يسقط الواجب الحاجيّ، ولذلك شُرع القتال مع الإمام الفاجر، من حيث أنّ صفة العدالة شرط كمال في هذا الواجب. فشروط الكمال إذا هي كلها من المكملات والمتممات. وهكذا في كلّ درجة ورتبة. ولتراجع التفاصيل في مظانها.

xi. ويُعتبر الترخص في الضرورة من حيث إنها عادة ما تكون في حفظ المقاصد ذاتها. أما الحاجة، فيكون الترخص فيها مما حرُم كوسيلة لا مقصد، كما ذكرنا في حالة المرأة المريضة، فقد ترخص الشارع في كشف عورتها لغير محرم من حيث أن تغطية المرأة عورتها ليست مقصداً في حد ذاته، إذ مهما نظر رجل إلى امرأة، فلن تحمل منه، فتخرق مقصد حفظ النسب، فكان تحريم كشف العورة لأنها وسيلة إلى خرق المقصد، فما حرُم لأنه وسيلة، فإنه يُرخص فيه للحاجة. أما ما حرُم لأنه مقصد من المقاصد، فلا يحل إلا للضرورة. وأهل الأصول يصيغون هذه الجملة بقولهم "ما حرُم مقصداً، حلّ للضرورة، وما حرُم وسيلة حلّ للحاجة".

xii. ويجب أن نذكر هنا أن هناك عِلمان يتعلقان بما نحن بصدده في هذه القاعدة، وهما فقه النوازل وفقه عموم البلوى. وهذان العلمان بينهما خصوص وعموم. فإن النازلة قد تكون عامة للأمة كلها، أو غالبها، كاستحداث الصور اللازمة للوثائق، فهذه نازلة، تعرِض على أصل

تحريم التصوير، وهي من عموم البلوى في الأشخاص لا الأحوال. كذلك قد يقع عموم البلوى في حالة فرد معين، طيلة حياته كمن به مرض لا يشفى منه، فهذه نازلة خاصة في الأحوال، وقد يتعرض عدد محدود من العمال في موقع إنشائي لسنوات طويلة، فيصيبهم وسخ على وجه الدوام، فهذا من عموم البلوى في المكلّف على وجه الخصوص فيما يعرض من أحوال، وهكذا.

xiii. وقد تنازع العلماء في موضوع ما يكون من عموم البلوى بالنسبة للأشخاص أو الأحوال، وبالنسبة لعموم المكلفين أو المكلف الفرد، وليس هنا موضع التوسع في ذلك، لكننا نوجه المُعلّم إلى أن يقوم بتوجيه طلبة العلم في هذا الأمر لأهميته، وعلاقته المباشرة بموضوع قاعدة المشقة تجلب التيسير، الآنفة الذكر.

xiv. كذلك فإنه يجب ملاحظة أنه يجب أن يكون الفقيه أو المفتي محيطاً بما ذكرنا، خاصة إن تعرض لفقه النوازل وعموم البلوى، من أبواب الفقه.

- الضرورة تقدّر بقدرها

i. وهذه القاعدة تظهر حاجتها بجلاء فيما ذكرنا من أن المشقة غير المعتادة الواقعة على المُكلف تأتي بالترخص فيها، لكن هذا الترخص له حدود، فمثلاً من كان بالصحراء، فوجد خمرا وليس له طريق إلى ماء، شرب منه ما تقوم به الحياة، لا أكثر، وكل قطرة أكثر من ذلك فحكمها حكم شارب الخمر. كذلك في مثال المرأة تكشف عورتها، في حضور محرمها لحاجة، فإن الرخصة هنا في إظهار موضع المرض لا أكثر، وإلا كان سفوراً.

ii. وهذه تؤدي إلى قاعدة "ما جاز بعذر بطُل بزواله" كما شرحها الشيخ أحمد مصطفى الزرقا في "شرح القواعد الفقهية ص 189 ، وعكسها "إذا زال المانع عاد الممنوع" السابق ص 191.



الباب الخامس عشر

- الحاجة التي تعمّ تنزّل منزلة الضرورة
    i. وهذه القاعدة نابعة من يسر هذا الدين، فقد علم الله سبحانه أن المكلفين تمر بهم ظروف شاقة، وإن لم تصل إلى حد الضرورة إلا أنها تقرب منها، فتكون حاجة الناس اليها شديدة. وهذا يدخل في الباب الذي ذكرنا مسبقا من عموم البلوى. والضرورة كما عرفناها، هي حاجة ملجئة، أي تلجئ المُكلّف إلى فعل ما لا يجوز فعله في غير حالتها، وهي الضرورة. والحاجة المعتادة أقل من ذلك إلحاحاً. ومثال ذلك حلّ الإجارة، فإنها في الأصل ممنوعة لأنها عقد على معدوم، وهو حصول المنفعة، لكن رخّص فيها من حيث الاحتياج الشديد اليها. لكنّ هذا لا يكون إلا حين لا يوجد نص في المسألة أو علة ظاهرة معتبرة، لكن المعنى معتبر بشكل عام في الشريعة، وهو منع الضرر، ومنع الإجارة بلوى عامة تخص كافة المكلفين في كافة الأحوال، فحلّت لذلك.
- لا تصح فتوى العاميّ وإن وافقت الحق
    i. وهذا منطلق شرعيّ أكثر من أنه قاعدة شرعية. وقد ذكره كثير من السلف في أقوالهم، تحذيرا للعوام من التهجم على الفتوى والتصدي لها دون علم صحيح متحقق بشروطه التي ذكرنا. إذ القصد بالإفتاء هو تحري الحق، والبعد عن الهوى. والعامي، بطبيعة الحال لا يمتلك الآلة التي تمكنه من الاستنباط الصحيح. فإن حدث ووافق قول العاميّ الصواب، فهو لا يزال آثماً في تهجمه على الفتوى، حيث يعلم أن غالب الظن، هو مخطئ فيه، وأنّه قد استعان بالهوى لا بالدليل الشرعيّ. لذلك لا يجب أن يُسأل العاميّ ابتداءً حتى لا نرهقه من أمره عسراً، فيقع في التباهي، فيفتي بغير علم فيَضل ويُضل.
- لا يصح تطبيق حكم شرعي في مسألة خاصة حتى تصدر بها فتوى من عالم مختص
    i. وبناء على ما سبق يجب أن يكون المتعلم متيقنا من شروط من يتوقع منهم الفتوى، فإنه كما قيل: إجتهاد العامي هو في إختيار مفتيه". فإن قصّر العامي في معرفة قدر من يسأل، ومن يُمسك الميكروفون، لا يكاد

يطلقه، بأن يطلب منه ثبت بأعماله ومشاركته العلمية الشرعية المقبولة في الوسط العلمي. أمّا غير ذلك من خربشة المخربشين وتنطع الغاوين، فلا حكم له ولا اعتبار.

ii. ومن المناسب هنا أن نذكر أن كلّ عامي له اجتهاد خاص في فتواه، لا ينفك عنه، ويسميه الشاطبيّ "الاجتهاد الخاص"، ويعني به ما لا يعرفه من مناط العمل إلا هو، ولا أحد سواه. ومثال ذلك الضحك في الصلاة أو الالتفات، ومثل ذلك، فحكمها أنه إن كانت كثيرة أبطلت الصلاة. وهنا لا يمكن لمفتي أن يقرر لسائل عن كمّ ضحكه أو مدى التفاته، بل على المكلف أن يحدد ذلك بنفسه ليُحكم مناط الحكم.

- مقاصد الشريعة لا تُعتبر إلا من جهة عالم مختص.

i. لاشك أن مقاصد الشريعة هي من أهم أدوات فهم التركيبة الفقهية الأصولية التي بُني عليه صرح الشريعة. وإعتبار تلك المقاصد هو العمل المصاحب لكل حكم شرعيّ أو فتوى تُبنى عليه، ليوافق قصد الشارع، ولا يخالفه.

ii. لكن، كما رأينا، فإن كلمة "المقاصد" هذه قد سيئ استعمالها، وابتذلت وامتُهنت على يد فئتين، فئة من "المفكرين الإسلاميين" أو "العلمانيين"، وهما يقصدان بها غير ما قصد الشارع، وغير ما وُضعت له، بل وغير ما استخدمها علماء الإسلام منذ أن ظهرت في كتاباتهم بشكلٍ مستقل. والفئة الأخرى هي فئة الجهلة الصغار من رويبضات الزمن، يتسورون على الشرع، بعد أن هيأت لهم الشبكة العنكبوتية محلاً يتحدثون فيه إلى الناس، بأي حديث كان.

iii. فالمقاصد عند علماء المسلمين تهدف إلى تحرير الحكم الشرعي، والتأكد من مطابقته لما أراد الشارع الحكيم منه، ولكنها عند هؤلاء هي ما تصل به عقولهم اليه لتبرير هوى معين، قرروه ثم نبشوا على دليل يدل عليه، فلما لم يجدوا، لجئوا إلى أن فيه "مصلحة" القوم، وأن المصلحة هي مقصد الشارع**!** فقدموا الهوى على قول الله ورسوله ﷺ.

iv. وكما رأينا أن استنباط المصلحة المقصودة للشارع بضوابطها، وتعيين محلها من مقاصد الشريعة العامة وقواعدها الكلية، أمر يحتاج إلى علمٍ

واسعٍ محقق، لكافة ما أشرنا إليه آنفا، وأضعاف أضعافه مما أومأنا إلى بعضه.

v. فلابد إذا أن يكون المخوّل بتحديد المصلحة الشرعية من العلماء المعتبرين، علماً وتقوى وإلا كانت عبثاً، وجرى مع هوى النفس، وضرب بمقصد الشارع عرض الحائط.

- منع الضرر بإطلاق

i. وهذه القاعدة هي من القواعد الكبرى الخمس التي ذكرناها أعلاه. ويقال كذلك "الضرر مرفوع". وهذا المعنى مبثوث في أحكام الشريعة المنصوصة بالاستقراء التام، أن الشارع قد قصد بالأحكام التي كلّف بها العباد رفع الضرر عنهم، ودرء المفاسد التي تعرض لهم.

ii. والضرر الذي تريد الشريعة أن تتجنبه، هو ما يصلح أن يقع تحت مفهوم "الضرر شرعا". فإنه إن أتت امرأة فقالت: الحجاب يسبب لي ضررا، وهو أن زميلاتي يستهزؤون بي، أو أن الرجال لا يتقدمون لطلب يدي! فهذا ليس بضرر في نظر الشرع، من حيث أن الله سبحانه قد فرض الحجاب في سورة النور، بنص صريح، وأكدته السنة القولية والعملية بما لا يدع مجالاً للمراءاة فيه، فصار من المعلوم من الدين بالضرورة، أي ما اشتهر بين الناس، حتى الكفار منهم، فلم يسع أحد أن يدعي الجهل بحكمه. فإن ثبُت هذا، فالحكم الشرعي الثابت بالنص الشرعي هو المصلحة بعينها، فكيف يؤدي إلى مفسدة؟ الأمر كله راجع إلى أن القائلة قد ادعت على الشريعة ما ليس لها به دخل، فالزواج رزق من الارزاق، يأتي للمحجبة والسافرة على حدّ سواء، كلّ على شاكلته. والاستهزاء بالحجاب، لا يقع من مسلمين، بل من كفار ماردين على حكم الدين، فهؤلاء يجب ردعهم والاستهزاء من سفورهم وعرضهم للحومهم رخيصة في سوق الرجال، لا العكس.

iii. كذلك الجهاد، إن قيل أن فيه ضرر القتل، قلنا، على العكس، فهو يدفع الصائل عن أن يقتل المزيد من المسلمين، ثم إن هذا المقتول شهيد بشهادة الله في القرآن "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ

وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (170) ". وهكذا سائر الأحكام الشرعية.

iv. ومن هنا كان تحديد الضرر الذي هو مُعتبرٌ شرعاً لا يكون بالهوى والتشهي، بل يكون من جهة عالم متحقق بالعلم الشرعي وتقوى الله عزّ وجل.

- دفع الضرر مُقدّم على جلب المصلحة

i. وقد بنى الله سبحانه أحكام الدنيا على اختلاط المصالح والمفاسد، كما بيّن الغزاليّ والجويني والشاطبيّ والعز ابن عبد السلام السلميّ وغيرهم. فلا سبيل في الدنيا إلى خير دون شر، ولا إلى شر دون خير، فالخير المحض لا يكون إلا في الملائكة والمرسلين، والشر المحض في الشياطين، وغير ذلك ففيه اختلاط، ترتفع فيه نسبة الخير تارة عن الشر، ونسبة الشر عن الخير تارة أخرى.

ii. لذلك، فإن الله سبحانه جعل الحكم الشرعيّ مبني على ما فيه الخير والمصلحة الغالبة، وإن رافقها بعض مفسدة، كما في الجهاد من مفسدة ازهاق الروح، لكنها مرجوحة بحفظ الدين. ومنع الله الحكم الشرعي الذي تزيد فيه المفسدة على المصلحة، مثل الزنا، ففيه لذة ومتعة، لكن فيه مفسدة اختلاط الأنساب وهتك الأعراض.

- الأخذ بأدنى المفسدتين، وبأعلى المصلحتين

i. وتجد حالات لا حصر لها، يكون هناك عملان، يجب أن يرجّح بينهما الفقيه للمكلف، أحدهما فيه مصلحة أعلى من الآخر، مثل أن يكون في صرف الوقت المُتاح في قراءة القرآن أو في لهو مشروع، فيختار المشرع الحكيم قراءة القرآن على اللهو المشروع لما في القراءة من ثواب عميم، أكثر مما في متعة النفس باللهو ولو حلّ. كذلك لو خُير المفتي بين دفع الصائل أو طلب العلم، لقدّم دفع الصائل لضرورة حفظ النفس الآنية. كذلك في المفاسد، فهناك من الأمور ما يحمل مفاسد أكبر مما تحمله أمور أخرى، فيختار المفتي ما فيه المفسدة الأقل لدفع المفسدة الأعلى مثل أن يُخيّر الطبيب بين بتر عضو فاسد أو وفاة المريض، فيُقدّم بتر العضو الفاسد لتجنب مفسدة أعلى وهي الموت.

- الجمع بين المتماثلات والتفرقة بين المختلفات

i. أصل القاعدة ورد في القرآن الكريم، في قوله تعالى **"أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ"**، وقوله تعالى "مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ". وقد قال تعالى "الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ ۖ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ "

ii. وقد فصّل ابن القيم هذه القاعدة، الشرعية والعقلية، في كتاب "أعلام الموقعين"، فهي أساس القياس، الذي أراد من نفوه أن يثبتوا في الشريعة ما لا يثبت عقلا، وهو أن أساس القياس غير صحيح، من حيث أن الشريعة قد جمعت بين مختلفين وفرّقت بين متشابهين**!** وضربوا مثلاً من أن الحائض تقضي الصيام دون الصلاة، وهما متماثلان. قال ابن القيم: "وأما إيجاب الصوم على الحائض دون الصلاة فمن تمام محاسن الشريعة وحكمتها ورعايتها لمصالح المكلفين، فإن الحيض لما كان منافيا للعبادة لم يشرع فيه فعلها، وكان في صلاتها أيام الطهر ما يغنيها عن صلاة أيام الحيض ، فيحصل لها مصلحة الصلاة في زمن الطهر، لتكررها كل يوم ، بخلاف الصوم ، فإنه لا يتكرر، وهو شهر واحد في العام ، فلو سقط عنها فعله بالحيض لم يكن لها سبيل إلى تدارك نظيره ، وفاتت عليها مصلحته ، فوجب عليها أن تصوم شهرا في طهرها، لتحصل مصلحة الصوم التي هي من تمام رحمة الله بعبده وإحسانه إليه بشرعه" اهـ ج2. وقد رد على عدد كبير من إشكلاتهم الباطلة في ردّ القياس.

iii. وهذا، مع كونه خطأ عظيم من نفاة القياس، وهم الظاهرية من أتباع ابن حزم، فهو افتئات على الشريعة ورميها بما لا يصح في عقول العقلاء.



الباب السادس عشر

- النادر ليس له حكم في الشرع

i. وقبل أن نبدأ الحديث عن هذه القاعدة، نود أن نوضح أن معنى "لا حكم له في الشريعة"، أن الشريعة ليس فيها حكم خاص منصوص من آية أو حديث يبيّن حكم النادر من الحالات بذاتها.

ii. فأحكام الشريعة قد نزلت عامة كلية، عموما ينطبق على الأغلبية من أفراد المكلفين، في غالب أحوالهم. أما ما يتعرض له فرد بعينه فقد لا يكون داخلاً تحت نص من آية أو حديث. ومن هنا جاءت حكمة الاستقراء، واستنباط القواعد الكلية من جزئيات النصوص، لتكون مرجعا للفقيه في مثل تلك الحالات، وتكون نابعة من الشريعة من حيث أن تلك القواعد قد ثبتت من جزئيات (نصوص) كثيرة مبثوثة في الشريعة، تحمل معنى القاعدة الكلية. ويكون الأمر كله لله.

iii. الهام هنا، أنّ مثل تلك الحالات، تحتاج إلى فقيه أريب، ليتمكن من وضعها تحت القاعدة الصحيحة، التي تنتمي اليها. وهذه الحالات تجرى مجرى النوازل الخاصة، أو عموم البلوى في شخص معين، في كل حالاته، كما بيّنا من قبل.

iv. والمناسب هنا أن نتحدث عن الحالات الفردية، التي، وإن ثبتت في الشريعة بنصٍ من آية أو حديث صحيح، لكنها تأبى أن تدخل تحت القاعدة التي يُفترض أنها تنتمي اليها. بل تجدها تعارضها بشكل ما. وهذه الحالات تسمى قضايا الأعيان، أو حكايات الأحوال. ومثال ذلك ما جاء في البخاري ومسلم من رواية المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه لحديث النبي ﷺ "مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ". ووردت أحاديث صحيحة أخر عن عدد من الصحابة بنفس هذا المعنى. لكن عائشة رضي الله عنها، لمّا سمعت أنّ عمر رضي الله عنه في وقت وفاته قال، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ"، فقالت "رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ" وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، "إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ" وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ (وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى). فيتضح هنا الاختلاف بين عائشة

رضي الله عنها **وبين ما روى صهيب عن عمر** رضي الله عنهما، **واستشهادها** بقاعدة كليّة متينة في الشريعة وهي **"**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**"**. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية اختلاف الصحابة والعلماء في تأويل الحديث بعدة معان. لكن الشاهد هنا أن هذا الحديث لا يقدح في صحة القاعدة الكلية القرآنية **"**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**"**.

- الطاعة لا تكون إلا في معروف

i. وهذا الأصل في غاية الأهمية في عصرنا هذا، حيث كثرت المعاصي وانتشر الفجور، بل الإلحاد والكفر، فصار في البيت والعمل والشارع والإعلام. فوجب أن نعود لهذا الأصل حتى لا تتوه الأمور.

ii. والطاعة **المطلقة** ليست إلا لله سبحانه ولرسوله ﷺ، أما طاعة أي بشر كان، فلا تكون إلا مقيدة بالمعروف. قال تعالى في سورة المائدة 92 **"**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا**"**، فدلّت على مطلق الطاعة لله ولرسوله. وقال تعالى في سورة النساء 59 "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**"** ويتضح جلياً من السورتين، كيف أن الله تعالى، مرة أخرى، أكّد على استقلالية طاعة رسول الله ﷺ، وفي الثانية على تبعية طاعة أولي الأمر طاعة مقيدة بطاعتهم لله ولرسوله ﷺ.

iii. وعلى المستوى الشخصي، فإن الله أمر الزوجة أن تطيع زوجها، لكن إن أمرها بمعصية لم تطعه. كذلك الأب مع ابنه، أو العامل مع رئيسه.

iv. أما على المستوى العام، فوليّ الأمر له حالات ثلاث، أن يكون تقيا نقيا عابدا ورعا، أو أن يكون مسلما فاسقا مرتكبا للآثام والظلم، أو أن يكون ممن ارتد بفعل مكفّر فيه من الله برهان.

v. فأما ولي الأمر الأول فهذا يجب طاعته وموالاته جزماً.

vi. أما الثاني ففيه حالتين:

1. ألا يكون هناك مقدرة على تغييره، بلا سفك دماء المسلمين، فهذا تجب طاعته، مع الندب إلى نصحه من العلماء الربانيين، فإن قتل من نصحه، فهو من الشهداء. روى الحاكم في المستدرك

وصححه، عن جابر رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ "سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله"، ووردت في المعنى أحاديث كثيرة. وقد روي مسلم بسنده عن عوف بن مالك قال قال رسول الله ﷺ (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قيل يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف فقال لا ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يدا من طاعة".

a. وقد دلّت هذه الأحاديث بمجموعها على أمرين، أولهما أن النصح واجب على من قدر عليه، وأن الطاعة مقيدة بإقامة الصلاة، وهي دالة على إقامة الشعائر وتحكيم الشرائع. فمن فرق بين إقامة الشعائر وتحكيم الشرائع، فقد خبل عقله!

b. أن بغض هؤلاء الحكام واجب على المسلم، من حيث يرتكبون المعاصي والآثام. لكنهم لا زالوا في عصمة الإسلام، يقيمون الشعائر والشرائع ويجاهدون في سبيل الله.

2. أن تكون هناك مقدرة على تغييره دون سفك دماء معصومة، فهذا يجب تنحيته، وإقامة الأعدل الأتقى. وكيف يكون في مقدور العبد استبدال العدل بالظلم: فيحاج في ذلك، إلا أن يكون ملوث اليد واللسان، كما قال الغزالي رحمه الله "وأما الآن؛ فقد قيَّدتِ الأطماع ألسن العلماء؛ فسكتوا، وإن تكلموا؛ لم تساعد أقوالَهم أحوالُهم، فلم ينجحوا، ولو صَدَقوا وقصدوا حقَّ العلم؛ لأفلحوا". والله المستعان.

vii. وأما وليّ الأمر الذي جهر بالكفر عيانا بيانا، بفعل كل عمل مكفر في دين الله، ووقع في كافة نواقض الإسلام، من تنحية الشريعة، والتضييق على إقامة الشعائر، واعتقال وقتل من ظهر منه تديّن، وموالاة الكفار

وبيع البلاد لهم، بل وتحريضهم على المسلمين المقيمين في الخارج، وتولية كلّ كفار أثيم، وإعلاء شأن العهر والعاهرات، والسماح بالإلحاد وتكذيب الرسول ﷺ ونقد القرآن علنا في الإعلام، فهذا يجب العمل على إزالته ولو بالقوة، وكفره فيه من الله براهين لا تحصى، بل من شك في كفر مثل هذا الحاكم، كفر بذاته، لو كان ممن يقرأ في أمور الدين، فكيف بمن والاه ومدحه وانضم اليه، وعانق كبير النصارى ولبس الصليب، ولا تكاد قائمة البراهين على كفر وليّ الأمر هذا، تتوالى لا تكاد تنتهي.



الجزء السابع عشر

- من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه

i. وهذه قاعدة شرعية أخلاقية عظيمة، تقوم على إعطاء كلّ ذي حق حقه، وعدم التعدي، والصبر، وأصلها سد الذرائع. إذ استعجال الثمرة وسيلة لجلب منفعة لم يأت وقتها الذي حدده لها الشارع. فهي إذن وسيلة إلى مُحرّم فتبطل بحكم سدّ الذريعة.

ii. فمثال ذلك من قتل من سيرث منه، فعقابه في الدنيا ألا يرث على الإطلاق. كذلك إذا طلّق رجلٌ امرأته وهو على فراش الموت ليمنع عنها الميراث، ورثت منه.

iii. لكن هذه القاعدة لا تُطبّق على إطلاقها، بل هي مرتبطة بثبوت علة التحريم. ومثال ذلك، الرجل يأخذ شراباً ليمرض قبل الصيام حتى يصوم، فيمرض، فليس عليه الصيام وقتها، بل عليه القضاء كمن لم يفعل تلك الفعلة. وحكمة ذلك أن الإفطار مرتبط بالمرض، وهو علة نصية ظاهرة، فلا يمكن تعديها، لأنها ثبتت بالفعل. لكن هذا في أحكام الدنيا، أما أحكام الآخرة فالرجل آثم على تحيله.

- مراعاة السنن الكونية والشرعية الاجتماعية

i. أقام الله سبحانه هذا الدين بشكل تنتظم فيه أحكامه، على الفرد وعلى المجتمع، كما تنتظم الكواكب والمجرات في أفلاكها، قال تعالى **"**لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**"**. فهذه الآية دالة على السنن الكونية التي لا تتخلف حتى يرث الله الأرض وما عليه.

ii. ومثل ذلك في السنن الإجتماعية. ألم تر قول الله تعالى **"**كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ۚ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**"**. فانظر إلى ثبوت السنن في المجتمعات العمرانية. يوجّه الله سبحانه المؤمنين لهذه السنة، فيقول سبحانه: انظروا إلى القوم من قبلكم، رغم أنهم كانوا أشد منكم قوة وأكثر ولدا، لكنهم أخذوا حظهم في الدنيا، ولم ينكروا

منكرا ولا أمروا بمعروف، فإن فعلتم مثلهم فأخذتم حظكم في الدنيا، ولم تنكروا منكرا ولا أمرتم بمعروف، بل قمتم بفعل المعاصي والفسق الذي كان فيهم، فقد كان جزاءهم أن حبطت أعمالهم في الدنيا، فانهزموا وبادوا وتشتت أممهم، كما خسروا الآخرة، أولئك من يُطلق عليه الخاسرون حقاً. فالعبرة هنا أنكم إن فعلتم ذلك، أصابكم ما أصابهم، وكنتم معهم من الخاسرين.

iii. وقد تواتر هذا المعنى في آيات القرآن، إذ يُحمل على هذا المعنى كلّ ما جاء في القرآن من آيات مثل "يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ". فانظر، يا رعاك الله، كيف ربط الله سبحانه بين السنة الكونية، فجعلها عبرة يعتبرها الناس في حياتهم الإجتماعية، ليراعوا تلك السنن. لذلك قال رسول الله ﷺ فيما ثبت عنه في البخاري"عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى قَالَ فَمَنْ". فأخبر ﷺ بما سيكون من أمته من اتباع اليهود والنصارى، في كل أمرها، وصدق المعصوم ﷺ.

iv. فالسنة الإجتماعية لا تتخلف. لكن الواجب على علماء الشريعة، والإجتماع والتاريخ، أن ينظروا، في ضوء قصص القرآن عن الأمم البائدة، وعما نحن فيه اليوم من ترك السنن التي أدت لرفعة المسلمين، ردحا طويلاً من الزمن، واستخلاص العبر مما جرى في التاريخ المعروف، من مصادر موثوقة، ثم استنباط ما على المسلمين اتباعه، من أمور الدنيا، التي قال فيها المعصوم ﷺ في صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مر بقوم يلقحون النخل فقال :لو لم تفعلوا لصلح، قال: فخرج شيصا " تمرا رديئا" فمر بهم فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا.. قال: أنتم أعلم بأمور دنياكم." فهذه الأمور هي التي يُحتاج فيها إلى علماء ناظرين، يتعاونون مع علماء الشريعة في ضبط أمور الناس، وإصلاح شؤونهم، وتجنيبهم ويلات خرق السنن الإلهية.

v. لكن، واحسرتاه، قد صدق المعصوم ﷺ، ودخلت أمة الإسلام كلّ جحور اليهود والنصارى، وباتوا تابعين أذلاء فقراء متخلفين في كل مجال من

مجالات الدنيا، التي أمرنا الله سبحانه بأن نكون فيها أقوياء، فننصر دينه بقوتنا وننتصر بقوة هذا الدين "وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ". فكان أن أرْهَبنا عدو الله وعدونا، في عقر دارنا، وصدق المعصوم ﷺ في حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ " يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها»، فقال قائل: ومِن قلة نحن يومئذ؟ قال: «بل أنتم يومئذٍ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن»، فقال قائل: يا رسول الله وما الوهن ؟ قال: «حب الدنيا، وكراهية الموت". وقد كان كما أخبر ﷺ.

vi. وأود أن أحيل القارئ هنا إلى مجموعة من الدراسات الإجتماعية، التي كتبتها في منتصف الثمانينيات، تبين القصد من ضرورة قيام المسلمين بهذا اللون من الدرس، على غرار ما كتب ابن خلدون، فاتبعه الغرب جميعا فيه، وما دونه ابن تيمية في شؤون العمران، مما هو من عبر الكتاب والسنة[52].

vii. ولا عليكم ممن يقول برفض كافة ما أنتجه الغرب في ذلك المجال.

viii. فإن هناك ما هو مرفوض ابتداءً كنظرية داورين ومنهج فرويد في التحليل النفسيّ، وكتب الفلسفة عامة، إلا ما ندر، وما يتصل بما يسمونه علم الميتا-فيزيقيا، ويقصدون به عالم الغيب، والفنون المحرمة كالموسيقى والرسم وصناعة التماثيل!

ix. ومنها من هو مقبول ابتداءً مثل ما يخص علوم الحاسوبات والنظريات الفيزيقية والرياضيات وعلوم الطب والبناء، والصناعات بأنواعها، وعلوم فن الإدارة، والتي كتبت فيها بحثي في الماجستير، وكتابي في الدكتوراه.

---

[52] http://tariq-abdelhaleem.net/ar/post/72962/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-ndash-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC%D9%87%D8%A7

x. ومنها ما يجب نخله وتصفيته للحصول على ما فيه من حق، وترك ما فيه من الباطل. ومقياس ذلك هو أن يعرض ما هو متاح على الكتاب والسنة، فإن وافق، فمصدرنا هو الأوثق، وإن خالف رُفِض، وإن كان من جنس المصالح المرسلة (ولا أعنى المصلحة المرسلة بعينها، من حيث المصالح المرسلة تجرى في الوسائل لا المقاصد)، ويجري مجراها في الفهم، فلا بأس من النظر فيه، مع الاحتراز بصحبة عالمٍ وتوجيهه. ومثاله علم التاريخ، إذ معظم ما دوّن الغرب من تاريخ للأمم، يجري على مفاهيم الغرب النصرانية وطبائعهم الإستعمارية، إلا قليلا منهم ممن أنصف، مثل ويل ديورانت وتوماس كارليل وجوتة الشاعر والفيلسوف الألماني.



الباب الثامن عشر

- مراعاة الفرق بين المُمكن، والمُحتمل، والمقدور عليه

i. أودّ، قبل أن أنشأ في هذه النقطة، أنْ أُبَسِّط أمراً، في دائرة أصول الفقه، أراه لازماً ليستفيد القارئ ما أمكن مما يأتي، وهو يتعلق بأصناف الأحكام التي يخضع لها المسلم في حياته. فالأحكام صنفان، أولها الأحكام الشرعية، ولها شقّان، التكليفية، وهي خمسة، الواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام، ثم الوضعية، وهي خمسة، السبب والشرط والمانع، والرخصة والعزيمة، والصحة والبطلان. ثم الصنف الثاني وهو الأحكام العقلية، ويعنى بها الأصوليون ما هو ثابتٌ في العَقل الإنسانيّ من ضروراتٍ لا تتخَلّف، كقولنا أنّ الكلّ أكبر من الجزء، وأنه يستحيل اجتماع الضدين. وتتكون في العقل البشريّ أحكام "عادية"[53]، تربط بين هذين الصنفين وتصبح لازمة من لوازم العقل المنطقيّ.

ii. **الممكن، والمُحتمل، والمقدور عليه**

ثلاثة أصنافٍ، تشترك فيها الضرورات العقلية مع الأحكام الشرعية الوضعية، يجب أن يتفهمها الناظر في شؤون الاجتماع وحركة التاريخ، حيث تتشابك معانيها عند الكثير من الناس، مما ينعكس على أحكامهم على الأحداث والأفكار والناس.

iii. **فالممكن**، هو قسيمُ المستحيل. وذلك يعنى أنّ كلّ ما هو ليس مستحيلاً، فهو ممكن بالطبع. والمُمكنات أكثر من أن تُحصى، إذ هي كلّ ما يَتصور العقل وقوعه، بلا استحالة. ومثيل ذلك أن يطرق باب بيتٍ رجلٌ يقول أنّ قريباً لهم مات وترك لهم وللعائلة مئات الملايين من الجنيهات! وممكنٌ آخر أن تشرق شمس الغد على عبد الفتاح السيسيّ، فإذا به يشهد أن لا إله إلا الله حقاً وصدقاً، وأنّ شرع الله لابد أن يسود في بلاد المسلمين، وأنّه قرّر الإفراج عن كافة المعتقلين، وتسليم نفسه للمحاكمة حسب قواعد الشريعة وأحكامها. هذه كلّها من المُمكنات، إذ لا يُتصَور فيه استحالة عقلية. ومثل هذه المُمكنات أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة.

iv. أمّا **المحتمل**، فهو تخصيص من الممكن بإحتمال الوقوع. فالمُحتمل هو الممكن الذي يتعلق به سببٌ ظاهر. إذ إنّ من تلك الممكنات ما يصاحبه أحوالٌ وأسبابٌ تَرْجُح بها ملابسات تجعلها أقرب للتحقق، وأسهل في

[53] أي تصبح من قبيل العاديّ المقبول عقلاً ومنطقاً.

تصور الوقوع من غيرها من الممكنات. من ذلك أن ُيقال لمن يطلب وظيفة ويسعى لها أنّ هناك من سيطرق بابه في الأيام القادمة بخبرٍ سارٍ، أو أنْ يقال أنّ استمرار التظاهرات سَيَسْهُم في إسقاط النظام السيسيّ الكفريّ. هذه المُحتملات لها شواهد تجعلها مقبولة في العقل، وقريبة من المنطق. فالساعي للعَمل بجِدّية، سيجد بغيته على الأرجح، والتظاهرات هي بلا شك قلاقل تسهم في زعزعة النظام تجعل سقوط النظام باستمرارها سبب محتمل من بقية الأسباب التي تؤدى لتلك النتيجة.

v. أمّا **المقدور عليه**، فهو تخصيص من المُحتمل بما يمكن أن يقوم به المُكَلّف[54]، سواءً كان فرداً أو جماعة. وليس كلّ مُحتملٍ مقدور عليه. بل تتحدّد القدرة على المحتملات بقدرة المُكلّفين، كما تُحْكَم بالأحكام التكليفية، طلباً ونهياً وإباحةً. فمثال ذلك أن يُطالبَ فردٌ بعينه بالإلتحاق بالجهاد، وهو غير قادرٌ عليه ابتداءً. وعدم القدرة هنا إمّا أن يكون عن عجزٍ جسدي طبيعي، وهو المرخّص فيه شرعاً، أو تأهيلي كانعدام الدُرْبَة، فيطالب الفرد بالتدريب، لكن لا يحاسب على عدم الجهاد لعدم القدرة عليه. أو يكون عجزاً نفسياً كالجبن والخوف، وهو ما يوقع في الإثم والحرج[55]. أمّا عن الجماعة، فإنها تأثم كلها إن لم يوجد فيها من يقدر على فعلٍ مطلوبٍ كالجهاد وغيره، إلا إن كان عدم القدرة هنا يختصّ بطبيعة عامة تجعل أفرادها لا يحسنون هذا العمل ابتداءً، كما نحسب أنّ المصريين لا يُحسنون الصراعات المسلحة، سميه جهاداً أو غير جهاد، إلا المحترفين منهم كأفراد الجيش مثلاً. فهذا الطلب يُعتبر محتملاً لكنه من غير المقدور عليه بالنسبة لهم.

vi. ثم من المقدور عليه ما هو مفعولٌ، وهو ما يثاب عليه الفرد، أو متروك وهو ما يحاسب عليه، فمثال ما هو متروك مع القدرة عليه الدفاع عن النفس ضد العدو الصائل، كما يحدث في مصر من تصدي للرصاص بالصدر المكشوف مع القدرة على الدفاع عن النفس، فهذا واجبٌ مقدورٌ عليه متروك معاقب على تركه.

vii. والأصل، هو أن يقوم الفرد بكلّ واجبٍ شرعيّ عينيّ كلّفه به الله سبحانه. ثم يأتي من بعد ذلك أصناف الناس ودرجاتهم في اختلاف القدرات، ومن

---

[54] المُكَلَّف، يعنى المسلم الذي هو تحت تكليف الله سبحانه.

[55] وهو ما يقع هنا بين أمرين "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"، وتحقق الوجوب العينيّ عليه. والفقيه يحكم حسب الحالات الخاصة، ويكون المطلوب بما هو مقدور عليه، لا بترك الأمر كلية، كأن يجاهد بالكلمة، أو بالمال، أو بكليهما.

ثمّ اختلاف طبقاتهم في حساب الآخرة، بين ظالمٌ لنفسه، ومقتصدٌ ومُسارعٌ للخيرات.

viii. وفائدة هذا التصنيف الذي ذكرنا هو تنمية قدرة القارئ المهتم بالشأن الإجتماعيّ والسياسي في بلاد المسلمين على أن يرى الأوجه المتعددة التي ينظر بها الفقيه عادة إلى الأحداث، سواءً على مستوى الفرد أو الجماعة، ومن ثمّ يحكم على أدائه أو أدائها بما يوافق حكم الشرع.

ix. ولعلي لا أكون أعْسَرْتُ على القارئ أمرَه، فليسامحنا، ولنجتهد سوياً في التعرف على أصول النظر، ليكون حديثنا على بصيرة.

- الأحكام الشرعية في مقابل الأحكام الوضعية

i. الفرق بين الأحكام الشرعية والأحكام الوضعية هو الفرق بين الإسلام والكفر. فالأحكام الشرعية هي "خطاب الشارع لمجموع المكلفين بالاقتضاء والتخيير والوضع"

ii. والجملة الأخيرة تعني أن الأحكام الشرعية هي ما خاطب به الله سبحانه، سواء من ذكرٍ منزّل أو سنة ثابتة، عباده الذين تتحقق فيهم شروط التكليف، سواء الأحكام التكليفية الخمسة، وهي بالاقتضاء (أي بالأوامر بشقيها الوجوب والندب، والنواهي بشقيها الكراهة والتحريم)، والتخيير أي الإباحة، والوضع أي الأحكام الوضعية الخمسة (السبب والشرط والمانع والرخصة والعزيمة والصحة والباطل).

iii. والحكم هو أعلى مقام الألوهية من حيث يمثل الطاعة المطلقة لله، والتسليم له **"أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ"**. وهو ذروة سنام التوحيد، فمن شرّع من دون الله، ووضع شرعا موازياً جديداً، فقد كفر بالله سبحانه كفراً أكبر ناقلا عن الملة. هذا في التشريع الذي يُلزم به الناس وتسنّ به القوانين. وهو ما يحدث في كافة رقع البلاد "الإسلامية" التي كانت تُحكم من قبل بشريعة الإسلام.

iv. فحكام تلك البلاد، القائمين على التشريع فيها، وجيوشهم التي تحافظ على تلكم النظم، وتقمع الحركات التي تبغي عودة الإسلام للحكم، وشرطتها وأجهزة أمنها التي تعتقل وتعذّب وتقتل من يجهر بالحق، وأجهزة إعلامها التي تروّج لتلك الأنظمة وتقبل باطلها حقاً، ومشايخها الذين اشتروا الضلالة بالهدى، والعذاب بالمغفرة، وراحوا يصدرون الفتاوى

المبيحة للمحرمات، فأحلوا ما حرّم الله وحرموا ما أحل الله، وصدق فيهم قول الله تعالى **"أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّه"،** ثم من تابعهم ووالاهم وأعان على كفرهم، مع علمه به، فكلّ أولئك هم كفار مشركون، لم يصيبوا من الإسلام حبة خردل.

v. لذلك، فإن الخروج على هؤلاء الحكام هو فرضٌ واجبٌ إن اكتملت القدرة وتوفرت أدوات الاستطاعة، وإلا فالعلم والتخطيط والترتيب، لعل الله أن يحدث بعد ذلك أمرا.

- الفرق بين الشورى والديموقراطية

i. يقع الخلط بين مبدأ الشورى الإسلامية، والديموقراطية الغربية الوثنية، ليس بين العوام فحسب، بل حتى في أذهان كثير من الدعاة، بل من مشاهير الدعاة والخطباء!

ii. ويأتي هذا الخلط من أمور، أحدهما قياس الشبه بينهما، مع الفارق. والاضطراب في تعريف كليهما، ثم في النتيجة المترتبة على تطبيق كليهما.

iii. فهؤلاء المخدوعون يرون التشابه في مبدأ "الاستشارة" العامة في الديموقراطية، فيقيسونه على صورة "الشورى"، فيجمعون بينها بلا جامع حقيقي لوجود الفارق بين الاستشارتين، كمّا وكيفاً، فيفعلوا فعل إخوة يوسف في قياسهم الباطل "قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ"، فقاسوا قياس شبه باطل.

iv. ومبدأ الديموقراطية يقوم، نظرياً" على أن رأي "الشعب"، بكل طوائفه، على اختلاف طبقاتهم العلمية وقدراتهم الذهنية، فردا فردا، فيمن هم في سن الانتخاب، هو الرأي الذي يُشرعه الشارع، فيعطي الجاهل وزن العالم، والعاهر وزن الصالح. وهذا في أصله خطأ فادح ومقياس فاشل، إذ يسوى بين مختلفين. ثم تدخل عملية الدعاية الانتخابية، التي تزيّن للعامي الجاهل والعاهر وكافة الطبقات الدنيا، ما هو في حقيقته شر محض. وتكون النتيجة فوز من أنفق أكثر على دعايته، لا من هو أفضل لشعبه. ومن هنا أبطل كثير من العلماء مثل ويل ديورانت، أصل الديموقراطية وأسموها وهماً.

v. أما الشورى، فإنه لا مرجع فيها لرأي يخالف لكتاب والسنة، ولو أجمع عليه أهل الأرض قاطبة. كما أنها تقوم على اختيار النخبة في المجتمع، سواء من ناحية العلم الشرعي أو العلوم المكمّلة، بحيث يكونوا ممن عرفوا بالأمانة والتقى ونظافة اليد. وهؤلاء هم أهل الحلّ والعقد. ومن هؤلاء يتم اختيار منصب وليّ الأمر، وهم من يرشحون أعضاء الحكومة، في لجان مختصة بكل فرع من فروع إصلاح الرعية.

vi. فالفرق بين الشورى والديموقراطية هو الفرق بين الإسلام والكفر. وعليه يقوم مبدأ شرعية الانتخابات للمؤسسات الديموقراطية كالبرلمان، فإن المرفوض فيها ليس الصندوق الخشبيّ، بل ما يمثّله من مبدأ زائف مضادٍ للشريعة.

- حق الفرد وحق المجتمع، أيهما أولى المصلحة العامة أم المصلحة الخاصة؟

  i. يطرح هذا التساؤل نفسه في المقارنة بين التشريعات الإسلامية والتشريعات الوضعية البشرية، التي مصدرها الغرب.

  ii. فالغرب يزعم أن حضارته تقوم على ثلاثة ركائز أساسية، اجتماعية وهي مبدأ الليبرالية، واقتصادية وهي مبدأ الرأسمالية، وسياسية وهي مبدأ الديموقراطية. وهذه الثلاثة تأخذ بعضها برقاب بعض، لا يصلح أحدها دون الآخر. أما الديموقراطية فتحدثنا عنها.

  iii. والرأسمالية، أو نظام السوق الحرّ، كالديموقراطية، نظامٌ خدّاع من خارجه، فاسد من باطنه، يقوم على النظام الربوي الذي أسسته اليهودية العالمية، منذ أيام الرومان. وهدفه باختصار هو إيجاد طبقتين اجتماعيتين، طبقة الأغنياء، وهم المسيطرون على المؤسسات الكبرى والبنوك، وطبقة العمالة، التي تتراوح بين القادر على مصروف يومه، ومن لا يملك شيئاً البتة. والرأسماليون يعملون على إزالة الطبقة المتوسطة، لصالح الطبقة الغنية، فيزيد الأغنياء غنى، والفقراء فقراً.

  iv. أما الليبرالية، فهي الطريقة التي ترسم العلاقة بين الفرد والمجتمع. وفي ذاك النظام، تظهر الفردية كأشد ما تكون، فيُمنح الفرد حرية شبه مطلقة، يصل بها إلى حدّ التعدي على حقوق الآخرين، وعلى حقوق المجتمع. فللفرد حرية السكر والجنس بلا قيود، إلا ما هو صوريّ، يمنع شراء

الخمر وممارسة الجنس إلا بعد الثامنة عشر سنة، وهو ما يتسبب في ارتفاع نسبة الجريمة، وبخاصة مع خفة العقوبات ومنع قتل النفس بالنفس. كذلك تجد الفرد يطلق الموسيقى بأعلى صوت، لا يأبه بجار ولا مريض، فحريته تعلو على حرية المجتمع.

7. أما في الإسلام فقد وازن الشرع بين حرية الفرد والمجتمع، فأعطى الفرد حرية يقيّدها بحدود مصلحة المجتمع، فلا تطغي أحداهما على الأخرى. فمنع الجلوس في الطريق، وأمر برفع الأذى منه، وحدّ الحدود الملائمة للجريمة بقصد الردع، فمثلاً إتلاف عضو سرق به سارق، اكتملت فيه شروط التهمة وانتفت الموانع، أفضل للمجتمع وأحرص على مصلحته الجميع، من مراعاة مصلحة الفرد السارق، وفيها ردع صارمً لمن تسوّل له نفسه السرقة. كذلك في الزنا، الذي يرتكبه محصن، أو محصنة، بشكل مكشوفٍ لا يُبالي، حتى يراه أربعة شهود عدلً معا، فهذا رجمه رادع أمثل لصيانة العرض، ومنع اختلاط النسب والتلاعب بالشرف. وقتل قاتل النفس التي حرّم الله، فيه إقرار مبدأ عظيم شرعا وعقلاً، وهو أن **"**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**"**. هذا شرع الله كما أنزله على أهل الكتاب، وكما أقره في شريعتنا الخاتمة، ونبّه أن من لا يفعل ذاك فهو عين الظلم الأكبر، المضاد لحكمة الله والخروج عن طاعته، فأتى بوصف الظلم، لما يكون من تعدٍ من الأفراد على حق المجتمع في الصيانة والصلاح.

انتهى بعون الله وتوفيقه في

د طارق عبد الحليم 6 أبريل 2019 - 1 شعبان 1440

فهارس الكتاب

الجزء الأول

قيام دولة الإسلام بين الواقع والأوهام

الجزء الثاني

إقامة الدولة وبناء الأمة - الحقيقة العارية

الجزء الثالث

عن التمكين

الجزء الرابع

في سبيل منهجية جديدة لإعداد شباب التمكين

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الجزء الحادي عشر

الباب الثاني عشر

الباب الثالث عشر

الباب الرابع عشر

الباب الخامس عشر

الجزء السادس عشر

الجزء السابع عشر

Edit link: https://justpaste.it/edit/27816195/a1d73dd6e38416ef

Short link: https://jpst.it/1G743

